●المدير العام ومدير النشر: خالد دامي ●رئيس التحرير: نهيلة الدويبي

أصوات NEWS

أول جريدة ورقية ووطنية تصدر من قلب الصحراء المغربية

aswatnews.ma

● العدد: 128 ● من 01 إلى 15 يوليوز 2025

كيف أسقط المغرب الجزائر في فخ الدبلوماسية الهادئة ؟

قصف السمارة لم يكن مجرد قذائف سقطت من السماء، بل كان سقوطًا مدويًا للخطاب الجزائري أمام أنظار العالم. لم يسقط ضحايا فحسب، بل سقطت معه كل الأقنعة، وسقطت معه أوراق التوت الأخيرة التي كانت الجزائر تغطي بها دعمها للانفصال والإرهاب.

البوليساريو مُنظـــــمة إرْهَابِيَة

انتهى زمن الكيانات الوهمية، وزمن الميليشيات المسلحة التي تلبس عباءة "التحرر". العالم اليوم يُدرك أن الصحراء مغربية بالتاريخ، والجغرافيا، والدم، والشرعية، والتنمية. لا قوة على الأرض قادرة على تغيير هذه الحقيقة، لا الجزائر، ولا إيران، ولا كل لوبيات الإعلام المشبوهة.

الجزائر والبوليساريو:
عار الماضي، عزلة الحاضر، وانهيار لا مفر منه

في خضم المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم، وفي ظل التبدلات الجيوسياسية التي تعيد رسم خارطة التحالفات والنفوذ، تبرز الجزائر وجبهة البوليساريو ككيانين خارج السياق، يسبحان عكس تيار التاريخ، ويتخبطان في مستنقع عناد سياسي تجاوزته الأمم. فالعالم يمضي نحو التنمية، السلام، والشراكات الاقتصادية، بينما تصرّ الجزائر ومن ورائها صنيعتها "البوليساريو" على البقاء في دائرة المؤامرات والدعاية الجوفاء والمناورات العقيمة.

الهجوم الصاروخي الأخير الذي نفذته ميليشيات البوليساريو على مدينة السمارة، والذي كاد أن يصيب مناطق آهلة بالسكان المدنيين، يعكس تحولا خطيرا في سلوك هذا التنظيم الذي لم يعد يخفي طبيعته الإرهابية. وتأتي هذه المحاولة اليائسة كرد فعل مباشر على تطورات دولية تهدد وجود الجبهة نفسها، خصوصا مشروع القانون الأمريكي المقدم للكونغرس لتصنيف البوليساريو منظمة إرهابية، وهو تحرك نوعي له ما بعده، وقد يشكل نقطة اللاعودة في تعاطي العالم مع هذا الكيان الانفصالي

نشأة في حضن المؤامرة: قصة كيان بلا شرعية

لن تُفهم حقيقة البوليساريو دون العودة إلى السياق التاريخي الذي نشأت فيه. في خضم الحرب الباردة، وفي لحظة من التوظيف الأيديولوجي الأعمى، وجدت الجزائر ضالتها في كيان عسكري انفصالي يُقوّض استقرار جارها الغربي، فتكفلت بتمويله، تسليحه، وصياغة خطاب دعائي خادع يرتكز على أكذوبة "تقرير المصير"، بينما الحقيقة أن الساكنة الصحراوية في المغرب منخرطة ديمقراطيا في الحياة السياسية والاقتصادية، ممثلة في مؤسسات شرعية ومشاريع تنموية هي الأكبر في القارة الإفريقية.

على مدى خمسين سنة، استثمرت الجزائر ملايير الدولارات في الدفاع عن كيان لا سيادة له، ولا أرض مستقلة، ولا مقومات دولة. من تندوف، إلى جنيف، إلى أديس أبابا، كانت الجزائر تحشد حلفاءها في مسرحية مملة لم تقنع سوى بعض الأنظمة التي استمرأت التجارة بالقضايا المفتعلة. والنتيجة؟ عزلة دبلوماسية غير مسبوقة، تراجع الاعترافات بجبهة البوليساريو، انكشاف زيف شعارات "التحرر"، والأهم: إدراك شعبي داخل المخيمات بأنهم مجرد رهائن لمشروع سياسي خارجي.

تندوف: معسكر اعتقال باسم "التحرير"

لا يمكن الحديث عن البوليساريو دون ذكر مخيمات تندوف، تلك البقعة الجغرافية الخارجة عن القانون، والتي تحولت إلى خزان بشري للتجنيد والتعبئة الإيديولوجية، وورقة ضغط تفاوضية بيد جنرالات الجزائر. في هذه المخيمات، يُحرم الصحراويون من أبسط حقوقهم في التنقل، التعليم الحر، أو اختيار مستقبلهم. تُصدر شهادات الميلاد من "سفارات" لا يعترف بها أحد، وتُمنح الجنسية لمن يخدم أجندة الرابوني، بينما يُسجن ويُعذّب من يجرؤ على معارضة القيادة.

> **الجزائر اليوم تواجه تحديين وجوديين: داخليا، شعبها فاقد للثقة، محاصر في دائرة اليأس، يعاني من أزمة اقتصادية، وتدهور الخدمات، وغياب الحريات. وخارجيا، تعيش عزلة خانقة بسبب تحالفاتها المشبوهة ومواقفها العدائية**

لا منظمات أممية قادرة على الإشراف الحقيقي، ولا إعلام مستقل يمكنه نقل الصورة من الداخل، في ظل تحكم مطلق للبوليساريو على رقاب الناس. وتؤكد شهادات ناجين ومنشقين عن الجبهة أن التعذيب، الاعتقال التعسفي، والمحاكمات الصورية هي القاعدة لا الاستثناء.

الجزائر.. دولة تحتجز شعبين

لم تعد الجزائر فقط مسؤولة عن معاناة الصحراويين في تندوف، بل باتت بدورها دولة تحتجز شعبها. ففي الوقت الذي تصرف فيه الملايير على لوبيات البوليساريو، يعاني الشعب الجزائري من التهميش، غياب البنية التحتية، وانهيار الخدمات الاجتماعية. لم تجن الجزائر من هذا الاستثمار السياسي القاتل سوى العزلة، وسمعة دبلوماسية ملوثة، وأزمات داخلية لا تنتهي.

حتى الحراك الشعبي الذي هزّ الجزائر في 2019 لم ينج من القمع، وبدلا من الاستجابة لمطالب الإصلاح، لجأ النظام إلى شماعة الصحراء المغربية لصرف أنظار المواطنين عن فشل الحوكمة، فتم رفع شعارات "المخزن"، و"التدخل المغربي"، و"العمالة"، في أسلوب مفضوح لتخويف الشعب من "العدو الخارجي"، بينما العدو الحقيقي يسكن في قصر المرادية.

التحالف مع إيران.. الانزلاق نحو المحظور

في تطور يفضح التوجهات العدائية، نسجت الجزائر تحالفا مشبوها مع النظام الإيراني، في خرق واضح لأعراف حسن الجوار والتوازنات الإقليمية. فقد كشفت تقارير أمنية غربية أن طهران زودت البوليساريو بطائرات مسيرة، وتولت "حزب الله" تدريب مقاتليها في قواعد سرية. الأمر لم يعد يحتاج تأويلا: الجزائر تُحاول جعل تندوف قاعدة أمامية لإيران في شمال إفريقيا، تماما كما تفعل طهران في اليمن ولبنان وسوريا.

هذا التورط الخطير يهدد الأمن الإقليمي برمته، ويضع الجزائر في خانة الدول الراعية للإرهاب، خصوصا مع اشتداد رقابة الدول الكبرى على تمويل وتسليح الجماعات المتطرفة.

الكونغرس الأمريكي يُسقط القناع

مشروع القانون الأمريكي لتصنيف البوليساريو منظمة إرهابية ليس مجرد ورقة سياسية، بل خطوة عملية تستند إلى أدلة ومعطيات واضحة. فالجبهة لم تعد مجرد حركة سياسية، بل أصبحت ميليشيا مسلحة ترتبط بجماعات كـ"داعش" و"القاعدة"، وتمارس الهجمات بالصواريخ، وتزرع الألغام، وتجند الأطفال.

رد فعل الجبهة على المشروع كان طفوليا، تمثل في محاولة قصف المدنيين، وهو ما يُثبت بوضوح أن من يدّعي الدفاع عن "شعب" لا يتردد في قصفه إن اقتضى الأمر. إنها سلوكيات تنظيمات فقدت البوصلة، وانزلقت نحو مسار لا يمكن التراجع فيه.

الرد المغربي: ضبط النفس بثقة الكبار

في مقابل كل هذا العنف، يواصل المغرب سياسته العقلانية، القائمة على الحزم دون تهور، والرد في الوقت المناسب دون الانجرار إلى الاستفزاز. الرباط، التي باتت شريكا موثوقا لأوروبا والولايات المتحدة، تعلم جيدا أن المعركة لم تعد فقط ميدانية، بل هي أيضا معركة خطاب، وشرعية، وتنمية. والمغرب في هذا الصدد لا يُهزم.

الصحراء المغربية اليوم نموذج في التنمية، الاستثمار، والاندماج الوطني. الداخلة والعيون تتحولان إلى مدن عالمية تربط إفريقيا بأمريكا اللاتينية، بينما تندوف تغرق في الفقر والبؤس والظلام الدعائي.

مستقبل الجزائر والبوليساريو: بين الانفجار الداخلي والانهيار الخارجي

الجزائر اليوم تواجه تحديين وجوديين: داخليًا، شعبها فاقد للثقة، محاصر في دائرة اليأس، يعاني من أزمة اقتصادية، وتدهور الخدمات، وغياب الحريات. وخارجيًا، تعيش عزلة خانقة بسبب تحالفاتها المشبوهة ومواقفها العدائية.

أما البوليساريو، فهي اليوم أقرب إلى حركة فاشلة فقدت الدعم حتى من بعض المدافعين عنها سابقا، ومع التصنيف المحتمل كمنظمة إرهابية، فإنها ستُحرم من التمويل، والسفر، والاعتراف الدولي. ووقتها، لن يكون أمام من تبقى في تندوف سوى العودة إلى حضن الوطن، أو الموت البطيء في صحراء الجزائر.

كلمة أخيرة: لا مستقبل لدويلات الوهم

لقد انتهى زمن الكيانات الوهمية، وزمن الميليشيات المسلحة التي تلبس عباءة "التحرر". العالم اليوم يُدرك أن الصحراء مغربية بالتاريخ، والجغرافيا، والدم، والشرعية، والتنمية. لا قوة على الأرض قادرة على تغيير هذه الحقيقة، لا الجزائر، ولا إيران، ولا كل لوبيات الإعلام المشبوهة.

المغرب ماض في مسيرته، يُراكم الاعترافات، ويقود إفريقيا نحو شراكات منتجة، ويبني في الصحراء ما لم تبنه الجزائر في العاصمة. بينما خصومه، يزدادون عزلة، وتخبطا، وسقوطا في عيون العالم.

وسيأتي يوم، ليس ببعيد، تنكسر فيه آخر أدوات التضليل، وتُفتح فيه مخيمات تندوف أمام العدالة، وتُكتب فيه شهادة وفاة مشروع كُتب عليه الفشل منذ اللحظة الأولى

البوليساريو والإرهاب .. الجزائر تحت قبضة الضغط الدولي

في تطور سياسي غير مسبوق، شهد الكونغرس الأمريكي تقديم مشروع قانون يدعو إلى تصنيف جبهة البوليساريو كمنظمة إرهابية أجنبية، وهو تطور يكشف بشكل جلي عن تحول عميق في النظرة الأمريكية لهذا النزاع المصطنع حول الصحراء المغربية، ويضع حدا لمسرحية الانفصال التي استمرت لعقود تحت غطاء شعارات زائفة وبدعم مباشر من الجهة التي لطالما ادّعت الحياد بينما كانت في الحقيقة العقل المدبر والداعم المالي والعسكري والإعلامي لهذه الميليشيا المسلحة الخارجة عن القانون، الجزائر التي لم تكن يوما وسيطا ولا مراقبا، بل كانت رأس الحربة في مشروع الغدر، تغذي النزاع، تؤججه، وتسلح كيانا أصبح يشكل تهديدا مباشرا ليس فقط على أمن المغرب بل على كامل منطقة الساحل والصحراء، لقد شكل الإعلان عن مشروع القانون الأمريكي صدمة عنيفة لدى قيادة البوليساريو التي لم تجد وسيلة للرد سوى عبر أساليبها المعتادة: التهديد، القصف العشوائي، واستهداف المدنيين، كما حصل مؤخرا في مدينة السمارة بالصحراء المغربية، حيث سقطت مقذوفات قرب مناطق سكنية ومحيط بعثة المينورسو في محاولة يائسة لإرباك الوضع الداخلي وفرض حضور ميداني مفقود، لكن المغرب، كعادته، واجه هذا التصعيد بالحكمة والقوة في الآن ذاته، مؤكدا أنه دولة مسؤولة تعرف متى تتصرف بحزم ومتى ترد بالعمل لا بالضجيج، هذا التطور التشريعي داخل أروقة الكونغرس لم يكن عشوائيًا ولا وليد لحظة سياسية عابرة، بل جاء نتيجة تراكم معلومات أمنية واستخباراتية دقيقة حول تحركات الجبهة، وارتباطاتها المتشعبة بشبكات تهريب، وتجنيد، وتدريب مسلح، وشراكات خفية مع أطراف غير حكومية تهدد السلم والاستقرار في شمال إفريقيا، ولعل أخطر ما تضمنه مشروع القانون هو التأكيد على أن البوليساريو لم تعد كيانًا سياسيا له مطالب أو أهداف مشروعة، بل تحولت إلى تنظيم مسلح يشتغل بنفس منطق الجماعات الإرهابية، يستخدم الترهيب والتخويف والخطاب المتطرف، ويوفر الأرضية الخصبة لانتشار عناصر مسلحة لا تخضع لأي سلطة قانونية، كل ذلك بدعم مباشر وواضح من الجزائر، التي أصبحت اليوم في موقع الاتهام أكثر من أي وقت مضى، إن مشروع القانون الأمريكي يُعتبر إدانة غير مباشرة للجزائر، باعتبارها الراعية الأساسية لهذا التنظيم، والمسؤولة السياسية والأمنية والأخلاقية عن كل ما ينتج عن أفعاله من زعزعة للأمن، وانتهاك لحقوق الإنسان، واستعمال للسكان المدنيين كرهائن في معسكرات مغلقة فوق التراب الجزائري، هذا التطور لا ينفصل عن التحولات العميقة التي تشهدها القضية الوطنية في الساحة الدولية، فالموقف الأمريكي الذي بدأ واضحًا منذ اعتراف إدارة ترامب بسيادة المغرب على صحرائه، أخذ يتطور تدريجيًا نحو دعم شامل لمبادرة الحكم الذاتي، ورفض صريح لأي مشروع انفصالي لا يستند إلى الواقعية السياسية ولا يعكس إرادة الساكنة الفعلية، واليوم، يأتي هذا المقترح القانوني ليُنهي فعليا آخر مظاهر التساهل مع البوليساريو، ويحولها من فاعل مزعوم في المفاوضات إلى تنظيم خارج عن القانون لا يجوز إشراكه في أي عملية سلمية، ومن هنا، فإن المشهد الإقليمي مقبل على تحول عميق، حيث ستُجبر العديد من الدول والمنظمات التي كانت تتعامل مع الجبهة كفاعل سياسي على إعادة حساباتها، وإلغاء أي اعتراف أو دعم، خشية الوقوع تحت طائلة القوانين الدولية لمحاربة الإرهاب، كما أن التمويلات التي كانت تُرسل تحت مسميات "دعم إنساني" أو "تضامن دولي" ستُصبح محل مساءلة وتدقيق، خاصة وأن الغالبية العظمى منها كانت تُحوّل إلى أنشطة مسلحة، أو تُستعمل في شراء الولاءات، أو التلاعب بمعاناة سكان المخيمات، إن ما يحدث اليوم في الكونغرس الأمريكي هو لحظة الحقيقة التي طال انتظارها، لحظة إسقاط القناع عن المشروع الانفصالي وعن كل من يقف خلفه، وعلى رأسهم النظام الجزائري الذي بنى جزءًا من هويته السياسية على معاداة المغرب ومضايقة وحدته الترابية، دون أي اعتبار لمستقبل شعوب المنطقة، أو لتكاليف هذا العداء العبثي، وقد حاول هذا النظام طيلة خمسين سنة أن يُقنع العالم بأنه مجرد داعم للقضية، لكن الحقائق التي تكشف تباعًا تؤكد أنه المخطط، الممول، المنفذ، والمحرض، بينما الجبهة ليست سوى أداة ضمن أدواته لتصفية حساباته القديمة، ومحاولة تعويض فشله الداخلي وهزائمه الخارجية، وإذا كان تصنيف البوليساريو كتنظيم إرهابي مسألة وقت، فإن المرحلة التي تلي ذلك ستكون أكثر حسما، حيث ستُفتح ملفات الجرائم والانتهاكات داخل المخيمات، وستُطرح بقوة مسألة محاسبة المسؤولين عن سنوات من القمع والتعذيب والتجويع والتضليل، وهو ما سيضع الجزائر في مواجهة مباشرة مع منظومة القانون الدولي، ليس كفاعل سياسي بل كدولة تأوي وتحتضن وتمول تنظيما مسلحا، يشكل خطرًا على الاستقرار الإقليمي والدولي، بالمقابل، يتقدم المغرب بثبات، من خلال دبلوماسيته الهادئة، ومبادراته الواقعية، وانفتاحه على الحل السياسي، حيث تشكل مبادرة الحكم الذاتي الإطار الوحيد القابل للتطبيق، والذي يحظى بدعم دولي متزايد، كحل نهائي لهذا النزاع الذي طال أكثر من اللازم، وكلما ازداد الدعم لمبادرة الحكم الذاتي، ازدادت عزلة البوليساريو، وازداد ارتباك الجهات التي تتبناها، واليوم، يتجه العالم أكثر فأكثر نحو القناعة بأن الحل يكمن في التوافق، لا في التقسيم، في البناء لا في التفرقة، في الاعتراف بمغربية الصحراء، لا في تغذية مشروع انفصالي فاشل ثبت خطره، وتآكل منطقه، وانفضاح داعميه، إن المغرب، الذي راكم رصيدا كبيرا من الثقة لدى المنتظم الدولي، أصبح مرجعا في محاربة الإرهاب، وفي ضبط الحدود، وفي التعاون الأمني، وهو ما جعله يحظى باحترام شركائه الاستراتيجيين في أوروبا وأمريكا وإفريقيا، وكل من يعرف قواعد الجغرافيا والتاريخ يدرك أن استقرار شمال إفريقيا يبدأ من استقرار المغرب، وأن أي تهديد لوحدته الترابية هو تهديد لأمن المنطقة بأكملها، وإن كانت الجزائر تراهن على البوليساريو لفرض أمر واقع، فإنها تجد نفسها اليوم محاصرة بما صنعته أيديها، محاصرة دبلوماسيًا، قانونيًا، وأخلاقيًا، حيث لم يعد أحد يصدق روايتها، ولم تعد تحركاتها تثمر، ولم يعد دعمها للجبهة إلا سببا في انكشاف نواياها الحقيقية، لقد دخل النزاع حول الصحراء المغربية مرحلة اللاعودة، وبدأت المواقف تُبنى على الحقائق لا على الأوهام، وعلى الأمن لا على الشعارات، وعلى الشراكة لا على الفوضى، وكل المؤشرات تقول إن ما بعد مشروع القانون الأمريكي لن يكون كما قبله، فالعد العكسي لسقوط الجبهة قد بدأ، ومعها سيسقط خطاب المظلومية، وسيُطوى فصل من فصول التضليل السياسي الذي دام نصف قرن، المغرب اليوم ينتصر، ليس فقط على الأرض، بل في الضمير الدولي، بالحجة، والموقف، والعقلانية، بينما ينهار المشروع الانفصالي، وينكشف داعموه، ويجد النظام الجزائري نفسه وجها لوجه مع الحقيقة التي طالما حاول إخفاءها: أن الغدر لا يصنع شرعية، وأن كيانًا وُلد من الحقد لا يمكن أن يعيش في زمن الحقائق

عقدة المغرب في زمن الحرب:
كيف تكشف إشاعة جزائرية وهم الاستخبارات المنهزمة ؟

في خضم واحدة من أخطر الحروب التي تهز الشرق الأوسط منذ سنوات، تتصارع إسرائيل وإيران في حرب مفتوحة تُهدد بإشعال المنطقة بأسرها، وتُقلق العواصم الكبرى لما قد تفرزه من تداعيات جيوسياسية غير محسوبة. تتبع أجهزة الاستخبارات في العالم هذه الحرب لحظة بلحظة: تراقب، تحلل، تحاول التنبؤ بالمآلات، ترفع التقارير، وتُعيد تموضع المصالح بناءً على كل مستجد. كل أجهزة المخابرات... إلا واحدة: المخابرات الجزائرية، الغارقة حتى الأذنين في عداوتها المزمنة مع المغرب، والتي تبدو كما لو أنها خارج الزمان والواقع، تبتكر

> لقد أسقط المغرب إشاعة "الدعم الإنساني لإسرائيل" بالهدوء والحكمة، كما أسقط من قبلها عشرات المحاولات اليائسة. وستسقط، بلا شك، محاولات أخرى لاحقة، لأن ما يبنى على الباطل لا يصمد أمام الحقائق

الأوهام وتفبرك الأكاذيب، محاولة جرّ المغرب قسرًا إلى حروب لا علاقة له بها، لا من قريب ولا من بعيد.

فبينما تتساقط الصواريخ في الخليج، وتتشكل التحالفات، وتستشعر كل دول المنطقة الخطر القادم، انشغلت شعبة الدعاية في جهاز المخابرات الجزائرية بإطلاق حملة ممنهجة ضد المغرب، لا لشيء سوى لتعكير صورته والزجّ به في صراع لا يخصّه، عبر اختلاق رواية مفادها أن المغرب "يُعلن استعداده لتقديم مساعدات إنسانية لإسرائيل"، كما زعمت جريدة "النهار" الجزائرية، في عنوان فضائحي نشرته يوم الإثنين 16 يونيو الجاري.

إنها واحدة من أكثر النماذج الفجّة في العمل الدعائي الاستخباراتي الموجّه، لا تستند إلى مصدر رسمي مغربي، ولا إلى تصريح صادر عن حكومة تل أبيب، ولا حتى إلى بيان من جهة محايدة. كل ما في الأمر أن نائبا أوروبيا سابقا كتب تدوينة مبهمة على حسابه الشخصي يشكر فيها المغرب. وبسرعة البرق، صُنعت من تلك التدوينة رواية، ثم عنوان صحفي، ثم "خبر عاجل"، ثم حملة إلكترونية جزائرية، أريد منها أن تتحول إلى قضية رأي عام... لكنها لم تجد صدى خارج أبواق الدعاية الجزائرية.

في منطق المخابرات الجزائرية، العداء للمغرب سابق على المنطق والعقل. حتى في زمن الأزمات الكبرى، تبقى الأولوية هي المغرب. لا إيران تقلقهم، ولا إسرائيل تهددهم، ولا تداعيات الحرب تلزمهم بإعادة الحسابات. كل ما يهمهم هو المغرب، كيف يحاصرونه، كيف يشيطنونه، وكيف يختلقون له التهم حتى وإن كان غائبا تمامًا عن مسرح الأحداث.

لكن المغرب، الدولة التي اختارت الاعتدال والاتزان في علاقاتها الدولية، لا ترد على الترهات بالشائعات، بل بالأفعال والمواقف. فبينما تتهمه الجزائر زورا بدعم إسرائيل، لم يتوقف المغرب، ولو ليوم، عن دعم الشعب الفلسطيني، سياسيا وإنسانيا. ومن تابع حجم المساعدات المغربية التي وصلت إلى غزة خلال الأشهر الأخيرة، سيُدرك من يخدم القضايا العادلة ومن يتاجر بها. يكفي أن نُذكر فقط بأن "بيت مال القدس"، التابع للجنة القدس التي يرأسها الملك محمد السادس، ظل نشطا طيلة السنة، يمدّ الفلسطينيين بالأدوية والغذاء، ويُساندهم ميدانيا في مواجهة الحرب الإسرائيلية.

في المقابل، لم تقدم الجزائر شيئا ملموسا لغزة سوى الشعارات، ولم تدعم الفلسطينيين سوى بتصريحات فارغة، سرعان ما تغرقها أبواق الكراهية نحو المغرب.

ولعل الأهم في هذا السياق، أن المغرب اليوم بات في موقع قوّة إقليمية تحظى بثقة متزايدة من المجتمع الدولي. فمقترح الحكم الذاتي الذي طرحه لحل النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، حظي بدعم أكثر من 120 دولة، من بينها قوى عظمى داخل مجلس الأمن مثل الولايات المتحدة وفرنسا، ودول أوروبية كبرى، وإجماع عربي واسع. هذا التقدم المغربي في ملف يُعتبر من أكثر الملفات تعقيدًا في العالم، لم تستوعبه الجزائر بعد، ولا تزال تسعى، بكل ما تملك من أدوات دعائية، إلى تقويضه عبر الإشاعات والتحريف.

لكن الزمن تغيّر. لم تعد الأكاذيب قادرة على الصمود أمام الحقائق. ولم تعد الجزائر قادرة على خداع أحد بادعاءات "تقرير المصير" أو "دعم الشعوب" أو "عدم التدخل". فكيف يُفهم دعم الجزائر لحركة انفصالية مسلحة فوق أرض دولة جارة، وهي التي تدّعي احترام الحدود؟ وكيف تُموّل وتُسلّح وتؤوي، ثم تُطالب المغرب بالحوار؟

إن فبركة خبر "دعم المغرب لإسرائيل" لا يعكس فقط إفلاسًا إعلاميًا، بل أيضا قصر نظر سياسي. فمن لا يُدرك خطورة الحرب الجارية في الشرق الأوسط، ولا يرى أن ألسنة اللهب قد تصل إلى جواره، ولا يشغل نفسه بتحصين بلده من الارتدادات المحتملة، ثم يُبدد طاقاته في معارك وهمية ضد جار لا يُبدي أي عداء، فإنه يُقامر بمستقبل بلده لحسابات أيديولوجية بائسة.

صحيح أن المغرب يربط علاقات رسمية مع إسرائيل، كما تفعل دول عربية أخرى، لكن الصحيح أيضا أنه لم يكن يومًا طرفا في صراعات إسرائيل مع جيرانها. والمغرب، بحكم علاقته التاريخية مع الطائفة اليهودية في الداخل، اختار نهجًا متوازنا، يدعم فيه القضية الفلسطينية دون أن ينجرّ إلى الخطابات الشعبوية التي تلهب المشاعر ولا تُنتج نتائج. ولذلك، فإن إشاعة من نوع "المغرب يقدّم مساعدات لإسرائيل" لا تؤثر في موقف الرباط، لأنها تعرف أنها بلا أساس ولا مضمون.

كما أن هذه الإشاعة لم تُفلح في التأثير على الرأي العام العربي أو الدولي، إذ لم تتلقفها أي وسيلة إعلام محترمة خارج الجزائر، ولم تتحوّل إلى قضية قابلة للنقاش. ولدت ميتة، وعُدت إلى مرسلها، لتُضاف إلى قائمة طويلة من الأكاذيب التي اعتادت المخابرات الجزائرية الترويج لها كلما تقدم المغرب خطوة نحو المستقبل.

إن ما يُقلق الجزائر اليوم ليس موقف المغرب من الحرب، بل موقع المغرب في العالم. هو الآن دولة محورية في إفريقيا، بوابة لأوروبا، شريك موثوق في أمن المتوسط، حليف رئيسي في مكافحة الإرهاب، وفاعل في قضايا المناخ والهجرة والتنمية. بينما الجزائر تراوح مكانها، مشغولة بخصومة مع شقيقها الجغرافي والتاريخي، عوض أن توظف موقعها الاستراتيجي في بناء تكتل مغاربي

> المغرب، الدولة التي اختارت الاعتدال والاتزان في علاقاتها الدولية، لا ترد على الترهات بالشائعات، بل بالأفعال والمواقف. فبينما تتهمه الجزائر زورا بدعم إسرائيل، لم يتوقف المغرب، ولو ليوم، عن دعم الشعب الفلسطيني، سياسيا وإنسانيا. ومن تابع حجم المساعدات المغربية التي وصلت إلى غزة خلال الأشهر الأخيرة

قوي، يُعيد التوازن للمنطقة في زمن الأزمات العالمية.

لقد أسقط المغرب إشاعة "الدعم الإنساني لإسرائيل" بالهدوء والحكمة، كما أسقط من قبلها عشرات المحاولات اليائسة. وستسقط، بلا شك، محاولات أخرى لاحقة، لأن ما يبنى على الباطل لا يصمد أمام الحقائق.

ويبقى السؤال: متى تُدرك الجزائر أن كراهية المغرب ليست مشروع دولة؟ ومتى تفهم أن الرابح في هذا الزمن هو من يستثمر في الاستقرار لا في الدعاية؟ الجواب رهن بقرار سياسي جزائري ما يزال أسير العقدة... عقدة اسمها المغرب

كيف أسقط المغرب الجزائر في فخ الدبلوماسية الهادئة ؟

في الوقت الذي يسير فيه المغرب بخطى دبلوماسية واثقة، متزنة، تحكمها الرؤية الاستراتيجية والحكمة السياسية، تواصل الجزائر انحدارها العنيف نحو مستنقع التصعيد والعداء المجاني، من خلال تبنيها لمواقف صبيانية تمثل أقصى درجات المراهقة السياسية. هذا التناقض الحاد بين نهجين: واحد يقوده المغرب برصانة دولة عريقة متجذرة في الشرعية التاريخية، وآخر تتزعمه الجزائر من خلف الستار عبر ميليشيات انفصالية مرتزقة، لم يكن ليظهر أكثر وضوحًا مما حدث مؤخرًا بعد القصف الإرهابي الذي تعرضت له مدينة السمارة المغربية، والذي كشف بشكل لا لبس فيه من هو الفاعل، ومن هو المتورط، ومن هو المسؤول الحقيقي عن تأجيج الصراع المفتعل في الصحراء المغربية.

لقد اختارت البوليساريو، أداة النظام الجزائري، قصف مدينة السمارة الآمنة، في خطوة يائسة، مدفوعة بانهيار مشروعها الانفصالي أمام الواقع المتغير إقليميًا ودوليًا. الهجوم لم يكن إلا محاولة بائسة لخلط الأوراق، بعد أن خسر النظام الجزائري معركته الدبلوماسية في كل الجبهات. لكن المفارقة الكبرى أن هذه الخطوة الطائشة لم تُربك المغرب، بل أكدت للعالم أن الجزائر، التي تدّعي "الحياد" في الملف، هي من تغذي الصراع، وتسلّح الانفصال، وتدفع إلى التصعيد. القصف لم يكن فقط استهدافًا للمدنيين، بل كان فضحًا مدويًا للدور الحقيقي الذي تلعبه الجزائر في المنطقة. لقد سقطت الجزائر في الفخ الذي نصبته لنفسها، وأمام أعين المجتمع الدولي، تبيّن من هو المعتدي، ومن هو الراعي للإرهاب.

في مقابل هذا الهجوم الجبان، لم ينجر المغرب إلى ردود فعل متشنجة، بل فضّل كعادته الرد الهادئ، المنظم، القائم على الحجة والشرعية الدولية. لم يُطلق تهديدات، ولم يوزع اتهامات عشوائية، بل قدّم أدلة دقيقة تثبت انطلاق الهجوم من تندوف، المنطقة الواقعة تحت السيطرة المباشرة للجيش الجزائري. ترك المغرب الصور تتكلم، والوقائع تتراكم، ليجد العالم نفسه أمام مشهد فاضح: ميليشيا مسلحة تُطلق صواريخ على منطقة آهلة بالسكان، انطلاقًا من أراض جزائرية، في وقت تصر فيه الجزائر على إنكار علاقتها بالبوليساريو. فهل بعد هذا الكذب من كذب؟ وهل بعد هذا السقوط من سقوط؟ وهل من المنطقي بعد الآن أن يُؤخذ النظام الجزائري على محمل الجد في أي محفل دولي؟

إن دبلوماسية المغرب، بخلاف التهور الجزائري، لا تقوم على خلق الأزمات بل على تقديم الحلول. المغرب لا يهاجم، بل يبني. لا يفتعل الأزمات، بل يطفئها. وقد أثبت ذلك من خلال مبادرة الحكم الذاتي، التي حظيت بدعم واسع من القوى الكبرى، كحل جاد وواقعي لإنهاء النزاع المفتعل. بينما تواصل الجزائر التعنت، والرهان على مشروع انفصالي ميت، وتغدق الملايين على مرتزقة لا يملكون من الشرعية سوى البيانات العسكرية، ولا من التمثيلية سوى صور الغبار في المخيمات. هذه المقارنة وحدها كافية لتبيان من هو الجاد في الوصول إلى حل، ومن هو العائق الحقيقي أمام أي أفق سلمي.

لكن الحقيقة أن الجزائر لا تسعى لحل، بل تريد إبقاء النزاع قائمًا لتبرير وجود نظامها الأمني، ولتحويل الأنظار عن أزماتها الداخلية العميقة. اقتصاد منهار، شباب يائس، قمع سياسي، إعلام خاضع، مؤسسات جوفاء، وكل ذلك في ظل عجز النظام العسكري عن خلق بديل حقيقي. فاختارت قيادة العسكر الهروب إلى الأمام، عبر تصدير الأزمات إلى الخارج، وتوجيه الأنظار نحو المغرب كـ"عدو خا ر جي" مفترض. غير أن هذه الاستراتيجية، رغم ما قد تحققه من نتائج مؤقتة داخليًا، فإنها تفضح النظام دوليًا، وتجعل منه مصدرًا للتوتر وعدم الاستقرار، بدلًا من أن يكون طرفًا مسؤولًا يسهم في الأمن الإقليمي.

لقد كان قصف السمارة جريمة إرهابية مكتملة الأركان. كان يمكن هذا القصف أن يستهدف أرواحًا بريئة، ومنشآت مدنية، ومنازل هادئة، في مدينة تعرف سلامًا وتنمية مستمرة. مدينة تُعتبر اليوم نموذجًا للاندماج الوطني والتنمية الجهوية، فجاء الهجوم الغادر ليكشف حقدًا دفينًا، ومحاولة مفضوحة لوقف زخم المشاريع التنموية التي أطلقها المغرب في أقاليمه الجنوبية. ولأن النظام الجزائري لا يملك مشروعًا تنمويًا مماثلًا، لا في تندوف ولا في أي ولاية جزائرية مهمشة، فقد اختار أن يهاجم بالحديد والنار، عوض أن ينافس بالمنطق والتنمية.

المجتمع الدولي، بدوره، لم يبق صامتًا، بل رصد مؤشرات مقلقة حول ارتباط الهجوم بميليشيا البوليساريو، والضلوع غير المباشر للجزائر. صحيح أن العبارات الدبلوماسية لا تسمّي الأشياء أحيانًا، لكن الواقع أقوى من البيانات. فحين تُقصف مدينة مغربية من منطقة واقعة تحت حماية الجيش الجزائري، فإن الرسالة واضحة. وحين لا تدين الجزائر الهجوم، بل تتوارى خلف الصمت المريب، فإن التواطؤ واضح. وحين تستمر في تسليح المرتزقة، والدفاع عنهم في المحافل، فإنها تدين نفسها بنفسها.

لقد كشف قصف السمارة، للمرة الألف، أن الصراع لم يكن يومًا "صحراويًا" داخليًا، بل هو نزاع إقليمي مفتعل، تقوده الجزائر لأسباب جيوسياسية أنانية، مرتبطة بأوهام الهيمنة الإقليمية. الجزائر لا تريد "تقرير المصير" كما تزعم، بل تريد تقسيم المغرب، وإضعافه، ومحاصرته، لأنها لم تتقبل أبدًا تفوقه الدبلوماسي، ومكانته القارية، ونموذجه التنموي المستقر. لكن الرياح تجري بما لا تشتهي القيادة الجزائرية، فالمغرب يزداد قوة، وتحالفاته تتعمق، وملفه الدولي يزداد دعمًا وشرعية.

ولعل أفضل ما يُلخّص هذا المشهد، هو المقارنة بين منطقين: المغرب الذي يستثمر في البنية التحتية، في الطرق والمطارات والموانئ والمدارس، في الداخلة والعيون والسمارة، مقابل الجزائر التي تستثمر في الصواريخ والدعاية والتسليح، لتغذية كيان فاشل يقتات على الوهم. المغرب يبني الحاضر والمستقبل، والجزائر تصر على العودة إلى ماض بائد. المغرب يصدر الاستقرار، والجزائر تصدر الفوضى. المغرب شريك موثوق في أفريقيا وأوروبا، والجزائر عبء أمني مزمن يزعج الجميع.

اليوم، وبعد هذه الواقعة الإرهابية، لا مجال للغموض. الحادث أظهر بما لا يدع مجالًا للشك أن الجزائر مسؤولة، إما بالفعل أو بالصمت، عن جريمة مكتملة الأركان. والمغرب، بحكمته المعهودة، لم يرد بالنار، بل بالشرعية، لم يرد بالصراخ، بل بالدليل. ترك للعالم أن يرى من هو الذي يصنع السلام، ومن هو الذي يصنع الدمار.

قصف السمارة لم يكن مجرد قذائف سقطت من السماء، بل كان سقوطًا مدويًا للخطاب الجزائري أمام أنظار العالم. لم يسقط ضحايا فحسب، بل سقطت معه كل الأقنعة، وسقطت معه أوراق التوت الأخيرة التي كانت الجزائر تغطي بها دعمها للانفصال والإرهاب. وهذا هو الفخ الذي وقعت فيه مراهقة الجزائر السياسية: فحين ظنت أنها تضرب المغرب، كانت في الواقع تضرب ما تبقى من صدقيتها الدولية

الغاز لا يصنع دولة: لماذا فشلت ورقة الغاز الجزائرية في مواجهة إرادة المغرب الصلبة؟

في ساحة السياسة الدولية، حيث تتقاطع المصالح وتتصارع الأقدار، يُحكى أن الغاز قد أصبح في يد الجزائر ورقة ضغط واستراتيجية ابتزاز، ظنّ أصحابها أن ثروات الأرض تستطيع أن تُغيّر موازين القوى وتقلب مواقف الدول الراسخة في تاريخها وهويتها. لكن الحقيقة التي لا تقبل النقاش هي أن الغاز، مهما ارتفع قدره وامتد تأثيره، يبقى مجرد مورد طبيعي لا يصنع دولة، ولا يثبت حدودًا، ولا يفرض إرادة على أمة تمضي بخطى ثابتة نحو بناء مستقبلها، وحماية سيادتها بكل عزم. الجزائر، التي

> الجزائر تعاني من تبعية اقتصادية مفرطة للنفط والغاز، مما يجعل اقتصادها هشًا ومكشوفًا أمام تقلبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية. اعتمادها على مصدر دخل واحد يمنعها من تطوير قطاعات اقتصادية أخرى، ويؤدي إلى تفاقم البطالة، وارتفاع معدلات الفقر، واحتقان اجتماعي مستمر

غرقت في أوهام الغاز واعتقدت أن بإمكانها استخدامه كمعول هدم للحق المغربي في صحرائه، تصطدم اليوم بصخرة إرادة وطنية صلبة لا تلين، مؤسسات متينة، وشعب موحد لا يقبل المساومة. إن ما يُخفيه الغاز من وهج زائف، لا يمكنه أن يخفي هشاشة الدولة الحقيقية القائمة على مؤسسات متهاوية، اقتصاد ريعي هش، وأزمات اجتماعية متفاقمة. في هذه المعركة التي تدور رحاها بين الغاز والإرادة، يثبت المغرب أن القوة الحقيقية لا تُقاس بثروات باطن الأرض، بل بحجم الروح الوطنية التي ترفض الانكسار، وبمدى عمق البناء المؤسساتي الذي يصنع دولة حقيقية تتحدى كل العواصف. فالغاز هو مجرد دخان، والدولة الحقيقية هي النار التي لا تنطفئ في قلب شعبها

منذ عقود، اعتمدت الجزائر على الغاز الطبيعي ليس فقط كمصدر رئيسي للدخل الاقتصادي، بل كأداة استراتيجية توظف في الصراعات الإقليمية والدولية. فبالرغم من أن الغاز مادة حيوية للاقتصاد العالمي، إلا أن استخدامه كورقة ضغط يشي بهشاشة الاستراتيجية الجزائرية. فكل محاولة للضغط عبر تقليص إمدادات الغاز أو إغلاق خطوط الأنابيب التي تمر عبر المغرب إلى أوروبا تترجم على أرض الواقع بمزيد من التوتر الاقتصادي والسياسي داخل الجزائر نفسها، وتزيد من عزلة النظام الدولي والسياسي للجزائر.

كما أن الأسواق العالمية للطاقة، والتي تتسم بالتنوع والتنافسية، لا تعتمد على مصدر واحد، بل تسعى لتأمين مصادر بديلة، خاصة في أوروبا التي تعمل على تقليل اعتمادها على الغاز الجزائري عبر استثمارات ضخمة في الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي المسال. وهذا ما يجعل ورقة الغاز الجزائرية أقل تأثيرًا مما تعتقد، وأكثر تكلفة على اقتصادها السياسي.

على النقيض من الجزائر، يبني المغرب دولته على أساس مؤسسات متينة ورؤية استراتيجية تنموية شاملة. تنوع الاقتصاد المغربي، الذي يشمل الزراعة والصناعة والسياحة والطاقات المتجددة والتكنولوجيا، يجعله أقل عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية، وأكثر قدرة على الصمود في مواجهة الابتزاز أو الضغوط

المغرب لم يعتمد فقط على قوته الاقتصادية، بل استثمر في رأس ماله البشري، والتعليم، والتحديث، مما جعله دولة تجذب الاستثمارات وتحافظ على استقرارها السياسي. هذا الاستقرار هو الذي يعطي المغرب قوة التفاوض والمواجهة على الساحة الدولية، ويجعله يتمتع باعتراف دولي واسع بملفه في الصحراء المغربية.

الجزائر تعاني من تبعية اقتصادية مفرطة للنفط والغاز، مما يجعل اقتصادها هشا ومكشوفا أمام تقلبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية. اعتمادها على مصدر دخل واحد يمنعها من تطوير قطاعات اقتصادية أخرى، ويؤدي إلى تفاقم البطالة، وارتفاع معدلات الفقر، واحتقان اجتماعي مستمر.

هذه الهشاشة الاقتصادية تعني أن محاولة استعمال الغاز كورقة ضغط هي في الحقيقة نوع من الضغط الذاتي، فهي تؤثر سلبًا على اقتصادها وتزيد من الأعباء على المواطن الجزائري العادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب الإصلاحات الاقتصادية الحقيقية واستمرار الاعتماد على اقتصاد ريعي يعمّق الأزمات الداخلية ويُضعف قدرة الدولة على التعامل مع الأزمات الخارجية.

لم يكن المغرب مجرد طرف سلبي يتلقى الضغوط، بل كان فاعلًا نشطًا في إدارة ملف الصحراء بذكاء دبلوماسي جعل موقفه أقوى أمام المجتمع الدولي. المغرب نجح في بناء تحالفات استراتيجية عبر قارات متعددة، خصوصًا مع الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، والدول الأفريقية، ما عزز موقعه السياسي وقوّى اعترافات دولية بسيادته على الصحراء.

هذه الدبلوماسية القوية، المدعومة بمشاريع تنموية وتنمية بشرية داخل الصحراء نفسها، تجعل من المغرب دولة ذات حضور قوي ومستقر، ليست لعبة ورقية يمكن قلبها أو الضغط عليها عبر ورقة الغاز.

قضية الصحراء ليست مجرد نزاع حدودي أو قضية سياسية عادية، بل هي جوهر السيادة الوطنية والكرامة المغربية. الشعب المغربي برمته يقف وراء هذا الموقف الوطني الثابت، والقيادة المغربية تصر على عدم التنازل عن هذا الحق التاريخي مهما بلغت الضغوط

الغاز، مهما كان حجمه وأهميته الاقتصادية، لا يستطيع أن يطغى على إرادة شعب قوي، ولا يستطيع أن يشتري شرعية تاريخية أو مكانة دولية. منطق الابتزاز لا يُجدي في قضايا السيادة التي لا تقبل المساومة.

الدولة ليست مجرد خزينة ثروات طبيعية، بل هي مؤسسات، إدارة رشيدة، استقرار سياسي، ورؤية واضحة للمستقبل. المغرب يبرهن يومًا بعد يوم أن بناء الدولة هو مشروع متكامل يشمل بناء الإنسان، تطوير البنية التحتية، تعزيز التعليم، وخلق فرص عمل، وليس مجرد امتلاك الغاز أو النفط.

الجزائر، رغم ما تملكه من ثروات، تفشل في بناء هذه الأسس، مما يجعل ورقة الغاز مجرد قناع يخفي ضعفها الداخلي وفشلها في التحديث السياسي والاقتصادي.

في النهاية، تبقى الحقيقة واضحة وجلية: الغاز لا يصنع دولة، ولا يمكن لثروات الطاقة أن تعوّض عن إرادة سياسية حقيقية، ولا يمكن لورقة الغاز أن تغير معادلة القوة القائمة

> المغرب لم يعتمد فقط على قوته الاقتصادية، بل استثمر في رأس ماله البشري، والتعليم، والتحديث، مما جعله دولة تجذب الاستثمارات وتحافظ على استقرارها السياسي. هذا الاستقرار هو الذي يعطي المغرب قوة التفاوض والمواجهة على الساحة الدولية، ويجعله يتمتع باعتراف دولي واسع بملفه في الصحراء المغربية

على السيادة، الاستقرار، والتنوع الاقتصادي. المغرب يستمر في بناء دولته بثبات وحكمة، بينما الجزائر تتخبط في أوهام الغاز، فتخسر أكثر مما تكسب.

إن صمود المغرب ونجاحه في قضية الصحراء المغربية يشكلان درسًا واضحًا لأي طرف يظن أن بإمكانه شراء أو فرض إرادة عبر ثروة طبيعية. الغاز في يد الجزائر مجرد ورقة ابتزاز أضحت مكشوفة، والمغرب، بقوة مؤسساته ووفاء شعبه، سيظل دائمًا قوة لا يستهان بها، ولا يمكن لورقة الغاز أن تُغير من ثوابته الوطنية

المغرب في مركز القوة الإقليمية: تحليل الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة ودورها في استقرار شمال إفريقيا

في ظل التغيرات الجيوسياسية المتسارعة التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا، تلعب العلاقات الثنائية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية والأمنية في المنطقة. فالمغرب، باعتباره بوابة إفريقيا نحو أوروبا والعالم العربي، والولايات المتحدة، كقوة عظمى ذات مصالح استراتيجية متعددة، تجمعهما شراكة استراتيجية تؤثر بعمق على ديناميات شمال إفريقيا. هذا المقال يتناول أبعاد هذه العلاقة، وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي من نواحٍ سياسية وأمنية واقتصادية.

تطور العلاقات المغربية الأمريكية: شراكة استراتيجية راسخة

تعود العلاقات بين المغرب والولايات المتحدة إلى عام 1777، حيث كان المغرب أول دولة تعترف باستقلال الولايات المتحدة، ما يؤكد عمق هذه العلاقة التاريخية. وعلى مر العقود، تطورت هذه الشراكة لتشمل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، حتى أصبحت نموذجاً للشراكات الاستراتيجية في المنطقة.

في العقود الأخيرة، عزز المغرب والولايات المتحدة هذه العلاقات في ظل تحديات إقليمية متزايدة مثل الإرهاب، الهجرة غير النظامية، والتوترات السياسية. تم توقيع عدة اتفاقيات شراكة، أبرزها اتفاقية التجارة الحرة التي دخلت حيز التنفيذ عام 2006، واتفاقيات التعاون الأمني والعسكري التي تعزز من قدرات المغرب على مواجهة التهديدات الأمنية.

الأبعاد الأمنية: مكافحة الإرهاب وضمان الاستقرار الإقليمي

يُعد الأمن من الركائز الأساسية في العلاقات المغربية الأمريكية. فالمغرب هو أحد أبرز شركاء الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل. من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية والتدريبات العسكرية المشتركة، يساهم المغرب في جهود مكافحة الجماعات الإرهابية التي تهدد الاستقرار في المنطقة، مثل تنظيم القاعدة وداعش.

تعتبر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM) من أخطر التنظيمات التي تهدد استقرار شمال إفريقيا، حيث يعمل المغرب بفعالية بالتعاون مع الولايات المتحدة لتفكيك هذه الشبكات الإرهابية وتأمين الحدود، خاصة في المناطق الصحراوية والشريط الحدودي مع الجزائر وموريتانيا.

تأتي أيضا مبادرات المغرب في تعزيز الأمن الإقليمي عبر إنشاء مركز مكافحة الإرهاب والتطرف في الرباط، الذي يُعد من أبرز مراكز التنسيق الإقليمي، بدعم أمريكي واضح، ويعمل على بناء قدرات الدول المجاورة في مواجهة الإرهاب.

البعد الاقتصادي: شراكة تنموية وتحفيز النمو

تُعتبر العلاقة الاقتصادية بين المغرب والولايات المتحدة عاملاً مهماً في تعزيز استقرار المنطقة. فالاستثمارات الأمريكية في المغرب، خاصة في قطاعات الصناعة والتكنولوجيا والطاقة المتجددة، تسهم في خلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي، ما يحد من عوامل عدم الاستقرار مثل البطالة والهجرة غير النظامية.

اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة فتحت الباب أمام صادرات مغربية أكبر للسوق الأمريكية، خاصة في مجالات الزراعة والنسيج والصناعة، مما ساهم في تعزيز الاقتصاد المغربي وزيادة دخله من العملة الصعبة. كما تشجع هذه الاتفاقية الشركات الأمريكية على الاستثمار في المغرب كمنصة لدخول الأسواق الإفريقية والأوروبية.

كما يدعم التعاون في مجال الطاقة النظيفة والمشاريع الخضراء، حيث يعمل المغرب والولايات المتحدة على تطوير مشاريع ضخمة مثل محطة نور للطاقة الشمسية، التي تضع المغرب في مصاف الدول الرائدة في مجال الطاقة المتجددة، وتساعد في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتعزيز التنمية المستدامة.

البعد السياسي والدبلوماسي: دعم المغرب في المحافل الدولية

تلعب الولايات المتحدة دوراً مهماً في دعم المغرب دبلوماسياً على الساحة الدولية، وخاصة في ملف الوحدة الترابية التي تمثل أحد أبرز التحديات السياسية في شمال إفريقيا. اعترفت الولايات المتحدة بمغربية الصحراء، وهو قرار عزز موقف المغرب في الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

هذا الدعم الأمريكي يعزز من مكانة المغرب كدولة فاعلة ومسؤولة في المنطقة، ويساعدها على لعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية، بما في ذلك النزاع الليبي ومبادرات السلام في الساحل. كما يشجع المغرب على الانخراط بشكل أكبر في المبادرات الإفريقية لتعزيز التكامل والتنمية، وهو ما يساهم في تحقيق استقرار أوسع.

دور المغرب كجسر بين إفريقيا، أوروبا، والعالم العربي

تتخطى العلاقة المغربية الأمريكية الحدود الثنائية لتشمل دور المغرب كحلقة وصل بين القارات الثلاث. فالمغرب يستفيد من الدعم الأمريكي لتطوير بنيته التحتية، مثل الموانئ والسكك الحديدية، والتي تُعد ضرورية لتعزيز التجارة الدولية وربط الأسواق الإفريقية بأوروبا وأمريكا.

يعد ميناء طنجة المتوسط، على سبيل المثال، نموذجاً ناجحاً لشراكة استراتيجية تنموية، حيث يُعتبر من أكبر الموانئ في إفريقيا، ويستقبل تدفقات تجارية ضخمة بين الشرق والغرب. الدعم الأمريكي في تحديث هذا الميناء يعزز من قدرة المغرب على المنافسة العالمية ويخلق فرصاً اقتصادية وإقليمية.

التحديات والفرص المستقبلية

رغم متانة العلاقات المغربية الأمريكية، تواجه هذه الشراكة تحديات عدة، منها التوترات الجيوسياسية الإقليمية، خاصة في ظل الأزمة في ليبيا ووجود قوى دولية متعددة تنافس على النفوذ، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية العالمية التي قد تؤثر على الاستثمارات.

كما تواجه العلاقة تحديات داخلية في كلا البلدين تتعلق بالتغيرات السياسية والاجتماعية، والتي قد تؤثر على استمرارية التعاون بنفس الوتيرة.

لكن في المقابل، توفر هذه العلاقة فرصاً كبيرة لتعزيز الاستقرار عبر مشاريع تنموية مستدامة، وتعميق التعاون في مجالات التكنولوجيا، التعليم، والطاقة المتجددة. كما يمكن أن يلعب المغرب دوراً مركزياً في مبادرات السلام والأمن الإقليمي بدعم أمريكي متواصل.

إن العلاقة الاستراتيجية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية تمثل ركيزة أساسية لاستقرار شمال إفريقيا، فهي تجمع بين الأبعاد الأمنية، الاقتصادية، والدبلوماسية، وتستند إلى تاريخ طويل من التعاون والشراكة. بفضل هذه العلاقة، يستطيع المغرب أن يكون لاعباً محورياً في معالجة تحديات الأمن والتنمية في المنطقة، كما تعزز الولايات المتحدة مصالحها في منطقة حيوية جغرافياً وسياسياً.

إن استمرار وتعميق هذه الشراكةسيكون له أثر إيجابي كبير ليس فقط على المغرب، بل على دول شمال إفريقيا بأسرها، من خلال تعزيز السلام والتنمية المستدامة، ومكافحة الإرهاب، ودفع عجلة الاقتصاد في منطقة حيوية للاستقرار العالمي

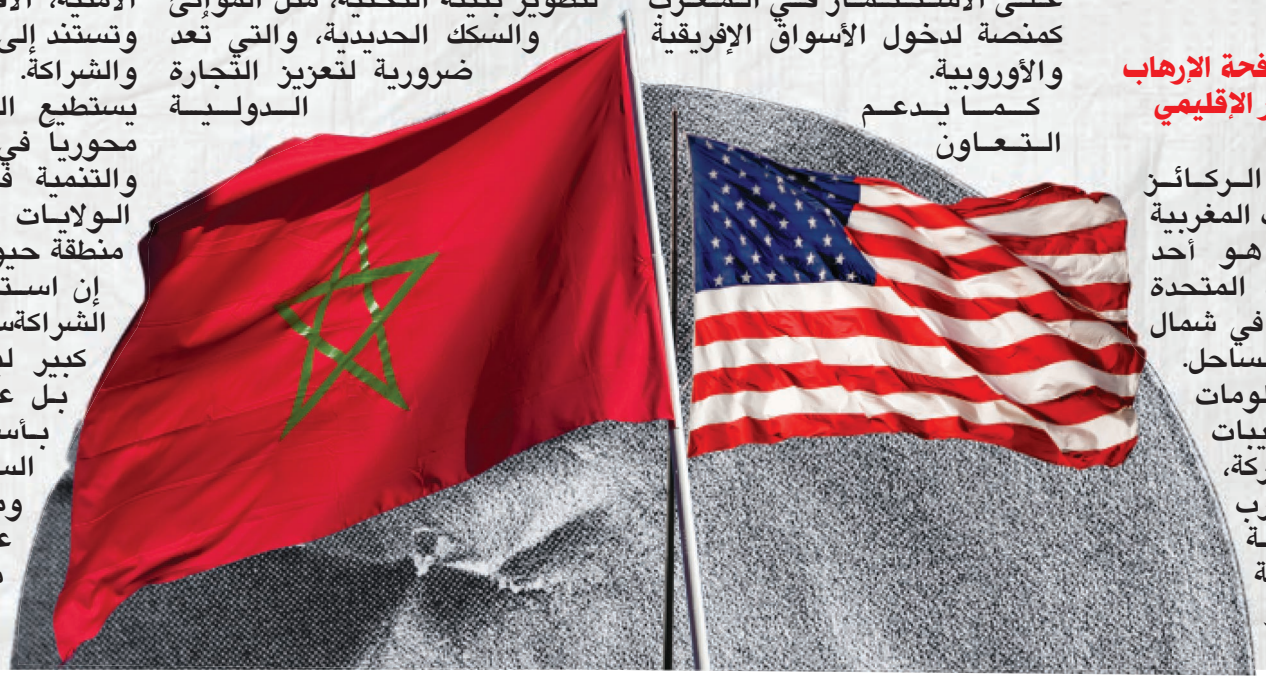

لا نرضى الدنيّة في صحرائنا:

قراءة سيّاديّة متقاطعة في أفق التحول الأممي لقضية الصحراء المغربيّة

باستحضار مناسبة توقيع صلح الحديبية، ذلك الاتفاق الذي بدا للمسلمين إذعانًا وظلمًا ظاهريًا، خاطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبا بكر الصديق بتساؤل صريح وواضح: "ألسنا على الحق وعدوّنا على الباطل؟ فلمَ نعطي الدنيّة في ديننا؟"

تساؤل عمر لم يكن طعنًا في الحكمة النبويّة، بل تعبيرًا عن قلق سيادي، عن غيرة على المعنى، عن رفض نفسي وأخلاقي لأي مساومة على جوهرٍ العقيدة، حتى وإن استوجبت السياسة والتفكير الاستراتيجي المستبصر لرسول الله صلى الله عليه وسلم غير ذلك مؤقتًا.

أستعير من هذا الموقف روحه لا سياقه، وأسقطه على قضيتنا الترابيّة الأولى: علامَ نعطي الدنيّة في صحرائنا؟ ألسنا نحن من أودعنا الملف أصلاً في مؤسسات الأمم المتحدة باللجنة الرابعة سنة 1963 طلبًا لتصفيّة الاستعمار الإسباني؟ أليست وثائق التاريخ وبيعة القبائل وحضور الدولة في الإقليم، ودماء الشهداء في المسيرة الخضراء، كلها أدلة على حق لا يقبل التشكيك؟

فلماذا ما يزال النقاش الأممي حبيسًا لخطابات بائدة؟ ولمَ نُطالَب كل مرة بإثبات ما هو محسوم في الضمير الوطني والتاريخ والسياسي؟ من يكذب؟ هل الجغرافيا أم التاريخ؟ ألسنا على الحق وعدوّنا هو اللي على الباطل؟

الاستعارة؛ "لا نرضى الذلّة أو الدنيّة في أرضنا" لا تأتي من فراغ وجداني، بل تجسد مبدأً سياديًا راسخًا يرفض أي خضوع رمزي أو قانوني يمس كرامة الوطن أو يُعامل الدولة كما لو كانت طرفًا متنازعًا على ملكيّة مشكوك فيها. إن الأرض ليست موضوع مفاوضة على السيادة، ولا مجالاً للصفقات السياسيّة، ولا قضية حدود؛ مسألة وُجُود، ورصيد تاريخي وإجماع وطني يعلو فوق منطق الملفات والتسويات.

• لاءات المغرب الأحد عشرة في قضية الصحراء: وضوح استراتيجي ومعيار سيادي للعلاقات الدولية

ترتكز السياسة المغربية تجاه قضية الصحراء على مبدأ الوضوح السيادي والحزم الاستراتيجي، الذي لا يُعبّر عن تصلب أو رفض للتسوية، بل يعكس تصورًا عقلانيًا صلبًا يرسم حدود النقاش ومجال التفاوض. فالصحراء ليست ملفًا دبلوماسيًا ظرفيًا، بل قضية وجودية ووطنية تشكّل معيارًا حقيقيًا في قراءة المغرب للعالم، وفي فرز صداقاته وقياس نجاعة شراكاته.

تتجسد هذه الرؤية في عشر لاءات تشكّل عقيدة سياسية راسخة عبّر عنها جلالة الملك محمد السادس، وعززتها الممارسة الدبلوماسية الرسمية:

أولا، لا لربط قضية الصحراء بملف حقوق الإنسان؛ رفض واضح لتحويل النقاش من النزاع السيادي إلى قضايا جانبية تُعالج في أطر منفصلة، بهدف تعويم النزاع وتشتيت جوهره القانوني والسياسي.

ثانيًا، لا لتجاوز المرجعيات الأممية المعتمدة؛ تشبث بمجلس الأمن كمرجعية وحيدة للمسار السياسي، ورفض لتدويل النزاع خارج هذا الإطار نحو منابر غير محايدة أو فاقدة للمشروعية.

ثالثًا، لا لإعفاء الأطراف الحقيقية من مسؤوليتها، وعلى رأسها الجزائر؛ المغرب يرفض تصوير الجزائر كطرف محايد، ويُحمّلها المسؤولية السياسية والتاريخية عن صناعة النزاع وتمويله وتوجيهه.

رابعًا، لا لأي حل خارج السيادة المغربية ومبادرة الحكم الذاتي؛ رفض لأي مقترح ينتقص من وحدة التراب الوطني، مع التأكيد على أن الحكم الذاتي إطار عملي وواقعي ومرن، دون المساس بالسيادة.

خامسًا، لا للاعتراف بأي كيان انفصالي؛ رفض مطلق لأي محاولة لشرعنة الجمهورية الصحراوية المصطنعة، التي تفتقد للسند القانوني والتاريخي والديمغرافي.

سادسًا، لا لفرض الاستفتاء كخيار وحيد أو مرجعية؛ استبعاد تام لخيار تجاوزه مجلس الأمن منذ 2004، واستحال تطبيقه ميدانيًا، لارتباطه بإشكالات تقنية وسياسية كبرى.

سابعًا، لا لإضفاء الشرعية على الوضع القائم في تندوف؛ رفض لتطبيع مأساة إنسانية وحقوقية تُستغل لأغراض سياسية، وغياب أي رقابة أممية شفافة على أوضاع السكان المحتجزين.

ثامنًا، لا لإقحام منظمات إقليمية خارج الشرعية الدولية؛ رفض للعودة إلى الاتحاد الإفريقي أو غيره كإطار للتسوية، بسبب انحياز مكونات داخلية فيه، مما يهدد الحياد.

تاسعًا، لا لتجزئة السيادة الوطنية على الأقاليم الجنوبية؛ رفض مقاربات تمييزية أو حلول تُعامل الصحراء كمنطقة منفصلة أو ناقصة الصفة الوطنية، وتأكيد على الوحدة القانونية والمؤسسية.

عاشرًا، لا لأي مقاربة تنتقص من سيادة المغرب أو تلتف على المرجعية الدولية؛ رفض للعبارات الرمادية أو الحلول المبهمة التي تسعى لإرضاء الجميع على حساب وحدة المغرب وحقوقه التاريخية.

حادي عشر: لا مسألة حدود؛ بل هي قضية وجود؛ تُعد مفتاحًا مركزيًا ومباشرًا على أن موضوع الصحراء لا يُقاس بالكيلومترات ولا بخطوط الطول والعرض، بل بقيمة الدولة في كليّتها السياسيّة والتاريخيّة. يقول فيه جلالة الملك: "الصحراء قضية كل المغاربة. وكما قلت في خطاب سابق: الصحراء قضية وجود وليست مسألة حدود. والمغرب سيظل في صحرائه والصحراء في مغربها، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها."

في جميع الأنظمة السياسية والاقتصادية

الدكتور عَبْدُ اللَّهِ شَنْفَار

والاجتماعية؛ يكون هاجسها ثلاث قضايا وأبعاد رئيسية كبرى هي:

1. قضية وجود؛ وتعني ضمان وجود الدولة والإنسان.
2. قضية استمرار؛ أي ضمان استمرارية وغياب كل مسببات زعزعة الحكم والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
3. قضية تنمية وبناء وتحضر؛ وتعني ضمان تطور وازدهار في جميع الميادين والمجالات.

• خلاصة استراتيجيّة:

هذه اللاءات العشر لا تُترجم موقفًا دفاعيًا، بل تمثل عقيدة سياديّة هجومية وواعية تحوّل قضية الصحراء إلى مبدأ مرجعي في بناء السياسة الخارجية المغربية. وهو ما عبّر عنه جلالة الملك في خطاب واضح: "إن ملف الصحراء هو النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم، وهو المعيار الواضح والبسيط، الذي يقيس به صدق الصداقات، ونجاعة الشراكات".

ويضيف جلالة الملك:

"ننتظر من بعض الدول، من شركاء المغرب التقليديين والجدد، التي تتبنى مواقف غير واضحة بخصوص مغربية الصحراء، أن توضح مواقفها، وتراجع مضمونها بشكل لا يقبل التأويل".

بهذا المعنى، لم تعد الصحراء المغربية مجرد ملف تفاوضي، بل أصبحت بوصلة سيادية تُعيد تشكيل علاقات المغرب وتحالفاته، وتُحدد موقعه داخل النظام الدولي. فالشراكة الحقيقية تبدأ من الاعتراف بالوحدة الترابيّة الكاملة للمملكة.

منذ عقود، سعت أطراف إقليمية إلى تأطير النزاع ضمن ثنائية الاستعمار وتقرير المصير، مستغلين لحظة الحرب الباردة وظرفيّة التكتلات الآيديولوجيّة، لتثبيت كيان انفصالي خارج منطق التاريخ والجغرافيا والديموغرافيا.

لكن ماذا يعني مبدأ حق تقرير المصير حين يُفصل عن معطيات الواقع؟ وهل يحق تسويق الانفصال باسم التحرر بينما الأرض في حضن الدولة، والمجالس تُنتخب، والمشاريع تُنجز، والساكنة تُشارك في إدارة وتدبير شؤونها؟

منذ سنة 2007، طرح المغرب مبادرة الحكم الذاتي، لا كمساومة، بل كعرض سياسي واقعي يحافظ على السيادة ويمنح تدبيرًا ذاتيًا موسعًا. وهو طرح لم يُقابل بطرح أفضل منه من الجهة الأخرى. فهل يجوز بعد ذلك الاستمرار في التعامل مع المغرب كأنه قوة محتلة، في حين أن الأمم المتحدة نفسها تُثمن هذه المبادرة وتعتبرها جادة وذات مصداقية؟

إن القراءة الدقيقة لمسار تطور المواقف الدولية تُظهر تحولًا نوعيًا في تأويل النزاع. فمنذ 2006، بدأ مجلس الأمن يُقارب الملف بمنطق الحل السياسي التوافقي، وتبعته منذ 2018 اللجنة الرابعة، التي كانت آخر معاقل الخطاب القانوني الجامد، لتنتقل تدريجيًا من منطق "تصفية الاستعمار" إلى منطق "دعم المسار السياسي تحت إشراف مجلس الأمن". فهل يُعقل، بعد كل هذا، أن نستمر في القبول بخطابات باردة تُعاد كل سنة في أروقة اللجنة الرابعة كأن شيئًا لم يتغير؟

ما نلاحظه اليوم هو أن المغرب لم يعد يُدافع فقط عن موقفه، بل أصبح يُعيد تأطير الخطاب الأممي نفسه. لم ينسحب من اللجنة الرابعة رغم حيادها الظاهري، بل جعل منها منصة لإبراز التحوّل في المفاهيم:

1. من الاحتلال إلى السيادة المشروعة؛
2. ومن الاستفتاء إلى الحل التوافقي؛
3. ومن الجبهة إلى السكان؛

فهل هناك نصر سياسي أكبر من أن تُملي الدولة خطابها على جهاز دولي طالما كان يُستعمل ضدها؟

البقاء في اللجنة الرابعة، إذًا، لم يعد عبئًا، بل ورقة رمزية لإثبات أن الدولة المغربية باتت تتحكم في تأويل نزاعها لا في الدفاع عنه فقط وإخراج الملف من اللجنة، رغم مشروعيته، قد يُفقد المغرب هذه المنصة التي تحوّلت من محكمة إلى شاهد.

• لماذا نسحب الملف في لحظة بدأ فيها الخصم يخسر أدواته الخطابية والسياسية؟

إن عبارة "لا نرضى الدنيّة في صحرائنا" ليست رفضًا لأي مبادرة سياسية، بل تذكير بأن كل مبادرة، مهما كانت مرنة، يجب أن تنطلق من الحق في السيادة لا من فرض الشك فيها. هي رفض للمناورة، وليس للتفاوض. رفض للهشاشة الرمزية، لا للعقلانية السياسية. وفي ذلك، يتحقق التوازن المغربي بين الانفتاح على الحلول، والتمسك بما لا يُمس: الكرامة والسيادة.

يبقى السؤال مفتوحًا في وجه المجتمع الدولي: إذا كانت القوى العظمى اليوم من واشنطن إلى مدريد، ومن برلين إلى لاهاي تدعم مبادرة الحكم الذاتي وتعتبرها الحل الأمثل، وإذا كانت الأمم المتحدة نفسها تخلّت عن أوهام الاستفتاء؛

فلماذا يُحتفظ بخطابات نمطية في بعض لجانها كأن الزمن لم يتحرك؟ أليس من العدل أن تواكب أدوات القانون الدولي ما يُفرزه الواقع السياسي؟ أم أن البيروقراطية الأممية أعجز من أن تُعيد النظر في موروث مفاهيمي تجاوزه الزمن؟

• والخلاصة:

ليست الصحراء مجرد "ملف" بيد الدبلوماسيين، بل مرآة تعكس ودان الشعب وقدرة الدولة على الجمع بين الواقعية والمبدأ، وبين السيادة والانفتاح، وبين الصرامة الاستراتيجية والتأني التكتيكي.

ومن هنا، يكون معنى عبارة "لا نرضى الدنية في صحرائنا" ليس رفضًا للعقل، بل رفضًا للمساومة على ما لا يُساوَم عليه. وهي دعوة لأن يفهم العالم أخيرًا أن الوحدة الترابية ليست قضية تفاوض، بل جزء من تعريف الدولة المغربية نفسها.

الصين وروسيا نحو دعم مغربي للحكم الذاتي بالصحراء: تغيّرات جيوسياسية كبرى في الأفق

في خضم تحولات جيوسياسية متسارعة في شمال إفريقيا، بات المغرب يلعب دورًا محوريًا في إعادة رسم موازين القوى السياسية والاقتصادية في المنطقة. هذا الدور لم يأتِ من فراغ، بل هو نتيجة تراكم جهود دبلوماسية واقتصادية متواصلة، يقودها الملك محمد السادس، الذي وضع قضية الصحراء على رأس أولويات السياسة الخارجية للمملكة، معتمداً على استراتيجية متوازنة تجمع بين القوة الناعمة، الحوار الدبلوماسي، والاستثمارات التنموية. التقرير الأخير لمعهد أبحاث الهجرة الدولي، الصادر في يونيو 2025، يحمل عنوان "المغرب على مفترق الطرق"، ويؤكد على هذه المكانة المتنامية التي اكتسبها المغرب في معادلات السياسة الدولية، خاصة فيما يتعلق بملف الصحراء.

المغرب واستقرار إقليمي في ظل توترات مع الجزائر

يشير التقرير إلى أن المغرب يُعد من بين الدول الأكثر استقرارًا في منطقة المغرب العربي، رغم الخلافات السياسية العميقة مع الجارة الجزائر، التي تظل من أكبر المعارضين لمقترح الحكم الذاتي الذي يطرحه المغرب. هذا الاستقرار السياسي والأمني كان أحد العوامل الرئيسية التي دفعت الولايات المتحدة إلى تقديم دعم غير مشروط للمملكة في ملف الصحراء، مما يعكس ثقة دولية متزايدة في قدرة المغرب على إدارة ملفه الوطني بشكل مسؤول ومتزن.

ويبرز في هذا السياق الدور الاستراتيجي الذي يلعبه الملك محمد السادس، الذي اتخذ منذ صعوده عرش المملكة مسارًا دبلوماسيًا واضحًا، يركز على تكريس السيادة المغربية على الصحراء، عبر مبادرات سياسية وتنموية، ساعدت على بناء ثقة دولية في جدية موقف المغرب. فبدلاً من الاعتماد فقط على الخطابات السياسية، استثمرت المملكة في مشاريع تنموية ضخمة في الأقاليم الجنوبية، عززت من الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، وجعلتها مثالاً للتنمية المستدامة.

الصين وروسيا في طريقهما إلى دعم الحكم الذاتي

تحدث التقرير عن متابعة الدول الكبرى، لا سيما الصين وروسيا، باهتمام كبير لما تحقق في المغرب، خصوصًا في أقاليمه الجنوبية. وبالرغم من أن المواقف الرسمية لهاتين الدولتين لا تزال في طور التبلور، فإن هناك توقعات واسعة بأن تعلن بكين وموسكو دعمها لمبادرة الحكم الذاتي، كحل عملي ونهائي للنزاع. إذا تحقق هذا الدعم، سيكون بمثابة "القفل الدبلوماسي الأخير" الذي يثبت مصداقية الموقف المغربي داخل مجلس الأمن، ويضعف بشكل كبير من فرص استمرار الأطروحات الانفصالية المدعومة من الجزائر.

هذا التحول المرتقب لا يعود فقط إلى الاعتبارات السياسية، بل إلى المصالح الاقتصادية الاستراتيجية المتبادلة بين المغرب وهذه الدول الكبرى. إذ يشير التقرير إلى أن المغرب أصبح شريكًا مهمًا للصين والولايات المتحدة في قطاعات المستقبل، مثل الطاقات النظيفة وصناعة البطاريات، بفضل امتلاكه 70% من الاحتياطي العالمي للفوسفات، وهو مورد حيوي لإنتاج البطاريات الحديثة.

الاستثمار والتنمية محركان أساسيان للدبلوماسية المغربية

تبرز الاستثمارات العملاقة التي قامت بها شركات كبرى مثل CNGR الصينية، التي استثمرت ملياري دولار لبناء مصنع للكاثودات في المغرب، كمؤشر على جاذبية المملكة الاقتصادية. وترى هذه الشركات أن المغرب أرض استراتيجية، بفضل موقعه الجغرافي كبوابة إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية، بالإضافة إلى البيئة التشريعية التي تسهل الاستثمار.

كما سجل التقرير تأسيس تحالف بين شركات "LG" الكورية و"Huayou" الصينية لإنشاء مصنع لتكرير الكاثودات في المغرب عام 2023، في تحد مباشر لمنشآت الإنتاج في أمريكا الجنوبية، وهو ما يعكس الثقة المتزايدة في البنية التحتية المغربية وقدرة المملكة على المنافسة في الأسواق العالمية.

على صعيد آخر، يشير التقرير إلى قوة القطاع البنكي المغربي، الذي تطور بشكل ملحوظ ليصبح من أقوى القطاعات المالية في إفريقيا، مع وجود ثلاث بنوك مغربية ضمن أكبر عشر مؤسسات مالية قارية، وهو ما يعكس نجاح الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها المملكة منذ التسعينيات، ويُسهم في توفير بيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة للاستثمار.

الاعتراف الدولي بسيادة المغرب: انتصارات دبلوماسية ملموسة

شهدت السنوات الأخيرة تحولات هامة في الموقف الدولي من نزاع الصحراء، تمثلت في اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية عام 2020، وهو قرار شكّل نقطة فاصلة في الملف. وتبعته فرنسا بالاعتراف الرسمي خلال صيف 2024، ثم المملكة المتحدة في مايو 2025، في مؤشر واضح على توسع قاعدة الدعم الدولي للموقف المغربي.

في هذا السياق، لعبت دبلوماسية المغرب بقيادة الملك محمد السادس دورًا محوريًا في بناء هذه التحولات، من خلال تكثيف الاتصالات مع مختلف العواصم الكبرى، وتقديم المغرب كفاعل مسؤول وقادر على تقديم حلول واقعية تنهي النزاع، في مقابل تعزيز الاستقرار الإقليمي وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي.

المبادرات التنموية ذات البعد السياسي

لم تغفل السياسة المغربية البعد التنموي كأداة دبلوماسية، إذ ركزت على مشاريع كبرى في الصحراء تعكس التزام المملكة بتطوير هذه المناطق وإدماجها في الاقتصاد الوطني. من بين هذه المبادرات، مشروع خط الكهرباء الذي يربط بين الداخلة والدار البيضاء، ومشاركة مؤسسة "بروباركو" التابعة للوكالة الفرنسية للتنمية في تمويله، إضافة إلى مشروع أنبوب الغاز المغربي-الأوروبي الذي يربط المغرب بأوروبا، والذي يحمل أبعادًا استراتيجية هامة.

هذه المشاريع تعزز من جاذبية المنطقة للاستثمار، وترسخ فكرة أن الصحراء المغربية ليست منطقة نزاع فقط، بل منطقة نمو وفرص، مما يساهم في تغيير النظرة الدولية حول الملف.

يشير التقرير إلى أن المغرب، تحت قيادة الملك محمد السادس، يوفر نموذجًا استثنائيًا للاستقرار والأمان، مقارنة بجيرانه الجزائر وتونس، اللتين تواجهان تحديات سياسية وأمنية واقتصادية كبيرة. كما يتميز المغرب بنظام واضح لتنظيم الهجرة نحو أوروبا، ما يجعل منه شريكًا فاعلًا في معالجة قضايا الهجرة غير النظامية، وهو عامل إضافي يعزز من مكانته الدولية.

آفاق واعدة لمسار دبلوماسي متجذر

مع اقتراب الإعلان الرسمي المحتمل من قبل الصين وروسيا عن تأييد مبادرة الحكم الذاتي المغربية، يبدو أن المغرب يخطو خطوات ثابتة نحو تثبيت مكانته كفاعل دولي محوري في منطقة شمال إفريقيا. دبلوماسية الملك محمد السادس، القائمة على التوازن بين القوة الناعمة والتنمية الاقتصادية والدبلوماسية الفعالة، أثبتت نجاحها في تحييد الأصوات المعادية وتعزيز الدعم الدولي لقضية الصحراء.

إن المسار الذي اختطه المغرب ليس مجرد استعراض سياسي، بل هو استثمار طويل الأمد في مستقبل المنطقة بأكملها، يسعى إلى إحلال السلام والاستقرار، وتحقيق التنمية الشاملة، وبناء تحالفات دولية تضمن استمرار المملكة في لعب دور قيادي متقدم على الساحة الدولية.

المغرب والاتحاد الأوروبي: شراكة استراتيجية في مواجهة التحديات الجيوسياسية

في زمن تتقاطع فيه الأزمات الجيوسياسية، وتتصاعد التهديدات الأمنية والمناخية والاقتصادية على ضفتي المتوسط، تبرز العلاقة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي كنموذج متقدّم لشراكة استراتيجية، تتسم بالثبات والتطور المستمر. ليست هذه العلاقة وليدة ظرف طارئ أو مصالح آنية، بل هي ثمرة مسار طويل من التعاون القائم على الثقة المتبادلة والمصالح الاستراتيجية العميقة. ومهما بلغت التوترات في بعض الفترات، فإن جوهر هذه الشراكة ظل متماسكًا، بل ومؤهلًا للتوسع.

المغرب، باعتباره بلدًا مستقرًا في منطقة تعج بالاضطرابات، يكتسي أهمية استراتيجية متزايدة في حسابات الاتحاد الأوروبي، ليس فقط باعتباره جارًا جنوبيًا، بل أيضًا باعتباره فاعلًا إقليميًا له امتدادات قوية في إفريقيا ومصداقية دولية متنامية. وهذا ما أكدته المفوضة الأوروبية لشؤون البحر الأبيض المتوسط، دوبرافكا سويكا، خلال محادثتها الأخيرة مع وزير الشؤون الخارجية المغربي، حيث شددت على الطابع "الفريد" للعلاقة بين الطرفين، وأكدت أن الهدف المشترك يتمثل في تعميق الشراكة وتعزيزها في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك.

خلال السنوات الأخيرة، ورغم بعض التوترات، خاصة في ملف اتفاق الصيد البحري وتأثير أحكام المحكمة الأوروبية، لم تتراجع المؤسسات الأوروبية عن التشديد على الطابع الاستراتيجي للعلاقة مع المملكة. ففي بيانات المجلس الأوروبي، والتصريحات المتكررة للمسؤولين الأوروبيين، نجد تأكيدًا مستمرًا على أهمية الحفاظ على علاقات وثيقة مع المغرب، والعمل على تعزيزها باعتباره شريكا موثوقا وفعالا في ملفات متعددة، من الهجرة والأمن، إلى الطاقات المتجددة والتنمية.

هذا الاعتراف لا يأتي من فراغ. فالمغرب لعب أدوارًا ريادية في العديد من القضايا الإقليمية التي تشغل بال الاتحاد الأوروبي، من أبرزها تدبير ملف الهجرة. في وقت يواجه فيه الاتحاد ضغوطًا متزايدة بسبب تدفقات المهاجرين غير النظاميين، يشكّل المغرب نموذجًا ناجحًا في تدبير هذا الملف بُعدًا وإنسانيًا وأمنيًا. وهو لا يكتفي بلعب دور الحاجز الجغرافي أمام الهجرة غير الشرعية، بل يطرح رؤية متكاملة تنطلق من التنمية في بلدان المنشأ، وتوفير البدائل القانونية والآمنة للهجرة، ومكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر.

وبالإضافة إلى ذلك، يُعد المغرب من الدول الرائدة في مجال الطاقات المتجددة، وهو ما ينسجم مع توجهات الاتحاد الأوروبي الطامحة إلى تحقيق الانتقال الطاقي والحد من الانبعاثات الكربونية. مشاريع المغرب في الطاقة الشمسية والريحية، خاصة محطة "نور" بورزازات، تُعد من الأكبر عالميًا، وتجذب اهتمامًا أوروبيًا متزايدًا لتوطيد الشراكات الطاقية، خصوصًا في سياق الأزمات الطاقية التي عرفتها أوروبا منذ الحرب الروسية الأوكرانية.

العنصر البشري أيضا يعد من عناصر قوة هذه الشراكة. فعدد المغاربة المقيمين في دول الاتحاد الأوروبي يتجاوز 4.5 ملايين نسمة، وهم يشكلون جسرًا حضاريًا وإنسانيًا واقتصاديًا بين الضفتين. هؤلاء المواطنون من الجيلين الأول والثاني، مندمجون في مجتمعاتهم الأصلية، ويساهمون بفعالية في اقتصادياتها، ويحتفظون في الوقت ذاته بصلاتهم الوثيقة مع بلدهم الأم. ويُعدون اليوم من أدوات التقارب الثقافي والاقتصادي التي تدعم خيار الشراكة العميقة بين الرباط وبروكسيل.

> المغرب، باعتباره بلدًا مستقرًا في منطقة تعج بالاضطرابات، يكتسي أهمية استراتيجية متزايدة في حسابات الاتحاد الأوروبي، ليس فقط باعتباره جارًا جنوبيًا، بل أيضًا باعتباره فاعلًا إقليميًا له امتدادات قوية في إفريقيا ومصداقية دولية متنامية

وفي السياق نفسه، تبرز الدينامية الاقتصادية بين الطرفين كعامل جوهري في تعميق العلاقة. الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للمغرب، حيث تستقبل أسواقه أزيد من 60% من الصادرات المغربية، وتوفر شركاته استثمارات ضخمة في مختلف القطاعات الصناعية والخدمية. كما أن أوروبا تعد الشريك الأساسي للمغرب في برامج التنمية، من خلال مؤسسات مالية كالبنك الأوروبي للاستثمار، والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، والذين عبّرا عن التزامهما المتجدد بدعم مشاريع التحول الاقتصادي بالمغرب، بما في ذلك قطاعات النقل، الطاقة، والرقمنة.

ويُذكر أن نائب رئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أكد، خلال زيارته الأخيرة للرباط، أن مؤسسته تطمح إلى توسيع مجالات التعاون المستقبلي، مشددًا على التزام البنك بدعم جهود المغرب في تحقيق تحول اقتصادي شامل، قائم على الابتكار والاستدامة.

وهو ما يؤشر إلى نضج العلاقات المالية والاقتصادية بين الطرفين، وفتح الباب أمام شراكات أكثر استهدافا للتحولات الكبرى التي يعرفها العالم.

العلاقات السياسية بدورها شهدت مؤشرات قوية على متانة هذا التحالف. فزيارات المسؤولين الأوروبيين إلى الرباط لم تتوقف، كما أن المواقف الأوروبية إزاء الوحدة الترابية للمغرب تعرف تطورًا نوعيًا. ففي تطور لافت، قدم حزب سياسي بلجيكي، داخل برلمان بروكسل، مقترح قانون يدعو إلى الاعتراف بسيادة المغرب على صحرائه، وفتح مكتب تجاري في إحدى مدن الجنوب المغربي. هذا التحول يعكس تغييرًا في المزاج السياسي داخل بعض العواصم الأوروبية، وتقديرًا متزايدًا لواقعية الطرح المغربي في ملف الصحراء، والذي بات يحظى بدعم أكثر من 120 دولة، بينها قوى وازنة على المستوى الدولي.

وفي الجانب البرلماني، هناك دينامية واضحة داخل المؤسسات الأورومتوسطية، حيث شددت نائبة رئيس الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط على ضرورة بناء شراكات متينة لمواجهة التحديات، بدءًا من الأزمات الصحية، مرورًا بقضايا الأمن، وصولا إلى قضايا الهجرة والتغير المناخي. كما دعا نائب رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، خلال إحدى فعاليات المنتدى الأورومتوسطي في غرناطة، إلى تبني مقاربات أكثر مرونة في التعامل مع تدفقات الهجرة، وتكثيف جهود مكافحة الاتجار بالبشر، مشيرًا إلى ضرورة تبادل الخبرات وتعزيز التعاون بين البرلمانيين في المنطقة.

إن الحديث عن العلاقة بين المغرب والاتحاد الأوروبي لا يمكن اختزاله في بيانات رسمية أو اتفاقيات تجارية، بل هو امتداد لتاريخ طويل من التفاعل، والتقاطع الحضاري، والمصالح المشتركة. فالمغرب، بفضل موقعه الجغرافي، واستقراره السياسي، ورؤيته الاستراتيجية في التنمية والأمن، يشكل شريكًا مثاليًا للاتحاد الأوروبي في محيط مضطرب تتزاحم فيه التحديات.

ومع اقتراب سنة 2026، تبدو الآفاق مفتوحة أمام دفعة جديدة من التعاون بين الجانبين، تستند إلى الرغبة المشتركة في تطوير الشراكة وتعميقها. تحديات المناخ، الأمن الغذائي، الطاقات البديلة، محاربة التطرف، الهجرة، قضايا الرقمنة والاقتصاد الأخضر... كلها مجالات تستدعي تعبئة مشتركة للموارد والإرادات، ولا يمكن مواجهتها إلا ضمن فضاء تعاون متوازن وشفاف.

في خضم هذا السياق الإقليمي والدولي المتقلب، تُثبت الشراكة المغربية الأوروبية أنها ليست فقط تحالف مصالح، بل مشروع سياسي استراتيجي، قادر على التكيف مع المتغيرات، ومؤهل ليكون نموذجًا للعلاقات بين الشمال والجنوب، المبنية على الحوار والتعاون والاحترام المتبادل. ومن هذا المنطلق، تبقى الشراكة مع المغرب، في نظر الاتحاد الأوروبي، أحد أكثر أركانه استقرارًا وفعالية على الضفة الجنوبية لحوض المتوسط

ميداوي: المعادلة التلقائية للشهادات الفرنسية وتوسيع السكن الجامعي بنموذج مبتكر يعززان إصلاح التعليم العالي

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، عز الدين ميداوي، أن الحاصلين على شواهد أجنبية يشاركون في المباريات الوطنية ويتمتعون بحقوق مساوية لخريجي الجامعات المغربية، موضحاً أن الوزارة لا تتدخل في هذا المسار. وكشف عن صدور مرسوم يقر المعادلة التلقائية لشهادات الإجازة والماستر والدكتوراه من الجامعات الفرنسية العمومية مع نظيراتها المغربية، مع قرب إصدار أربعة مراسيم عامة مماثلة تهم إسبانيا وألمانيا وبريطانيا وبلجيكا، في أفق توسيع هذه الاتفاقيات إلى دول أخرى لاحقا.

وأوضح ميداوي، خلال جلسة الأسئلة الشفهية بمجلس النواب ، أن المساطر الإدارية لطلب المعادلات ستعرف تقليصا كبيرا بفضل رقمنتها، والتي توجد حاليا في مراحلها النهائية، مشيرا إلى نقل اختصاصات مديرية الشؤون القانونية إلى الوكالة الوطنية لتقييم وضمان الجودة لتعزيز نجاعة الأداء.

وبخصوص السكن الجامعي، أعلن الوزير عن إطلاق نموذج تدبير جديد لأول مرة بالمغرب، يجمع بين شراكات "عام-خاص" و"عام-عام"، بهدف بناء 100 ألف سكن جامعي سنويا، في حين لا يتجاوز عدد المساكن الجامعية منذ الاستقلال 60 ألفا فقط، مشددا على أن المشروع يشرف عليه رئيس الحكومة ويجري تنفيذه بتنسيق بين الوزارة والوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية.

كما أشار إلى مراجعة القانون المنظم للمكتب الوطني للأعمال الاجتماعية الذي بات يحمل اسم "المكتب الوطني للحياة الطلابية"، مع إحداث مديريات جهوية وتوسيع اختصاصاته ليشرف بشكل مباشر على الخدمات الموجهة للطلبة، إضافة إلى شراكات جديدة مع الجماعات الترابية لتوسيع قاعدة السكن الجامعي على المستوى الوطني.

وفي ما يخص تطوير البحث العلمي، وصف ميداوي هذا الورش بالتحدي الكبير، مبرزا أن القانون الجديد للتعليم العالي يتضمن صيغاً جديدة مثل الباحث ما بعد الدكتوراه، والباحث المنتسب، والأستاذ الباحث غير المغربي، والباحث الفخري، إضافة إلى الأطر التقنية والمهندسين، مشيرا إلى قرب الانتهاء من إعادة هيكلة منظومة البحث العلمي بوصفها العمود الفقري لأي سياسة وطنية في هذا المجال، مع أهمية إحياء الدكتوراه عبر شراكات بين الدولة والجامعات.

أما عن استثمارات الدولة في الجامعات العمومية، فكشف الوزير أن 40 في المائة فقط من ميزانية الاستثمار تم صرفها السنة الماضية، و60 في المائة من ميزانية التسيير، معتبرا أن الإشكال لا يتعلق بنقص الموارد المالية بقدر ما يرتبط بضعف التنظيم الداخلي الذي يحول دون صرف الميزانيات والبحث عن موارد ذاتية جديدة، مؤكدا أن الجامعات المُنظمة جيدا قادرة على خلق مواردها إذا توفرت الرؤية الواضحة والعملية.

وهبي: التسول الإلكتروني جريمة والنصب يرافقه.. ومشاريع قوانين جديدة لحماية الطفل وتعزيز الموارد البشرية في قطاع العدل

أكد وزير العدل عبد اللطيف وهبي أن عدد المتسولين في المغرب بلغ حوالي 200 ألف شخص سنة 2007، مشيراً إلى أن محاكم المملكة نظرت سنة 2020 في 6128 قضية تسول، صدر فيها 6525 حكما بالإدانة.

وأوضح وهبي، خلال جلسة الأسئلة الشفهية بمجلس النواب أمس الاثنين، أن التسول عبر مواقع التواصل الاجتماعي لا يختلف عن التسول في الشارع العام، فكلاهما فعل مجرّم قانونا، معتبرا أن الإشكال في التسول الإلكتروني يكمن في اقترانه بجريمة النصب من خلال تقديم بيانات ومعطيات كاذبة لاستمالة المتبرعين.

وأضاف الوزير أن هناك قانونا ينظم الإحسان العمومي وأي فعل خارج إطاره يعد جريمة، لافتا في الوقت ذاته إلى أن "هناك من يتوسل أيضا بالخطاب السياسي والحقوقي".

وفي سياق آخر، كشف وهبي عن تقدم وزارة العدل بمشروع قانون جديد لإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة، بعد إحالة الملف عليها من رئيس الحكومة إثر عدم الاتفاق بين القطاعات الحكومية المختلفة على صيغة موحدة لقانون إطار لحماية الطفل. وأكد أن المشروع صودق عليه في مجلس الحكومة وسيحال قريبا على لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب.

وبخصوص البنية التحتية القضائية، جدد وزير العدل دفاعه عن إحداث محاكم متخصصة في قضايا الأسرة، خاصة الزواج والطلاق والعنف ضد النساء والأطفال، معلنا عن وجود 77 بناية محاكم حديثة في طور البناء، و18 مشروعا جاهزا للتدشين، و26 مشروعا في طور الإنجاز، إضافة إلى 31 مشروعا في طور الدراسة. وأقر وهبي بأن الإشكال الحقيقي لا يكمن في تشييد المحاكم بقدر ما يتعلق بضعف الموارد البشرية.

وفي هذا الصدد، أعلن الوزير عن موافقة رئيس الحكومة على إحداث أكثر من 300 منصب مالي جديد بقطاع العدل، سيتم تخصيصها لفائدة المساعدين التقنيين في المعلوميات لسد الخصاص الكبير المسجل بهذا التخصص.

أما في ما يخص مشروع إحداث البنك الوطني للبصمات الجينية، أكد وهبي أن الوزارة وضعت مشروع قانون يجري نقاشه حاليا مع المديرية العامة للأمن الوطني، مبرزا تشدده بخصوص حماية الحياة الخاصة والحميمية للأفراد قبل إحداث قاعدة بيانات وطنية للبصمات الجينية.

وفي إطار تنظيم المعاملات العقارية، استغرب وزير العدل استمرار وجود عقارات غير محفظة في المغرب رغم المشاكل الكثيرة المرتبطة بها، موضحا أن الوزارة عقدت اتفاقا مع الطوبوغرافيين لفرض تضمين كل عقد يخص عقارا غير محفظ رمز QR يتيح تحديد العقار وضبط حدوده، مؤكدا أن هذا النوع من العقارات يشكل مجالا خصبا لتبييض الأموال ويستلزم إصلاحات عاجلة لضمان الشفافية وحماية الحقوق العقارية.

التشغيل في المغرب: تحديات وآفاق استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعي

في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المغرب في السنوات الأخيرة، بات موضوع التشغيل من القضايا المركزية التي توليها الحكومة المغربية اهتمامًا خاصًا، باعتباره أحد الركائز الأساسية لبناء الدولة الاجتماعية وضمان العيش الكريم للمواطنين. يأتي ذلك في سياق ديناميكية وطنية متسارعة تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة، تنطلق من ضرورة توفير فرص عمل لائقة تقلل من معدلات البطالة وتعزز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. في هذا المقال التحليلي، سنناقش مقاربة الحكومة المغربية تجاه قضايا التشغيل، الاستراتيجيات والمبادرات التي تم إطلاقها، التحديات القائمة، والآفاق المستقبلية لهذا الملف الحيوي.

أولوية التشغيل في السياسة الحكومية: رؤية شاملة ومتجددة

أعلنت الحكومة المغربية ، عبر منشور رسمي، أن معالجة البطالة وخلق فرص الشغل اللائق يعدان من أولوياتها الوطنية الكبرى، مستندة في ذلك إلى رؤية واضحة لاقتصاد مستدام قادر على استيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل. وقد وضع هذا المنشور خارطة طريق متكاملة تهدف إلى إحداث حوالي 1.45 مليون منصب شغل إضافي بحلول عام 2030، مع استهداف تخفيض معدل البطالة إلى حوالي 9 في المئة، شريطة عودة التساقطات المطرية إلى مستوياتها الطبيعية، وهو عامل مهم نظرًا لتأثيره الكبير على القطاعات الإنتاجية، خصوصًا الفلاحة.

تشير هذه الأهداف إلى طموح حكومي لم يكن مجرد وعود سياسية، بل خطة عمل مدروسة، مدعومة بميزانية قدرها حوالي 15 مليار درهم موجهة لتحفيز الاستثمار الوطني ورافعة أساسية لخلق فرص العمل. تم تبني نظام دعم خاص بالمشاريع الاستثمارية التي تتراوح قيمتها ما بين مليون و50 مليون درهم، وذلك لتسهيل ولوج هذه المقاولات إلى الموارد المالية والأسواق، وتحسين قدراتها التنافسية.

ثانيًا، تركز الإجراءات الحكومية على تعزيز قدرات هذه المقاولات في الوصول إلى أنظمة الدعم والصفقات العمومية، وتطوير قدراتها على التصدير، وهو ما يسهم في توسيع الأسواق ورفع القدرة الإنتاجية. كما تشمل الخطة تعميم نظام "التدرج المهني"، وهو نمط تكويني جديد يهدف إلى تحسين قابلية تشغيل الشباب، وخصوصًا غير الحاصلين على شهادات، عبر توفير تدريج مهني يمكن الشباب من اكتساب مهارات عملية تؤهلهم لدخول سوق الشغل بشكل أكثر سلاسة.

ويشمل برنامج الحكومة أيضًا تحسين منظومة التكوين المستمر، ما يتيح للعاملين تطوير مهاراتهم بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل المتجددة، وهو جانب ضروري في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية التي يعرفها العالم.

المبادرات الاجتماعية ودعم الفئات الهشة

تضع الحكومة في مركز اهتمامها فئة النساء والشباب غير الحاصلين على شهادات، باعتبارهم الأكثر تضررًا من مشكل البطالة. ضمن هذه الرؤية، أطلقت الحكومة مبادرات تستهدف إزالة الحواجز التي تحول دون ولوج النساء إلى سوق الشغل، عبر تحسين ظروف عملهن، وتوفير وسائل نقل خاصة بهن، بالإضافة إلى توسيع شبكات الإنارة في المناطق شبه الحضرية، وتوفير خدمات حضانات للأطفال والتعليم الأولي، مما يسهل على الأمهات الجمع بين الحياة المهنية والأسرية.

أما الشباب غير الحاصل على شهادات، فيمكنهم الآن الولوج إلى أنظمة التكوين المهني والتدرج المهني التي تؤهلهم لسوق العمل، وبالتالي الحد من نسبة البطالة التي يعانون منها.

تحديات الهيكل الاقتصادي ومدى قدرة الخطط على مواجهة الواقع

رغم هذه الاستراتيجيات الطموحة، تواجه الحكومة المغربية تحديات كبيرة على صعيد الاقتصاد الكلي والهيكلي. يتجلى ذلك في هشاشة النمو الاقتصادي الذي لا يزال يعاني من اختلالات في ميزان التجارة، حيث تفوق الواردات 56 في المئة من الناتج الداخلي الخام مقابل 42 في المئة فقط للصادرات. كما يضغط العجز المالي على الموارد المتاحة، مما يفرض على الحكومة ضبط النفقات وتعزيز الموارد الضريبية دون الإضرار بالقطاع الخاص.

هذه الاختلالات تزيد من صعوبة توفير فرص الشغل بالسرعة المطلوبة، خصوصًا في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية والتحديات المناخية التي تؤثر على قطاعات حيوية مثل الفلاحة والسياحة. غير أن مؤشرات الثقة في الاقتصاد بدأت تعود تدريجيًا، وهو ما يبشر بتحسن تدريجي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

دور مؤسسات التشغيل والحكامة الجديدة

لمواجهة هذه التحديات بشكل أكثر فاعلية، أحدثت الحكومة لجنة وزارية خاصة بالتشغيل لتتبع تنفيذ خارطة الطريق ومبادرات التشغيل، إضافة إلى وحدة متخصصة في جمع وتحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بسوق الشغل. هذا النظام الجديد للحكامة يهدف إلى رصد الصعوبات وتحليل المؤشرات بدقة، مما يسمح بتكييف السياسات والاستراتيجيات وفق المستجدات، ويسهم في تحقيق نتائج ملموسة على الأرض.

كما تم تعزيز دور الوكالة الوطنية للتشغيل في المساهمة بفعالية في إدماج الباحثين عن العمل من خلال خدمات الوساطة المهنية، التي تبدأ منذ مرحلة التعليم، وتوجه الشباب لتلقي تكوين مهني يتماشى مع حاجات سوق العمل، وهو ما يعزز فرص التشغيل بشكل مستدام.

آفاق النمو والتنمية الاقتصادية كرافعة للتشغيل

تؤكد الحكومة أن ديناميكية التنمية التي تشهدها المملكة عبر مشاريع كبرى في مجالات متعددة مثل السكن، الرياضة، الزراعة، السياحة، والرقمنة تشكل فرصًا ثمينة لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل. فالاستثمار في هذه القطاعات يتيح تحريك عجلة الاقتصاد من خلال إحداث مناصب عمل مباشرة وغير مباشرة، بالإضافة إلى تطوير مهارات الموارد البشرية المغربية، ما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

وبما أن المملكة تتجه نحو اقتصاد أكثر نضجًا وتحكمًا، فإن الإستراتيجيات القطاعية ستلعب دورًا حيويًا في تخفيف الضغوط على سوق الشغل، من خلال دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع ريادة الأعمال، خاصة بين الشباب.

مع ذلك، يبقى التحدي الأكبر في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي المستدام والحد من الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، مع ضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات وتحسين جودة التعليم والتكوين لمواكبة متطلبات السوق، وتعزيز الحماية الاجتماعية للعاملين.

النجاح في تحقيق هذه الأهداف لن يقتصر على السياسات الحكومية وحدها، بل يحتاج إلى مشاركة فاعلة من القطاع الخاص، المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية، في إطار شراكة حقيقية تضمن استدامة منجزات التشغيل وتوفير مستقبل أفضل لشباب المغرب.

يظل موضوع التشغيل حجر الزاوية الذي يمكن أن يعزز الاستقرار الاجتماعي، يرفع من مستوى المعيشة، ويجعل من المغرب نموذجًا إقليميًا يحتذى به في بناء اقتصاد اجتماعي حداثي قادر على مواجهة التحديات العالمية بمرونة وحكمة

المغرب يحصّن تراثه:
معركة ضد تهريب الذاكرة الثقافية

لا يعد الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية جريمة عادية أو مجرد عمل اقتصادي غير قانوني، بل هو اعتداء مباشر على ذاكرة الشعوب ووجودها، لما تحمله هذه الممتلكات من قيمة رمزية وتاريخية وحضارية. هذا ما أكده وزير الشباب والثقافة والتواصل المغربي محمد مهدي بنسعيد في لقاء دولي احتضنته الرباط حول دور الجمارك في مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، حيث أبرز أن هذه الجريمة "عمل تخريبي يقوي الإرهاب والجريمة المنظمة ويعرقل التنمية المستدامة."

فعندما تُسرق الممتلكات الثقافية، لا تضيع فقط قيمتها المالية في الأسواق السوداء أو المزادات الفنية العالمية، بل يُسلب جزء من هوية الأمة ويُطمس إرثها المشترك مع الإنسانية جمعاء. لهذا شدد بنسعيد على أن المملكة المغربية، تحت قيادة الملك محمد السادس، تولي أهمية كبرى للتراث الثقافي بمختلف مكوناته المادية واللامادية، معتبرة أنه ليس مجرد قطع أثرية أو لوحات فنية، بل هو شواهد حية على حضارات متعاقبة وذاكرة تتناقلها الأجيال.

على المستوى العملي، يعتمد المغرب مقاربة شمولية تدمج البعد القانوني بالتدبير الأمني والتعاون الدولي. إذ يعكف على تقوية قدرات أجهزته الأمنية والقضائية في مجال التحقيق والملاحقة القضائية لمرتكبي هذه الجرائم، من خلال برامج تدريب وتكوين خاصة موجهة لرجال الجمارك والأمن والشرطة القضائية، بالتعاون مع منظمات دولية وإقليمية. وأشار بنسعيد إلى النجاحات التي تحققت في هذا المجال باسترجاع ممتلكات ثقافية ثمينة بالتعاون مع دول مثل الولايات المتحدة وتشيلي، وهو ما يعكس فعالية التنسيق الدولي في حماية التراث ومواجهة تهريبه.

وتظهر خطورة هذه الظاهرة من خلال كون سرقة الكنوز الثقافية تمثل مصدرًا مهما لتمويل الشبكات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية، خصوصًا في مناطق النزاع حيث تستغل الجماعات المسلحة ضعف الدولة لنهب المواقع الأثرية والمتاحف وبيعها في السوق السوداء الدولية. هذه الأموال تستخدم لاحقًا في شراء الأسلحة وتمويل التوسع الإجرامي، ما يجعل تهريب التراث الثقافي أحد أخطر الجرائم العابرة للحدود التي تهدد الأمن الإنساني الجماعي.

وإدراكًا منه لهذا الواقع، اتخذ المغرب خطوات استباقية لتعزيز ترسانته القانونية، بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية خاصة اتفاقية اليونسكو لعام 1970. وتتضمن هذه القوانين مقتضيات صارمة تهم تنظيم تداول الممتلكات الثقافية، إلى جانب تجريم أشكال التهريب، وتحديد العقوبات، وتسهيل عمليات الاسترداد. كما تعمل السلطات المغربية على تعزيز التعاون مع الدول الصديقة لاسترجاع القطع المنهوبة، وعلى تطوير منظومة وطنية لحصر التراث وتوثيقه رقميا لتسهيل التتبع القانوني عند الضرورة.

من جهته، أشار المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة عبداللطيف العمراني إلى أن إدارة الجمارك تلعب دورا محوريا في حماية الممتلكات الثقافية من خلال المراقبة الصارمة على المعابر الحدودية، سواء البرية أو البحرية أو الجوية. وهو جهد يتعزز باستمرار عبر تحديث منظومات الكشف والتتبع، وتأهيل الموارد البشرية لمواكبة طرق التهريب الجديدة التي تتطور بتطور التكنولوجيا وأساليب التحايل.

وفي السياق ذاته، شدد المراقب العام للمديرية العامة للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني جمال لكريمات على التزام المؤسسة الأمنية بدعم المبادرات الدولية الهادفة لتجفيف منابع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. وأكد أن العمل الأمني اليوم لم يعد مقتصرا على البعد التقليدي، بل بات يدمج البعد الثقافي في تصوراته واستراتيجياته، وعيا بدور حماية التراث في تعزيز الأمن الروحي والحضاري للمجتمع المغربي.

وتضمن اللقاء الذي نظمته منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) عرض تجارب دولية ناجحة في مكافحة هذه الظاهرة، مع دعوة إلى توحيد الجهود وتشديد الرقابة على الأسواق السوداء والمزادات الفنية التي قد تتحول إلى قنوات لتبييض القطع المسروقة. واعتبر الحاضرون أن حماية التراث مسؤولية جماعية تتجاوز حدود الدول، لأن التهريب الثقافي يطال إرث الإنسانية، مما يستوجب آليات تعاون عابرة للحدود.

وفي إطار مشروع "استراتيجية الإيسيسكو لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في العالم الإسلامي"، أصدرت المنظمة دراسة جديدة لرصد الثغرات التشريعية في الدول الأعضاء، داعية إلى تعزيز المنظومات القانونية ومواكبة التحديات الناجمة عن النزاعات المسلحة وضعف الرقابة، إضافة إلى إطلاق حملات توعوية موجهة للرأي العام حول خطورة فقدان هذه الثروات الثقافية.

وقد حرص المغرب على دمج المقاربة التكنولوجية في جهوده من خلال استكشاف تقنيات الذكاء الاصطناعي وبلوكشين لتتبع أصل الممتلكات الثقافية وتوثيقها رقميا، بما يضمن معرفة تسلسل ملكيتها والتدخل في الوقت المناسب عند اكتشاف محاولة تهريب أو بيع غير مشروع. وهي خطوة أساسية بالنظر إلى التطورات السريعة التي يعرفها مجال الجرائم المنظمة العابرة للحدود والتي باتت تستثمر كذلك في الفضاء الرقمي والعملة الافتراضية لتمويه أنشطتها.

ولا ينحصر دور المغرب في حماية ممتلكاته الثقافية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى تقديم الدعم للدول المتضررة من النزاعات المسلحة لمساعدتها على حماية تراثها واستعادة مسروقاته، انطلاقا من رؤية إنسانية تجعل من التراث ذاكرة جماعية مشتركة للإنسانية وليس ملكا حصريا لشعب دون آخر.

وفي ختام المؤتمر، دعا وزير الشباب والثقافة والتواصل إلى ضرورة تفعيل مبادرات الدعم التقني والتكوين وتبادل المعلومات الاستخباراتية حول الشبكات الإجرامية، إلى جانب تطوير اتفاقيات ملزمة بين الدول بشأن التتبع والاسترداد. كما أكد أن حماية التراث الثقافي ليست مجرد واجب حضاري أو التزام قانوني، بل هي أيضا معركة من أجل تحصين المجتمعات ضد التطرف والظلامية، لأن الوعي بالذاكرة الجماعية يعزز الانتماء الوطني والقيم الإنسانية المشتركة.

هكذا يواصل المغرب مساره المتعدد الأطراف، باستثماره في القوانين، والتكنولوجيا، والدبلوماسية الثقافية، ليصبح نموذجا إقليميا في حماية التراث الثقافي ومواجهة تهريبه، في زمن تتزايد فيه المخاطر والتحديات التي تهدد الهوية والذاكرة الإنسانية على حد سواء.

اللجنة الوطنية للاستثمارات تصادق على 47 مشروعا بقيمة 51 مليار درهم

تمت المصادقة في الدورة الثامنة للجنة الوطنية للاستثمارات، المحدثة بموجب ميثاق الاستثمار الجديد، على 36 مشروع اتفاقية و11 ملحق اتفاقية، يندرج في إطار نظام الدعم الأساسي للاستثمار، الذي جاء به ميثاق الاستثمار الجديد.

وتناهز القيمة الاستثمارية الإجمالية للمشاريع الـ 47 المصادق عليها حوالي 51 مليار درهم، كما أوضح بلاغ لرئاسة الحكومة حول هذا الاجتماع الذي ترأسه رئيس الحكومة، عزيز أخنوش.

وستمكن هذه المشاريع، حسب بلاغ رئاسة الحكومة، من إحداث قرابة 17.000 منصب شغل، من بينها 9.000 منصب شغل مباشر، و8.000 منصب شغل غير مباشر، كما ذكر البلاغ.

وتهم المشاريع المصادق عليها في إطار نظام الدعم الأساسي للاستثمار، 23 إقليما وعمالة في 10 جهات بالمملكة، وتشمل هذه الأقاليم على وجه الخصوص، الرشيدية، وزان، شفشاون، الصويرة، بني ملال، تارودانت وبوجدور.

وتتعلق هذه المشاريع بحوالي 20 قطاعا منها: صناعة السيارات، وصناعة الأدوية، والصناعة الغذائية، والطاقة، واللوجستيك، والسياحة، وترحيل الخدمات.

وتتصدر صناعة السيارات القطاعات الأكثر إحداثا لمناصب الشغل من ضمن المشاريع التي تمت المصادقة عليها خلال الدورة الحالية للجنة الوطنية للاستثمارات، بحوالي 54% من إجمالي فرص الشغل، يليه ترحيل الخدمات بـ 9%، ثم قطاع السياحة بـ 8%.

وتعتبر الدورة الثامنة للجنة الوطنية للاستثمارات الأخيرة التي تتدارس المشاريع الاستثمارية التي تقل قيمتها الاستثمارية عن 250 مليون درهم، وذلك تنفيذا للقانون 22.24 الذي تَمَّم وعَدَّل القانون 47.18، والذي ينص على أنه، وفي إطار نظام الدعم الأساسي للاستثمار، الاتفاقيات الاستثمارية التي تقل قيمتها عن 250 مليون درهم، ستُعد ويَتم المصادقة عليها على المستوى الجهوي، انسجاما مع اللاتمركز والجهوية المتقدمة.

كما قامت اللجنة بمنح الطابع الاستراتيجي لـ 5 مشاريع، في إطار نظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، والتي تتعلق بقطاعات السيارات، والصناعة الكيميائية، والنسيج، وصناعة التعدين. وذلك على صعيد عدة جهات وهي: فاس-مكناس، والشرق، وسوس ماسة، والرباط-سلا-القنيطرة، والدار البيضاء-سطات، وطنجة-تطوان-الحسيمة، يقول البلاغ.

اتصالات المغرب تنجح في أول إصدار سندات خاصة بقيمة 3 مليارات درهم

أعلنت مجموعة اتصالات المغرب عن نجاح أول عملية إصدار سندات خاصة بقيمة 3 مليارات درهم، في خطوة تدخل ضمن استراتيجيتها للتحول وتعزيز الأداء المالي.

ووفق ما أفاد به بيان صحفي صادر عن المجموعة، فإن هذا الإصدار يشكل محطة بارزة في مسار تقوية الهيكل المالي للمجموعة، بما يتيح تسريع تنفيذ مشاريع ذات قيمة مضافة عالية.

وقد تم الإصدار على شكل استثمار خاص، وشهد إقبالا لافتا من طرف المستثمرين المؤسسيين، حسب المجموعة

وتوضح المجموعة أن السندات تمتد على مدى سنتين، مع سداد في نهاية المدة، وبسعر فائدة ثابت يبلغ 2,37%، متضمنة علاوة مخاطرة قدرها 20 نقطة أساس، مؤكدة أن هذا الإقبال يعكس ثقة السوق في اتصالات المغرب، واستقرار نموذجها الاقتصادي، وآفاقها المستقبلية في مجال النمو المستدام.

وتعتزم المجموعة توظيف العائدات المحصلة في إعادة تمويل جزء من ديونها الحالية بشكل استباقي، مع تخصيص هامش جديد للاستثمار في مشاريع استراتيجية، تشمل نشر شبكة الجيل الخامس (5G)، وتوسيع شبكة الألياف البصرية، وتحسين تجربة الزبناء، إلى جانب تقديم حلول رقمية مبتكرة للمقاولات.

وتندرج هذه العملية ضمن الجهود المتواصلة للمجموعة لتسريع وتيرة تحولها الرقمي، وترسيخ مكانتها كمساهم رئيسي في دينامية التحول الرقمي داخل القارة الإفريقية.

المغرب يدشن أول وحدة صناعية لمواد بطاريات الليثيوم أيون بطاقة إنتاجية 40 ألف طن

أطلقت المغرب، يوم الأربعاء 25 يونيو، أول وحدة صناعية لإنتاج مواد بطاريات الليثيوم – أيون، بطاقة إنتاجية تصل إلى 40,000 طن، وذلك عبر تدشين شركة "كوبكو" لمنصة صناعية متكاملة بمنطقة الجرف الأصفر.

وتأسست شركة "كوبكو" نتيجة شراكة بين الهولدينغ المغربي "المدى" والمجموعة الصينية CNGR، ضمن المرحلة الأولى لاستثمار مركب صناعي متكامل لإنتاج مواد الكاثود الأولية (PCAM) من النيكل والمنغنيز والكوبالت (NMC)، وهي معادن استراتيجية أساسية للبطاريات المستخدمة في السيارات الكهربائية وأنظمة تخزين الطاقة.

ويمثل المشروع محطة استراتيجية لتطوير صناعة التكنولوجيا النظيفة بالمغرب، ويشمل توفير أكثر من 5,000 فرصة عمل خلال مرحلة البناء، وخلق 1,800 فرصة عمل مباشرة ومثلها غير مباشرة بعد تشغيل الوحدة. كما يركز المشروع على التكوين ونقل المهارات، بالتعاون مع الجامعات المغربية والشركاء التكنولوجيين.

تمتد المنصة الصناعية على مساحة تزيد عن 200 هكتار، وتشكل خطوة أساسية لمشروع رائد خارج آسيا، ويستهدف أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

تخطط الشركة لاستثمار عدة مليارات من الدراهم عبر ثلاثة مشاريع صناعية متكاملة بطاقة إنتاجية تصل إلى 70 جيغاواط ساعة سنويا، تكفي لتجهيز نحو مليون سيارة كهربائية سنويا.

كما سيشمل المركب وحدات لإنتاج 120,000 طن سنويا من مواد الكاثود NMC، و60,000 طن من كاثود فوسفات الحديد الليثيوم (LFP)، بالإضافة إلى وحدات لتكرير المعادن الاستراتيجية وإعادة تدوير الكتلة السوداء بطاقة معالجة تفوق 60,000 طن سنويا، مما يعزز الإدماج المحلي ودورة المواد.

بفضل موقعها الاستراتيجي بين القارات، تعزز "كوبكو" السيادة الصناعية للمغرب وتدعم منظومته الصناعية في قطاع السيارات الكهربائية، مسهمة في دفع التحول نحو الطاقة النظيفة

ظاهرة أولاد الفشوش في المغرب: تحديات العدالة الاجتماعية وأزمات التنشئة القانونية والاجتماعية

ظاهرة "أولاد الفشوش" تمثل إحدى التحديات الاجتماعية والقانونية البارزة في المغرب المعاصر، إذ ترمز إلى فئة من الشباب الذين ينشأون في أوساط عائلات ميسورة ذات نفوذ سياسي أو مالي، ويعتمدون على هذا النفوذ للتهرب من المسؤولية القانونية والاجتماعية. هذه الظاهرة ليست مجرد حالة فردية أو استثناء، بل تعكس أزمات متجذرة في نمط التنشئة الأسرية، وأوجه ضعف في النظام القانوني، وأبعاد اجتماعية تتداخل فيها القيم مع المصالح الخاصة، مما يؤدي إلى إحداث

يبرز دور المؤسسات القانونية والقضائية كأحد الأعمدة الأساسية لحماية الحقوق وضمان تطبيق القانون بشكل عادل ومنصف. ولكن الواقع يظهر أن هناك حالات من التأثر بالعلاقات والنفوذ، مما يقلل من فعالية هذه المؤسسات في تحقيق العدالة. وهذا يدعو إلى ضرورة تعزيز استقلالية القضاء وتقوية آليات الرقابة والمساءلة لضمان عدم استغلال النفوذ للتهرب من العقاب

توترات تهدد النسيج الاجتماعي وتزعزع الثقة في المؤسسات القضائية.

في جوهر هذه الظاهرة يكمن نمط من التدليل المفرط لأبناء هذه العائلات، حيث تُغرق الأسرة أبناءها في حماية مفرطة وإطراء مبالغ فيه، مما يولّد لديهم شعوراً بأنهم فوق القانون ومحصنون ضد العقاب، وهو اعتقاد يدفعهم إلى تخطي حدود السلوك المقبول وممارسة أعمال تتراوح بين الانحرافات السلوكية والعنف أو حتى الأفعال الإجرامية، دون مراعاة لنتائج تصرفاتهم على المجتمع أو الأفراد. هذه الحالة من الانفصام بين الشعور بالامتياز والواقع القانوني تسبب توترا عميقا في العلاقة بين هؤلاء الشباب والمجتمع، إذ يشعر عامة الناس بالظلم والتفاوت في معاملة القانون، ما يفضي إلى تراجع الثقة في العدالة والمساواة.

تتعدد مظاهر هذه الظاهرة وتتنوع، فبين رشق الحجارة والبيض، وإحداث أضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة، وحوادث السير التي يخلّفها أبناء هذه الأسر بحالة طيش أو إهمال، وصولاً إلى تدخلات مباشرة من ذوي النفوذ للإفلات من الملاحقة القضائية، نرى نماذج متكررة تعكس غياب إحساس بالمسؤولية وتجاهلاً لحقوق الغير. وهذه الأفعال لا تقتصر على انتهاك القانون فحسب، بل تتعدى إلى الاعتداء على القيم الأخلاقية التي تربط المجتمع ببعضه البعض.

من ناحية أخرى، يطرح انتشار هذه الظاهرة أسئلة جوهرية حول عدالة تطبيق القانون ومكانة مبادئ المساواة والإنصاف في المجتمع المغربي. فحينما تُمارس استثناءات أو تحايلات قانونية بفضل النفوذ المالي أو السياسي، فإن ذلك يضر بمصداقية النظام القضائي ويشجع على ثقافة الإفلات من العقاب، مما يجعل القانون يبدو أداة متاحة فقط للبسطاء أو الفئات الأقل حظاً، وهذا ما يزيد من فجوة الثقة بين المواطن والدولة.

إن انتشار مواقع التواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة أدى إلى بروز الظاهرة بشكل أكثر وضوحا، حيث أصبحت تصرفات "أولاد الفشوش" محط اهتمام واحتجاج شعبي واسع، بما يُفضي إلى ضغط مجتمعي لمحاسبة هذه الفئة دون مجاملات أو استثناءات.

وعلى الرغم من جهود السلطات الأمنية والقضائية في مواجهة هذه الظاهرة، فإن التعقيدات التي تفرضها روابط النفوذ والعلاقات الاجتماعية تجعل مهمة تطبيق القانون بحزم أكثر صعوبة، خصوصاً عندما تكون هناك تدخلات سياسية أو ضغط إعلامي يهدف إلى تخفيف العقاب أو تمييز المعاملة.

وتعكس هذه الحالة أزمات أعمق متعلقة بالتنشئة الأسرية، إذ يشير الواقع إلى وجود نماذج من التنشئة تعاني من ضعف في غرس قيم المسؤولية والاحترام والانضباط، ما يؤدي إلى إغراق الشباب في بيئة تدعم التميز والاستثناء على حساب الالتزام بالقواعد المشتركة. وهذا ما يعزز السلوكيات غير المقبولة ويُغذي ظاهرة الشعور بالتفرد والحصانة.

من منظور اجتماعي، فإن هذه الظاهرة تؤدي إلى تفكك الروابط المجتمعية وتضعف مفهوم المواطنة الحقة التي تقوم على الحقوق والواجبات المتبادلة بين الفرد والمجتمع. عندما يعتقد جزء من المجتمع أنه معفي من الالتزام بالقانون والقيم الأخلاقية، فإن ذلك يخلق شرخاً ينخر السلم الاجتماعي ويهدد وحدة المجتمع. كما يؤدي هذا الشرخ إلى زيادة الإحباط والغضب بين الفئات الأخرى التي تشعر بأن العدالة غير متحققة وأن القانون يُطبّق بشكل غير متكافئ.

في هذا السياق، يبرز دور المؤسسات القانونية والقضائية كأحد الأعمدة الأساسية لحماية الحقوق وضمان تطبيق القانون بشكل عادل ومنصف. ولكن الواقع يظهر أن هناك حالات من التأثر بالعلاقات والنفوذ، مما يقلل من فعالية هذه المؤسسات في تحقيق العدالة. وهذا يدعو إلى ضرورة تعزيز استقلالية القضاء وتقوية آليات الرقابة والمساءلة لضمان عدم استغلال النفوذ للتهرب من العقاب.

إضافة إلى ذلك، لا يمكن فصل هذه الظاهرة عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع الذي يشهد تحولات كبيرة. فالفجوات الاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً في تعميق التفاوتات التي تؤدي إلى استغلال النفوذ بشكل غير مشروع. وبالتالي، فإن معالجة ظاهرة "أولاد الفشوش" لا تقتصر على الجانب القانوني فقط، بل تتطلب معالجة شاملة تشمل تحسين جودة التنشئة الاجتماعية، وتعزيز القيم الأخلاقية، وتوفير آليات للتربية على المواطنة والمساواة.

علاوة على ذلك، إن التوعية المجتمعية تعد من العناصر المهمة في الحد من تفشي هذه الظاهرة. فبناء ثقافة تحترم القانون وتعزز المساءلة والمساواة يبدأ من الأسرة والمجتمع المدني والمدارس، حيث يجب العمل على غرس قيم الالتزام بالواجبات واحترام حقوق الآخرين، إضافة إلى تعزيز دور الإعلام في مكافحة السلوكيات السلبية وتسليط الضوء على أهمية المساواة أمام القانون.

علاوة على ذلك، إن التوعية المجتمعية تعد من العناصر المهمة في الحد من تفشي هذه الظاهرة. فبناء ثقافة تحترم القانون وتعزز المساءلة والمساواة يبدأ من الأسرة والمجتمع المدني والمدارس، حيث يجب العمل على غرس قيم الالتزام بالواجبات واحترام حقوق الآخرين

في النهاية، فإن ظاهرة "أولاد الفشوش" تعكس أزمة متشابكة الأبعاد في المجتمع المغربي، تجمع بين خلل في التنشئة الأسرية، وضعف في تطبيق القانون، وثغرات اجتماعية وثقافية تعزز التمييز وعدم المساواة. ومع استمرار تفاقم هذه الظاهرة، يصبح من الضروري تبني سياسات متكاملة تعزز مبدأ المساواة أمام القانون، وتضع حدّاً لتداخل النفوذ مع العدالة، مع دعم تنشئة اجتماعية وقيمية تساهم في تكوين أجيال تحترم القانون وتلتزم بالمواطنة الحقة، من أجل بناء مجتمع أكثر عدلاً واستقراراً

الممرات الاقتصادية في شرق أفريقيا: روافع للتنمية وتحديات للتكامل الإقليمي

شهدت السنوات الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في دور مجموعة من الممرات الاقتصادية العابرة للحدود في شرق أفريقيا، التي تحولت إلى شرايين حيوية لاقتصادات المنطقة، وعاملًا رئيسيًا في تعزيز آليات التكامل الاقتصادي بين دولها.

في هذا التقرير نستعرض من خلال خمسة أسئلة ماهية هذه الممرات الاقتصادية، وكيف أصبحت روافع تنموية مهمة، مع تسليط الضوء على الجوانب السلبية التي صاحبتها من تأثيرات بيئية واجتماعية، فضلاً عن المفارقة التي تمثلت في كونها ساحة للتكامل والتنافس بين دول المنطقة في الوقت نفسه.

ماذا نعني بالممرات الاقتصادية؟

الممر الاقتصادي، المعروف أيضًا باسم "ممر التنمية"، هو مشروع يهدف إلى رفع قيمة طرق النقل العابرة للحدود من مجرد وسائل لنقل البضائع والخدمات إلى أدوات محفزة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المحيطة بها.

وفقًا لورقة بحثية نشرها بنك التنمية الأفريقي عام 2013، يتم تحقيق هذا الهدف عبر إقامة مرافق صناعية واجتماعية مرافقة للبنية التحتية للنقل، مما يسهم في تطوير المناطق الريفية والحدودية، وزيادة دخل الفئات منخفضة الدخل، وخلق فرص عمل جديدة.

ما أبرز الممرات الاقتصادية في شرق أفريقيا؟

وفقًا للمجموعة الاقتصادية لشرق أفريقيا (EAC)، توجد عشرة ممرات رئيسية بطول إجمالي يناهز 15 ألف كيلومتر، تشكل شبكة طرق إقليمية حيوية، لكل منها خصائصه وأهدافه الخاصة، من بينها:

• الممر الشمالي

يعتبر من أكثر طرق النقل أهمية في المنطقة، ويربط ميناء مومباسا الكيني المطل على المحيط الهندي بعدد من الدول الحبيسة مثل أوغندا، رواندا، جنوب السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، بطول يقارب 1700 كيلومتر. وهو جزء من طريق ترانس أفريكا السريع (مومباسا-لاغوس)، ويتميز بشبكة متعددة الوسائط تشمل الطرق البرية، السكك الحديدية، خطوط الأنابيب، والممرات المائية. يمر عبره يوميًا من 2000 إلى 3000 شاحنة.

• ممر تازارا

يمتد من ميناء دار السلام التنزاني إلى مدينة كابيري مبوشي في زامبيا، عبر سكة حديد بطول حوالي 1860 كيلومترًا. أنشئ في سبعينيات القرن الماضي بهدف تمكين زامبيا غير الساحلية من التصدير عبر تنزانيا، متجنبًا الاعتماد على موانئ أخرى كانت تحت سيطرة أنظمة أقلية. شهد ذروة نشاطه في الثمانينيات، لكنه بدأ بالتراجع في التسعينيات، ويجري الآن تنشيطه عبر اتفاقيات مع الصين بكلفة تقدر بمليار دولار.

• الممر المركزي

يربط ميناء دار السلام التنزاني بمجموعة من الدول غير الساحلية في شرق ووسط أفريقيا مثل أوغندا، رواندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، ويبلغ طوله نحو 1300 كيلومتر، ويشمل وسائل نقل متنوعة من النقل البحري عبر بحيرة تنجانيقا إلى الطرق البرية والسكك الحديدية.

• ممر لابسيت

مشروع كيني طموح يهدف إلى ربط ميناء لامو بكل من إثيوبيا وجنوب السودان، انطلق عام 2011 بتكلفة تقديرية تصل إلى 25 مليار دولار، ويشمل تطوير ميناء لامو وبناء آلاف الكيلومترات من الطرق والسكك الحديدية بالإضافة إلى ثلاثة مطارات دولية. رغم تقدم تنفيذ الأرصفة الأربعة الأولى، واجه المشروع تحديات أبطأت وتوقفت بعض مراحله.

• الممر الجيبوتي-الإثيوبي

يعد من أكثر الممرات الحيوية، حيث يربط الأسواق الإثيوبية بالموانئ الجيبوتية عبر سكة حديد كهربائية بطول حوالي 750 كيلومترًا وطريق بري بطول 218 كيلومترًا، حيث تنقل الشاحنات 85% من البضائع الإثيوبية، ويتولى القطار الـ 15% المتبقية.

ما أهمية تلك الممرات؟

تتمتع الممرات الاقتصادية بأهمية متعددة الأبعاد، كما أوضح الدكتور آكينووومي أديسينا، رئيس مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، حيث قال: "من خلال الممرات الإقليمية فقط يمكننا نقل البضائع والخدمات بسهولة عبر القارة، خفض تكاليف النقل، وتعزيز التكامل وتحقيق التنمية الاقتصادية المؤثرة".

تسهم أنظمة النقل الفعالة في تقليل تكاليف ممارسة الأعمال، مما يعزز التجارة الإقليمية ويجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتقدر مجموعة شرق أفريقيا أن خفض تكاليف النقل بنسبة 30-40% يمكن أن يزيد حجم التجارة والناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير.

تشير دراسات حديثة إلى أن تحديث البنية التحتية للنقل، مثل ما حدث على الممر المركزي، قلل من التأخير في الموانئ والمعابر الحدودية وخفض تكاليف الخدمات اللوجستية بنسبة 30%.

علاوة على ذلك، تلعب هذه الممرات دورًا محوريًا في تعزيز التكامل الإقليمي ودمج الأسواق، كما تتيح للدول الحبيسة الوصول إلى الأسواق الدولية، مما يدعم اقتصاداتها ويزيد من فرص مشاركتها في التجارة العالمية.

كما تمثل هذه المشاريع دعائم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المحيطة بها، حيث تشجع على الاستثمارات في مجالات متنوعة مثل الزراعة، التصنيع، المشاريع القائمة على الموارد الطبيعية، الصناعات الصغيرة، التجارة، السياحة، التعليم، والخدمات الصحية.

ولا يقتصر تأثيرها على التنمية الإقتصادية فحسب، بل تخلق هذه المشاريع أيضا فرصًا واسعة للتوظيف، فعلى سبيل المثال من المتوقع أن يوفر ممر لابسيت أكثر من مليون ونصف المليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة، مما يعود بالنفع على المجتمعات المحلية والشركات والحكومات

المحكمة الأفريقية تقبل دعوى الكونغو الديمقراطية ضد رواندا

أعلنت المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، قبولها للاختصاص بالنظر في الدعوى التي قدمتها الكونغو الديمقراطية ضد رواندا، رافضة بذلك طلب كيغالي بعدم الاختصاص، وممهدة الطريق لظهور أول نزاع بين دولتين يُعرض على هذه الهيئة القضائية.

وأوضح القاضي بالمحكمة الإفريقية رافع بن عاشور، خلال النطق بالحكم الذي نقلته وكالة الأنباء الكونغولية الرسمية، أن المحكمة ترفض دفع الطرف المدعى عليه بعدم الاختصاص، وتؤكد اختصاصها بالنظر في القضية.

وطالبت المحكمة رواندا بتقديم ردها حول مضمون الاتهامات خلال مدة 90 يوما.

وتعود الدعوى إلى عام 2023، حين رفعتها كينشاسا متهمة رواندا بارتكاب "انتهاكات جسيمة" في شرق البلاد، تشمل التعذيب والاتجار بالبشر، في سياق النزاع الذي يشهده إقليم كيفو منذ 2021، والذي تتهم فيه الحكومة الرواندية وجماعة "إم23" المتمردة بالضلوع فيه.

ورغم نفي رواندا المستمر لدعم الجماعة أو التدخل في النزاع، تصر الكونغو الديمقراطية على مطالبها بانسحاب القوات الرواندية، ووقف الدعم لجماعة "إم23"، وتعويض الضحايا، مع تكليف المحكمة بتحديد قيمة التعويض وتكاليف الدعوى.

وجاء قرار المحكمة بعد جلسة استماع ثانية عقدت في 13 فبراير الماضي للنظر في مدى قبول الدعوى، رغم رفض رواندا اختصاص المحكمة

40 عاما من الحكم.. الرئيس الأوغندي يترشح مجدّدا للرئاسة

أعلن الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، البالغ من العمر 80 عاماً، نيته الترشح لانتخابات الرئاسة المقررة في يناير 2026، مواصلاً بذلك فترة حكمه التي تمتد لأربعة عقود.

جاء ذلك في منشور على صفحته في منصة إكس، حيث أعرب عن رغبته في قيادة الحزب الحاكم في الانتخابات القادمة، مشيراً إلى خطته الطموحة لإنعاش الاقتصاد بقيمة 500 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، في ظل ناتج محلي إجمالي يبلغ حالياً نحو 66 مليار دولار وفقاً لوزارة المالية الأوغندية.

وقد قام الحزب الحاكم، حركة المقاومة الوطنية، بتعديل الدستور مرتين سابقاً لتمكين موسيفيني من البقاء في السلطة، وهو أمر أثار انتقادات واسعة من المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان التي اتهمته باستخدام الأجهزة الأمنية لقمع خصومه وفرض سيطرته على البلاد.

من المتوقع أن تجري الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في وقت واحد بداية العام المقبل، حيث يبرز المعارض الشهير والمغني بوبي واين كأبرز منافس للرئيس موسيفيني.

وقد أعلن واين في وقت سابق من هذا العام ترشحه للانتخابات الرئاسية، داعياً الشباب ومنظمات المجتمع المدني وكل القوى الفاعلة إلى إنهاء حكم موسيفيني الذي استمر لأربعين سنة.

وكان بوبي واين قد ترشح أيضاً في انتخابات 2021، ورفض نتائجها متهماً السلطات بالتزوير وتغيير إرادة الناخبين.

يركز برنامج واين الانتخابي على استعادة الحقوق السياسية والمدنية، ومحاربة الفساد المستشري في ظل النظام الحالي.

يُعتبر موسيفيني من بين أقدم الرؤساء في أفريقيا، حيث حكم أوغندا منذ عام 1986، وتم انتخابه لعدة فترات شهدت انتقادات واسعة وادعاءات بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان

كيف نتجنب لدغات قناديل البحر في الصيف وما هي مخاطرها ؟

يعتبر الصيف موسم الاستجمام والسباحة في الشواطئ، ولكن قد يتحول إلى تجربة مؤلمة ومقلقة عند التعرض للدغات قناديل البحر. قناديل البحر هي كائنات بحرية شفافة أو شبه شفافة، تتميز بأذرعها الطويلة التي تحتوي على خلايا لسع مؤلمة يمكن أن تسبب ردود فعل صحية متفاوتة بين الأشخاص. في هذا المقال، سنتعرف على كيفية تجنب لدغات قناديل البحر، المخاطر الصحية المرتبطة بها، وأفضل الطرق للتعامل معها في حال التعرض للعضة.

ما هي قناديل البحر؟

قناديل البحر كائنات بحرية تنتمي إلى شعبة الهلاميات، وهي تتواجد في معظم البحار والمحيطات حول العالم. تتميز بقوامها الرخو وجسمها الشفاف أو الملون بألوان مختلفة، وأذرعها التي تحتوي على خلايا لاسعة تستخدم للدفاع عن نفسها أو لشل حركة فرائسها. بعض هذه القناديل تحمل سمًا قويًا يمكن أن يكون مؤذيًا للإنسان.

أسباب انتشار قناديل البحر في الصيف

تكثر قناديل البحر في المواسم الدافئة خاصة الصيف، بسبب ارتفاع درجة حرارة المياه، والتي تساهم في تكاثرها وانتشارها قرب الشواطئ. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي تيارات المحيطات، الرياح، والتغيرات المناخية إلى دفع قناديل البحر باتجاه السواحل حيث يقصد الناس السباحة.

كيف نتجنب لدغات قناديل البحر؟

1. المعرفة والوعي

أول خطوة لتجنب اللدغات هي معرفة أماكن تواجد قناديل البحر في الشواطئ التي تزورها. في بعض المناطق، توجد إشعارات تحذر من وجود قناديل البحر، لذلك من المهم الالتزام بالتعليمات التحذيرية وعدم السباحة في الأماكن التي تشير التقارير أو السلطات إلى وجودها.

2. ارتداء ملابس واقية

يمكن ارتداء بذلات السباحة المصنوعة من مواد تغطي معظم الجسم، مثل بذلات الغوص، والتي تحمي البشرة من ملامسة أذرع قناديل البحر. هذه الملابس تقلل بشكل كبير من احتمال اللدغات، خاصة للأطفال أو الأشخاص الذين يقضون وقتًا طويلًا في المياه.

3. الابتعاد عن المناطق المليئة بالقناديل

عند ملاحظة تجمعات من قناديل البحر في الماء أو على الشاطئ، يفضل الابتعاد عنها وعدم الاقتراب. تجنب السباحة بالقرب من الأذرع الطافية أو الجثث البحرية التي تحتوي على خلايا لسعة نشطة حتى لو بدت ميتة.

4. استخدام كريمات واقية

تتوفر بعض الكريمات الواقية التي تحتوي على مواد تمنع خلايا اللدغ من الالتصاق بالجلد أو تقلل من تأثيرها. رغم أن فعاليتها ليست مضمونة 100%، إلا أنها تساعد كإجراء وقائي إضافي.

5. السباحة في المناطق المنظمة

يفضل السباحة في الشواطئ التي تراقبها فرق الإنقاذ والتي تنظم بيئة السباحة وتعمل على إزالة قناديل البحر عند ظهورها. كما أن وجود موظفين مدربين يسهل تقديم المساعدة السريعة في حالة اللدغات.

6. الانتباه لحركات الماء

عند السباحة، تجنب تحريك الماء بعنف في المناطق التي قد تكون فيها قناديل البحر، لأنها قد تشعر بالتهديد وتستخدم أذرعها للعض.

ما هي مخاطر لدغات قناديل البحر؟

لدغات قناديل البحر قد تتفاوت في شدتها من لدغات بسيطة تسبب حكة وألم خفيف، إلى ردود فعل خطيرة قد تهدد الحياة. فيما يلي أهم المخاطر الصحية:

1. الألم والتهيج الجلدي

أكثر أعراض لدغات قناديل البحر شيوعًا هو الألم الشديد في منطقة اللدغة مع ظهور احمرار وطفح جلدي يشبه اللسعة أو الحرق. قد تظهر خطوط حمراء على الجلد نتيجة أذرع القنديل التي تلامس الجلد.

2. الحكة والالتهاب

بعد اللدغة، يعاني المصاب من حكة شديدة وتهيج في الجلد قد يستمر لعدة أيام. في بعض الحالات، قد تتطور الالتهابات الجلدية إذا تم خدش المنطقة أو إذا تعرضت للعدوى.

3. ردود فعل تحسسية

بعض الأشخاص قد يعانون من ردود فعل تحسسية حادة تجاه سم قناديل البحر، مثل تورم الوجه أو الحلق، صعوبة في التنفس، طفح جلدي عام، أو حتى صدمة تحسسية (anaphylaxis) وهي حالة طارئة تستدعي التدخل الطبي السريع.

4. مضاعفات خطيرة

في حالات نادرة، خصوصًا مع لدغات بعض الأنواع السامة مثل قنديل البحر الصندوقي (Box Jellyfish)، قد تحدث مضاعفات خطيرة تشمل ألمًا شديدًا، مشاكل في القلب، صعوبة في التنفس، فقدان الوعي، وقد تصل إلى الوفاة إذا لم يعالج المصاب بسرعة.

5. مضاعفات نفسية

تجربة اللدغة المؤلمة قد تسبب قلقًا وخوفًا من السباحة أو الاقتراب من البحر، وهو ما يؤثر على جودة حياة الشخص المصاب.

كيف نتعامل مع لدغات قناديل البحر؟

إذا تعرضت للدغة قنديل البحر، يجب اتباع الخطوات التالية لتخفيف الألم وتقليل المخاطر:

1. الابتعاد عن الماء

في البداية، يجب الخروج من الماء لتجنب التعرض للمزيد من اللدغات وللحصول على مكان آمن لتقديم الإسعافات الأولية.

2. إزالة الأذرع اللاسعة

يجب إزالة أي أذرع أو أجزاء من قناديل البحر ما زالت ملتصقة بالجلد بحذر باستخدام ملقط أو قطعة صلبة (مثل بطاقة بلاستيكية) لتجنب ضغطها على الجلد ونشر السم. لا تفرك الجلد أو تستخدم يديك مباشرة.

3. غسل المنطقة بمحلول الخل

غسل مكان اللدغة بمحلول الخل (حمض الأسيتيك) يساعد على تعطيل الخلايا اللاسعة التي لم تنفجر بعد. تجنب استخدام الماء العذب لأنه قد يحفز خلايا اللدغ على إطلاق السم.

4. تخفيف الألم

يمكن وضع كمادات باردة أو ثلج ملفوف في قطعة قماش على مكان اللدغة لتقليل الألم والتورم. تجنب وضع الثلج مباشرة على الجلد.

5. استخدام المسكنات

يمكن تناول مسكنات الألم مثل الباراسيتامول أو الإيبوبروفين لتخفيف الألم، وفقًا لتعليمات الطبيب أو الصيدلي.

6. طلب المساعدة الطبيةفي حالة ظهور أعراض شديدة مثل صعوبة في التنفس، تورم في الوجه أو الحلق، دوخة، ألم صدر، أو تفاعل تحسسي عام، يجب طلب المساعدة الطبية الطارئة فورًا.

نصائح عامة للسلامة على الشواطئ

- لا تلمس قناديل البحر الميتة أو أذرعها الطافية، لأنها قد لا تزال تحتوي على خلايا لسعة نشطة.
- توعية الأطفال بعدم اللعب بالقرب من قناديل البحر.
- الاحتفاظ بمجموعة إسعافات أولية صغيرة تحتوي على محلول الخل، ملقط، ومسكنات.
- التعرف على رقم الطوارئ المحلي للشواطئ.
- متابعة الأخبار المحلية أو إشعارات الجهات المختصة حول حالة الشواطئ.

قناديل البحر هي جزء من النظام البيئي البحري، لكنها تشكل خطرًا واضحًا في فصل الصيف على المصطافين. من خلال المعرفة الجيدة بسلوكها وأماكن تواجدها، واتباع إجراءات الوقاية البسيطة، يمكننا تقليل فرص التعرض للدغات بشكل كبير. في حال التعرض للعضة، التعامل السريع والفعال مع الحالة يقلل من مضاعفاتها ويضمن السلامة. لذا، تمتع بالصيف والبحر مع الحرص والوعي

النيابة العامة توضح حقيقة توقيف شخصين بعد انتشار أخبار زائفة على مواقع التواصل الاجتماعي

أكدت النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بابن جرير أن ما تم تداوله حول اعتقال تحكمي مزعوم لشخصين في المدينة، لا أساس له من الصحة، وأن التوقيف كان قانونياً نتيجة مخالفة القانون.

وقد تم توقيف الشخصين بعد أن كانا في حالة سكر علني، وقاما بإهانة عناصر الشرطة وإحداث فوضى وتخريب منشآت عامة. وكان التوقيف الأول خلال الساعات الأولى من يوم 27 يونيو، حين حاول أحدهما بث تسجيلات فيديو مباشرة يظهر فيها مقر الشرطة والمرتفقون، مما دفع الشرطة للتدخل.

وخلال عملية التوقيف، أقدم شقيق المشتبه به على الدخول إلى مقر الشرطة أيضاً وهو في حالة سكر، حيث تسبب في فوضى وأهان عناصر الأمن وكسر نافذة من مقر الشرطة.

وأوضحت النيابة أن الشقيقين وُضعا تحت الحراسة النظرية بناءً على تعليماتها، للبحث في قضايا السكر العلني، وإهانة موظفين عموميين أثناء مزاولتهم مهامهم، وتخريب منشآت مخصصة للنفع العام. كما خضعا للفحوصات الطبية اللازمة بالمستشفى خلال فترة الحراسة النظرية.

وأكدت النيابة احترامها التام للضمانات القانونية، وأن المتهمين سيُحالان عليها فور انتهاء البحث لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة

توقيف شبكة إجرامية للنصب والسرقة وحيازة مخدرات بعد استدراج ضحية عبر الإنترنت بطنجة

تمكنت المصلحة الولائية للشرطة القضائية بمدينة طنجة ، من توقيف أربعة أشخاص يشتبه في تورطهم في شبكة إجرامية تنشط في النصب والاحتيال، والسرقة تحت التهديد بالسلاح الأبيض، إضافة إلى حيازة وترويج مخدر الكوكايين.

وجاء توقيف المتهمين بعد أن استدرجوا أحد الضحايا عبر محادثات على شبكات التواصل الاجتماعي، حيث أوهموه برغبته في شراء مبلغ كبير من العملات الرقمية المشفرة. ثم قاموا باحتجازه داخل سيارة خفيفة في مكان ناء بضواحي طنجة، وسلبوه تحت تهديد السلاح الأبيض متعلقاته الشخصية ومبلغا ماليًا كبيرًا مخصصًا لهذه الصفقة الوهمية.

أسفرت الأبحاث والتحريات عن تحديد هويات المشتبه فيهم وتوقيفهم، فيما ضبطت الشرطة السيارة المستخدمة في تنفيذ هذه الأفعال، إضافة إلى السلاح الأبيض وعدد من الهواتف المحمولة التي يُعتقد أنها من متحصلات النشاط الإجرامي.

كما تم العثور بحوزة الموقوفين على ميزانين إلكترونيين وكمية من مخدر الكوكايين، إلى جانب جزء كبير من المبلغ المالي المسروق.

ويخضع المشتبه فيهم حاليا لتحقيق قضائي تحت إشراف النيابة العامة المختصة، للكشف عن جميع ملابسات القضية وتحديد الأفعال الإجرامية المنسوبة إليهم

ضربة موجعة لشبكة دولية لتهريب المخدرات على الحدود الشرقية في الرشيدية

تمكنت المصالح الأمنية بالرشيدية من توجيه صفعة قوية لشبكات تهريب المخدرات العابرة للحدود، بعد تنفيذ عملية أمنية دقيقة استهدفت مناطق حدودية معروفة بنشاط هذه الشبكات.

العملية، التي جاءت على خلفية معلومات استخباراتية دقيقة، مكنت من توقيف ثلاثة أشخاص تتراوح أعمارهم بين 38 و50 سنة، وحجز كمية كبيرة من مخدر الشيرا بلغت 360 كيلوغرامًا، موزعة على 12 رزمة معدة للتهريب.

التحرك الأمني شمل منطقتي بوعنان بإقليم فجيج وبوذنيب بإقليم الرشيدية، وهما نقطتان معروفتان بكونهما ممرات استراتيجية للتهريب نحو الشرق. وتبين أن أحد الموقوفين مبحوث عنه بموجب مذكرة وطنية تتعلق بالاتجار الدولي في المخدرات، وينحدر من بوذنيب.

كما أسفرت العملية عن حجز دراجة نارية وهواتف نقالة يُرجّح أنها ستساهم في كشف مزيد من المعطيات حول الشبكة المتورطة وشركائها.

وقد تم إخضاع الموقوفين لتدابير الحراسة النظرية، في انتظار تعميق البحث تحت إشراف النيابة العامة المختصة، قصد تحديد باقي امتدادات هذه الشبكة وضبط كل المتورطين المحتملين في هذا النشاط الإجرامي

اعتداء عنيف بكلميم يفضح علاقة مشبوهة.. توقيف خمسة أشخاص بينهم قاصر

تمكنت عناصر المركز الترابي للدرك الملكي بتغجيجت، نواحي إقليم كلميم، من فك لغز جريمة اعتداء عنيفة تعرض لها سائق سيارة خفيفة، استُخدمت فيها أسلحة بيضاء من مختلف الأحجام.

وأسفرت التحريات التي باشرها الدرك تحت إشراف قائد سرية كلميم وقائد المركز الترابي، عن توقيف خمسة مشتبه فيهم بينهم فتاة قاصر، جميعهم من سكان دوار تغجيجت.

وكانت المصالح الدركية قد تلقت بلاغًا عن تعرض الضحية لاعتداء خطير في نفس الدوار، فتدخلت بسرعة وأجرت أبحاثًا ميدانية وتمشيطًا للمنطقة، أسفرت عن الوصول إلى المشتبه فيهم في وقت وجيز. وتم نقل السائق على وجه السرعة إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم.

وكشفت المعطيات الأولية أن الدافع وراء هذا الاعتداء يعود إلى علاقة قرابة مشبوهة تربط بين السائق والفتاة القاصر.

وقد وُضع المشتبه فيهم تحت تدابير الحراسة النظرية والمراقبة القضائية، في انتظار استكمال التحقيق الذي تشرف عليه النيابة العامة المختصة لتحديد جميع ملابسات وظروف هذه الجريمة

إيران وإسرائيل: بين وهم الانتصار وواقع الهزيمة

لا يزال النظام الإيراني بقيادة المرشد الأعلى علي خامنئي يحاول رسم صورة زائفة عن تحقيق نصر ساحق على إسرائيل والولايات المتحدة في المواجهات الأخيرة. لكن هذا الطرح بعيد كل البعد عن الحقيقة التي تؤكد أن إيران تواجه تراجعًا واضحًا على عدة مستويات، عسكرية وسياسية وجغرافية، وأن ما يُعلن عنه من انتصارات هو مجرد وهم داخلي يخدم مصالح النظام في تعزيز قبضته على الشعب وطمأنة قواعده بعد سنوات من الأزمات المتعددة.

على الرغم من أن الهجمات الصاروخية التي شنتها إيران على إسرائيل أثارت حالة من التوتر والقلق في المنطقة، فإن الرد الإسرائيلي كان حاسماً ومدروساً، مستنداً إلى دعم لوجستي واستخباراتي أميركي مكثف، سمح للقوات الإسرائيلية بالاختراق العميق داخل الأراضي الإيرانية. فالمعلومات التي ظهرت تكشف أن إسرائيل استطاعت الوصول إلى مناطق داخل إيران لم تكن في الحسبان، وشن هجمات دقيقة على أهداف استراتيجية، بما في ذلك مواقع تخص الحرس الثوري الإيراني والبنية التحتية العسكرية، مما تسبب بخسائر كبيرة للنظام الإيراني على الصعيد العسكري والرمزي.

تحت هذا الضغط العسكري الكبير، يظهر أن الأجواء الإيرانية لم تعد آمنة كما كانت من قبل. فضلاً عن الضربات المباشرة، أظهرت تقارير متعددة أن إسرائيل قامت بإقامة قواعد عسكرية سرية داخل إيران، تنطلق منها عمليات بطائرات مسيرة وصواريخ تستهدف مواقع محددة، ما يؤكد حجم الاختراق الأمني والاستراتيجي الذي تعاني منه الجمهورية الإسلامية.

هذه الحقائق تتضح أكثر عندما نعود إلى التصريحات الرسمية للرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، الذي كشف أنه منع إسرائيل من اغتيال المرشد خامنئي، رغم وجود نية قوية لتنفيذ هذه العملية. هذا الكشف يُظهر مدى هشاشة النظام الإيراني وكمية التهديدات التي تحيط به داخلياً وخارجياً، كما يبرز أن الخطر الأكبر قد لا يكون من الأعداء الخارجيين فقط، بل من الداخل نفسه الذي يعاني من أزمات مستمرة في مختلف المجالات.

في محاولة للنظر إلى الواقع الأعمق، نجد أن النظام الإيراني يواجه تحديات جذرية على صعيد نفوذه الإقليمي. فقد فقدت طهران العديد من أدواتها في المنطقة، بدءًا من حزب الله اللبناني، الذي كان في الماضي أداة رئيسية في تعزيز تأثير الحرس الثوري، وانتهاءً بالنظام السوري الذي يمرّ بأزمة حادة. سقوط نظام الأسد، وهو الحليف الأساسي لطهران، أدى إلى تفكك ما يسمى بالهلال الشيعي، وهو مشروع طهران الذي كان يهدف إلى السيطرة على أربع عواصم عربية رئيسية: بغداد، دمشق، بيروت، وصنعاء. اليوم، لم يعد لدى إيران القدرة على التحكم بهذه العواصم كما كانت تدعي.

إن تصريحات المرشد خامنئي التي تتحدث عن "نصر إيراني" وهزيمة الولايات المتحدة وإسرائيل، تبدو منفصلة عن الواقع، وكأنها محاولة للتغطية على الفشل الداخلي. يعيش خامنئي في عزلة عن العالم الخارجي، ولا يبدو أنه يطلع على التطورات السياسية والاقتصادية في الغرب أو حتى في دول المنطقة المحيطة، بما في ذلك الدول العربية وتركيا. قد يكون هذا العزلة المتعمدة من جانب النظام محاولة لإدارة صورة محددة للنظام داخلياً على حساب الحقيقة الخارجية.

لم يكن الشعب الإيراني هو المستفيد من هذا النظام الذي تأسس بعد الثورة الإسلامية عام 1979، حيث فرض رجال الدين حكمهم على البلاد، وحصروا السلطة في أيديهم، وفرضوا رقابة صارمة على حياة المواطنين، من ملابسهم إلى حرياتهم الشخصية. الهدف المعلن لنظام الخميني كان استقلال إيران عن النفوذ الأجنبي، ورفض الاعتماد على النفط والغاز كمصدر للدخل. لكن الحقيقة أن الاقتصاد الإيراني اليوم يعتمد بشكل كبير على صادرات الطاقة، ربما أكثر مما كان عليه في عهد الشاه، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط والعقوبات الاقتصادية الدولية.

في العهد السابق، كان الشاه قد وضع إيران في موقع استراتيجي واقتصادي قوي، حيث كانت البلاد غنية ومنفتحة على العالم، رغم التحديات السياسية التي واجهها، وكان يحاول أن يجعل من إيران شرطي الخليج، وهو دور لم يكن العرب بمنأى عنه. كان العرب يتطلعون إلى فترة جديدة بعد سقوط الشاه، آملاً أن تتغير العلاقات مع إيران نحو الأفضل، لكن النظام الجديد سرعان ما رفع شعار "تصدير الثورة"، الذي قلب الموازين وأدخل المنطقة في دوامة من الصراعات المستمرة، عبر دعم الحركات المسلحة والفصائل المختلفة التي أثرت بشكل سلبي على استقرار المنطقة.

على صعيد السياسة الخارجية، كثير من المسؤولين الإيرانيين يظهرون انعداماً واضحاً للفهم والاحترام للدول التي يتعاملون معها، كما ظهر في تصريحات وزير الخارجية عباس عراقجي الذي استخدم لغة تفتقر للتهذيب تجاه لبنان وحزب الله، رغم أن هذا الأخير يعد أحد أبرز أدوات طهران في المنطقة. هذا يدل على التناقض الكبير بين ما تسعى إيران لتصويره من نفوذ وتأثير وبين الواقع الذي يعيش فيه حلفاؤها في الميدان.

لبنان، على سبيل المثال، يعاني أزمة مركبة بسبب وجود حزب الله الذي يسيطر على جزء كبير من القرار السياسي والعسكري في البلاد، ويحتفظ بسلاحه خارج إطار الدولة، مما يهدد استقرار لبنان ويحول دون بناء دولة قانون وقوية. السلاح الذي يملكه الحزب لا يحمي لبنان بل يعزز التدخل الإيراني، ويمثل أداة للنفوذ الخارجي التي تعرقل أي جهود وطنية حقيقية لتحقيق الاستقرار والتنمية.

على الصعيد الداخلي، يكافح النظام الإيراني للحفاظ على قبضته وسط تصاعد الاحتجاجات الشعبية التي تعكس غضباً واسعاً من الفقر والفساد وانتهاك الحقوق والحريات. هذه الأزمات الاقتصادية والسياسية هي التي تجعل النظام بحاجة إلى تزييف واقع الانتصارات والإنجازات حتى يثبت شرعيته أمام شعبه، ولكنه في الحقيقة يعيش في دوامة متصاعدة من الفشل والانهيار.

في النهاية، يمكن القول إن النظام الإيراني يعيش حالة من التناقض العميق: يتحدث عن انتصارات وهمية وهو في الواقع يواجه أزمات متراكمة تهدد وجوده. الانتصار الحقيقي الذي تحتاجه إيران ليس على الأعداء الخارجيين، بل هو الانتصار على الذات، عبر الاعتراف بالأخطاء وإجراء إصلاحات جذرية تضع البلاد على مسار التنمية والازدهار بعيداً عن هيمنة رجال الدين والسياسات التوسعية الفاشلة.

أما لبنان، فإن خلاصه يكمن في استعادة الدولة لسلطتها الكاملة، وإلغاء منطق السلاح غير الشرعي الذي يزرع الفتن ويعطل مصالح الوطن. فقط عبر بناء دولة مدنية ديمقراطية يستطيع لبنان أن يخرج من أزماته المستمرة ويؤمن مستقبلاً أفضل لأبنائه.

بوتين يلوّح بجولة جديدة من مفاوضات السلام مع أوكرانيا ويشيد بـ«تحسن» العلاقات مع ترامب

في خطوة تحمل أبعاداً سياسية وعسكرية متشابكة، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، اليوم الجمعة، استعداد بلاده للدخول في جولة جديدة من مفاوضات السلام مع أوكرانيا، مشيراً إلى أن الاتصالات جارية بين الطرفين رغم الفجوات الواسعة في الرؤى والمقترحات. وفي موازاة ذلك، تحدث بوتين بنبرة إيجابية عن العلاقات مع الولايات المتحدة، مؤكداً أنها بدأت تستقر تدريجياً بفضل جهود الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

جاءت تصريحات بوتين خلال مؤتمر صحفي عقده على هامش قمة إقليمية في العاصمة البيلاروسية مينسك، حيث أشار إلى أن الجولة القادمة من المحادثات بين موسكو وكييف قد تُعقد مجدداً في مدينة إسطنبول التركية، التي سبق أن احتضنت جولات سابقة في مراحل مختلفة من الحرب.

ورغم تفاؤله الحذر، شدد الرئيس الروسي على أن "الاتفاق بشأن زمان ومكان هذه الجولة لم يُحسم بعد"، لافتاً إلى أن الاتصالات بين المفاوضين الروس والأوكرانيين لم تنقطع، وأن التفاصيل التقنية واللوجستية قيد النقاش بين الوفدين.

وأكد بوتين وجود "خلافات كبيرة" في المقترحات المتبادلة، لكنه أعرب عن أمله في أن "يساهم استمرار الحوار في تضييق هذه الفجوة". وفي بادرة ذات طابع إنساني، أعلن استعداد موسكو لإعادة جثامين 3 آلاف جندي أوكراني آخرين، في خطوة قد تهدف إلى تليين الموقف الأوكراني أو كسب نقاط على الصعيد الدولي.

رسائل ودّ إلى ترامب: استقرار تدريجي في العلاقات الروسية-الأميركية

وفي تحول لافت في نبرة الكرملين تجاه واشنطن، قال بوتين إن العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة بدأت تدخل مرحلة من "الاستقرار النسبي"، مشيراً إلى أن هذا التحول الإيجابي يعود إلى ما وصفه بـ"الجهود البناءة" التي يبذلها الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

بوتين، الذي وصف ترامب بأنه "رجل يُكن له احتراما كبيرا"، لم يُخفِ رغبته في عقد لقاء مباشر معه، قائلاً إن "مثل هذا الاجتماع وارد جداً، وإن كان يتطلب تحضيرات جدية". وأكد أن "الخطوات الأولى قد اتُخذت بالفعل، وعلينا الآن البناء عليها".

تصريحات بوتين هذه تأتي في وقت تمر فيه العلاقات بين موسكو والغرب بمرحلة حرجة، في ظل استمرار العقوبات الأميركية والأوروبية ضد روسيا على خلفية غزو أوكرانيا. ويُحتمل أن يكون بوتين قد تعمد توجيه إشارات ودّ إلى ترامب، في سياق رهان روسي على عودة الجمهوريين إلى البيت الأبيض، خاصة في ظل تصاعد الحديث عن الانتخابات الأميركية المرتقبة في 2026. على الصعيد العسكري، لا تزال الجبهات مشتعلة، حيث أعلن قائد القوات المسلحة الأوكرانية، الجنرال أوليكسندر سيرسكي، أن قواته تمكنت خلال الأسبوع الجاري من صد التقدم الروسي في منطقة سومي الحدودية شمال البلاد. وأضاف أن الوضع الأمني في تلك المنطقة لا يزال مقلقاً، ما دفع السلطات الأوكرانية إلى تعزيز التحصينات الدفاعية، وبناء حواجز هندسية وممرات مضادة للطائرات المسيّرة.

سيرسكي أشار إلى أن التهديدات الروسية مستمرة، مما يستوجب رفع الجاهزية والاستعداد لأي محاولات تقدم مفاجئة. ويأتي هذا في أعقاب إعلان روسيا في أبريل الماضي أنها طردت القوات الأوكرانية من مناطق قرب كورسك غرب البلاد، وأمر بوتين بإقامة "منطقة عازلة" في سومي، مما يزيد من تعقيد الوضع الميداني ويجعل من أي مسار تفاوضي مسألة معقدة للغاية.

رغم مؤشرات الانفتاح التي أطلقها بوتين، فإن الطريق إلى السلام يبدو طويلا وشائكا. فبين رغبة روسيا في فرض شروطها، ومقاومة أوكرانيا لأي تنازل إقليمي، واستمرار الدعم الغربي لكييف، لا تبدو الجولة المرتقبة من المفاوضات -في حال انعقادها- قادرة على تحقيق اختراق جذري في المدى القريب.

أما إشارات التقارب مع واشنطن، فتبقى رهينة تغير المواقف السياسية في البيت الأبيض، وتوازنات القوى الدولية التي لا تزال تعيد رسم خرائط التحالفات والنفوذ في أوروبا والعالم

تل أبيب ترحب بـ«سلام مشروط» مع دمشق: الجولان في قلب المفاوضات وسوريا تؤكد على الانسحاب الكامل

في تطور دبلوماسي مفاجئ يحمل في طياته رهانات إقليمية معقدة، أعرب وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد جدعون ساعر عن استعداد بلاده لتطبيع العلاقات مع سوريا، لكن بشرط واضح: الاحتفاظ بهضبة الجولان. هذا الموقف جاء تفاعلاً مع تقارير إسرائيلية وسورية متقاطعة تتحدث عن قرب التوصل إلى اتفاقية سلام شاملة قبل نهاية عام 2025، في سابقة ستكون الأولى من نوعها منذ عقود من القطيعة والصراع.

في مقابلة بثتها القناة الإسرائيلية "124"، قال ساعر: "إذا توفرت فرصة لتوقيع اتفاق سلام أو تطبيع مع سوريا، شرط أن تبقى الجولان معنا، سيكون ذلك إيجابياً لمستقبل إسرائيل".

هذا التصريح، رغم كونه يحمل انفتاحاً دبلوماسياً، يضع العقبة الجوهرية في وجه أي اتفاق محتمل، إذ أن هضبة الجولان لا تزال بالنسبة لسوريا أرضاً محتلة لا يمكن التنازل عنها، فيما تراها إسرائيل "جزءاً لا يتجزأ" من أراضيها منذ ضمّها رسمياً عام 1981، في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي.

التصريحات الإسرائيلية أعقبت تسريبًا نقلته القناة ذاتها عن مصدر سوري مطلع، كشف أن اتفاق السلام المرتقب بين دمشق وتل أبيب يتضمن انسحاباً إسرائيلياً تدريجياً من المناطق السورية المحتلة منذ ديسمبر 2024، بما في ذلك قمة جبل الشيخ، وتحويل الجولان إلى ما وصفه بـ"حديقة سلام".

ويبدو أن هذا "التفاهم" يقوم على صيغة متدرجة، تستند إلى ترتيبات أمنية وضمانات دولية، تسمح بإعادة رسم العلاقة بين البلدين وفقًا لمعادلة "الأرض مقابل السلام"، وهو ما يعيد إلى الأذهان مقاربات سابقة اعتمدت في مفاوضات التسعينيات بين الجانبين دون أن تتوج باتفاق نهائي آنذاك.

في سياق متصل، قالت وكالة الأنباء السورية "سانا" إن الرئيس السوري أحمد الشرع زار محافظة القنيطرة والجولان، حيث التقى وجهاء المنطقة واستمع إلى شكاوى المواطنين حول "الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة".

وأكد الشرع خلال اللقاء أن الحكومة السورية "تسعى عبر مفاوضات غير مباشرة، بوساطة أطراف دولية، إلى وقف الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية"، في إشارة ضمنية إلى المسار التفاوضي الجاري خلف الكواليس.

اللافت أن وكالة "رويترز" كانت قد كشفت، نقلاً عن خمسة مصادر دبلوماسية، أن الجانبين السوري والإسرائيلي عقدا لقاءات مباشرة في الأشهر الماضية، بما في ذلك اجتماعات تمت داخل أراض خاضعة للسيطرة الإسرائيلية على الحدود.

ورغم هذا، أصر وزير الإعلام السوري حمزة المصطفى على نفي وجود حوار مباشر، مؤكداً أن "المفاوضات غير المباشرة تتركز فقط على ترتيبات اتفاق فض الاشتباك لعام 1974".

لكن التباين بين المواقف المعلنة والمصادر المسرّبة يكشف عن تقدّم ملموس في قنوات التواصل السرية، يعكس رغبة متبادلة في تجنب مواجهة عسكرية جديدة على الجبهة الجنوبية.

التحرك الإسرائيلي نحو دمشق لا ينفصل عن التحولات السياسية في سوريا، حيث فقد نظام بشار الأسد السيطرة في ديسمبر الماضي، وحلت محله قيادة جديدة برئاسة أحمد الشرع.

وتخشى تل أبيب من الميول المتشددة لبعض رموز النظام الجديد، ما يدفعها إلى تبني سياسة استباقية تضمن استقرار حدودها الشمالية. في المقابل، تبحث القيادة السورية عن كسر العزلة الدولية التي فرضتها الحرب، وتدرك أن الانفتاح على إسرائيل -رغم حساسيته داخلياً- قد يفتح أبوابا للشرعية والدعم الغربي

أصوات NEWS
تصدر عن شركة:
MEDIA.P.P.I
الايداع القانوني 07ص 2016

المدير العام ومدير النشر:
خالد دامي

رئيس التحرير:
نهيلة الدويبي

القسم السياسي:
هند دامي - نهيلة الدويبي-
حياة المرنيسي-
القسم الاجتماعي والاقتصادي:
فؤاد عبرود- مجيد دامي- فؤاد دامي
القسم السياسي:
بوطرفة بوثينة- عزيزة غلانة
القسم الثقافي:
عزيزة المحفوظة- بنازين العابدين
القسم التقني:
جمال عبد الرحيم -الدويبي أيمن-
رضا عزيز

المراسلون:
الرباط:سفيان المرابط- سهام فؤاد
مراكش:سهام الحارتي - عبد الله بيضود
أكادير:دينار محمد
طنجة:عبد الهادي حنتوت

السكريتارية: جيهان أدمي
الاعلانات الادارية والقضائية

الاخراج الفني: محمد بن ابراهيم

السحب مطبعة النجاح:
طبع من هذا العدد: 5000 نسخة

التواصل: contact.aswatnews@gmail

الواتساب: 0666137692
الهاتف/الفاكس: 0528982032

العنوان صندوق البريد:
2333 حي مولاي الرشيد شارع خالد ابن الوليد مطران الصحراء العيون
حي المسيرة 2 حي الأمل
عمارة رقم 8 الشقة رقم 1

طالع السعود الأطلسي

بينما التاريخ يتأزم في الشرق.. المغرب يشحن مناعته بالجنوب

الوضع السياسي في العالم، هو كحالة الأرض، دائم الاهتزاز بدرجات مختلفة منَ الاهتزازات. من تلك التي لا تكاد تُحدثُ أثرًا إلى تلك المُدوِّية. ونعيش اليومَ منها الرَّجّات الناجمة عن احتكاك كتل قوية، رَجَّة عنوانها الحرب الإسرائيلية – الأمريكية ضد إيران.

وقف إطلاق النار الذي وصلت إليه الحرب، سيُوقف الاحتكاك، غير أن الرجة ستكون لها ارتدادات، بدءًا من الوضع الجيوسياسي لإيران، وإلى تكريس حق القوّة، ضدًا على قوة الحق، في العلاقات الدولية وليس النظام الدولي.

دول منطقة الشرق، بأدناه وأوسطه وأقصاه، في العالم، والمغرب ضمنها، سيكون عليها أن تنصرف للعناية بمَناعتها ضد ارْتجاجات الوضع العالمي وارتداداته. والمناعة لا تكون إلا شاملة، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وأمنية.

المغرب، اختطّ له الملك محمد السادس مشروعا إصلاحيا وتحديثيا. ربُع قرن من السَّرَيان ومن النهوض بالدّوافع التنموية، المُمَنعة له، مُتفاعلة المقومات، وأرساه على تجديد انفتاحاته العربية والأوروبية وتوجيهها نحو تفعيل امتداداته الأفريقية.

صان المغرب أفريقيته وغذّاها بسياسات شمولية، تجاه شعوب ودول القارة الأفريقية، في مستوى اختيار إستراتيجي على قاعدة تبادل المنافع؛ التفاعل التنموي؛ احترام القرار الوطني للدول وشؤونها الداخلية.

تلك هي طبيعة التفاعل المغربي مع الدول الأفريقية، منذ استقلال المغرب، وما تلاه من دَعمه للحركات الاستقلالية الأفريقية، من الجزائر، في جواره، إلى جنوب أفريقيا في الحدود الجنوبية للقارة. فندق "باليما" الرباط، كان مُمَرًا خلال نهاية خمسينات القرن الماضي وستيناته، لقادة أفارقة هم رموز لحركات التحرر الأفريقية والعالمية، منهم نيلسون مانديلا، أغوستينو نيتو، لومومبا، نكروما، مودي بوكيتا، سيكوتوري، وأبرز قادة جبهة التحرير الجزائرية، وغيرهم. في السياق نفسه نظم المغرب اجتماع الدار البيضاء سنة 1961، والذي أطلق مشروع تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية... سنتين بعد ذلك، وعلى يد نفس قادة مجموعة الدار البيضاء.

الملك محمد السادس واصل نهج جَدِّه ووالده، في ترسيخ الامتداد الأفريقي للمغرب ضمن مكونات هويته، وتفعليه بل وتخصيبه باستنهاض اعتزاز أفريقيا بذاتها وأن تعي بأنها مستقبل العالم لتطلق طاقاتها من كوابحها. ووضع المغرب في مركز هذه الحركية، باستعادة مكانة المغرب في الاتحاد الأفريقي، وبتغذية علاقات المغرب الأفريقية بالرافعة الاقتصادية التي تنتج العائد الملموس على اليومي الواقعي للشعوب، وهو الذي يؤمِّن فاعلية الأبعاد السياسية، الاجتماعية (وضمنها الدينية) والأمنية للعلاقات بين دول وشعوب القارة. في ذلك السياق تعددت مبادرات المغرب في تفعيل علاقاته الاقتصادية مع الدول الأفريقية، وأبرزها المشروعان التاريخيان: أنبوب الغاز نيجيريا – المغرب والمبادرة الأطلسية المفتوحة لدول الساحل والصحراء الأفريقية، ما يجعل من هذا التجديد في العلاقات البينية الأفريقية نَقلَةً نوعية بحمولة اقتصادية والأهم أنها دائمة.

فقط في الأسبوع الثالث من هذا الشهر، عُقد في مدينة العيون، بالأقاليم الصحراوية المغربية، المنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي بين المغرب وبرلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (سيماك)، المنتدى مثل فضاءً، ضمن التوجه الملكي المغربي لتعزيز التعاون جنوب – جنوب، بإنتاج شراكات أفريقية اقتصادية، يؤمّنها التناظر بين الفاعلين الاقتصاديين، من القطاعين الخاص والعام الأفارقة، وخاصة بين المغرب ومنطقة وسط أفريقيا. وهي تكتمل بما للمغرب من تفاعلات مع دول غرب أفريقيا ودول الساحل. والمغرب بذلك يؤكد على الموقع الريادي الأفريقي والمُفيد لأفريقيا.

في نفس تلك الأيام، وفي منطقة مدينة أغادير، وسط المغرب نُظمت الدورة الرابعة "لمنصة مراكش" لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب والأمن في أفريقيا. وهو الاجتماع الرابع لهذه المنصة، بعد تأسيسها في مراكش، سنة 2022، بالاشتراك ما بين "المديرية العامة للدراسات والمستندات" (المعروفة باسم دجيد) ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (ONUCT)، وكانت قد عَقدت اجتماعاتها الثاني والثالث، على التوالي، في طنجة وفاس. اجتماع أغادير رأسه محمد ياسين المنصوري، المدير العام لجهاز "دجيد"، بالاشتراك مع "الأونيكت".

المنصة الأمنية القارية، هي من ثمار التوجه المغربي الذي يقوده الملك محمد السادس، تأسّست على الفاعلية الأمنية المغربية المثبتة عالميا، بالملموس من نجاعة أجهزة المخابرات والأمن المغربية في المجهود العالمي لمُكافَحَة الإرهاب. وهي النجاعة التي خبرتها وإلى اليوم، الدول الأفريقية في مواجهة تحديات الإرهاب وجماعاته وعصاباته المتناسلة في أفريقيا... ولهذا فتحت الأمم المتحدة مَكتب مكافحة الإرهاب (ONUCT) في الرباط سنة 2021، وجعلته حاضنة للمنصة الجامعة لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في أفريقيا.

العالم يرتجّ، ودول كثيرة تتحسّس موقعها في مستقبل التحوُلات الجيوستراتيجية في العالم، وبعضها تقترب منه الرجّات وارتداداتها وهو قَلِق من احتمالات تصدُعات تنتجها له... المغرب يستثمر اليوم مشروعا إصلاحيا للملك محمد السادس قاده نحو مناعة دولية من أهم مناهلها ومصباتها تفعيل امتداده الأفريقي.

الاقتصاد والأمن، توأمان حيويان في سلامة ومناعة الدول، ومُقوِّمان في حياة كريمة للشعوب. وكلاهما يَستقطبان ويَستوحيان روافد روحية ومُكمِّلات ومُسوِّغات سياسية وثقافية وحاضنة اجتماعية في الوَطن الواحد وبين علاقاته مع أوطان محيطه. بلغ المغرب في شأنهما داخليا مستوى لائقا ومنتجا.. بهما يَقي الوطن من هزات العالم وبهما يدوِّن له في العالم موقع الفاعل.

خيرالله خيرالله

نهاية وظيفة إيران... أميركيّا وإسرائيليا

ليس الحدث عاديا بمقدار ما أنّه تطور ذو طابع دراماتيكي على الصعيد الإقليمي سيغيّر المعطيات في المنطقة، تماما مثلما غيّرها الاجتياح الأميركي للعراق في العام 2003. وقتذاك، قررت إدارة جورج بوش الابن تغيير التوازن الإستراتيجي القائم في الشرق الأوسط والخليج منذ انهيار الدولة العثمانية قبل قرن من الزمن. كان ذلك في عشرينات القرن العشرين عندما قامت دولة العراق وصارت إحدى الركائز الأساسيّة للنظام الإقليمي الجديد.

ما فعلته إدارة دونالد ترامب، عن طريق الانضمام إلى الحرب الإسرائيلية على إيران، سيترك بصماته على كل دولة من دول الشرق الأوسط والخليج، خصوصا في ضوء القرار الأميركي المتخذ منذ العالم 1979 والقاضي بغض النظر عن أيّ عمل عدائي إيراني تجاه الولايات المتحدة... بدءا باحتجاز الدبلوماسيين العاملين في سفارتها في طهران طوال 444 يوما، وصولا إلى الحرب على الوجود الأميركي في العراق، وهي حرب تولتها ميليشيات عراقية تعمل تحت راية "الحرس الثوري" الإيراني. لم يشفع للإدارات الأميركية المتلاحقة وصول هذه الميليشيات إلى السلطة في العراق على دبابة أميركيّة. استغلت إيران إلى أبعد حدود التساهل الأميركي مع النظام الجديد الذي أقامه آية الله الخميني بمجرّد رحيل الشاه عن طهران. وضعت يدها على العراق وصار الوجود الأميركي فيه "احتلالا" لا بدّ من مقاومته.

أكّد انضمام الولايات المتحدة إلى الحرب الإيرانيّة – الإسرائيلية أن مشكلة "الجمهوريّة الإسلاميّة" تختلف في العام 2025، عن مشكلتها في حرب 1980 – 1988 التي خاضتها مع العراق. في أساس الاختلاف أن الوضعين الإقليمي والدولي مختلفان كليا. كذلك، طبيعة العدو الذي تواجهه إيران. قبل 45 عاما، كان في إيران وضع داخلي مختلف كليا. وقتذاك، خدمت الحرب مع العراق النظام الذي أقامه آية الله الخميني في 1979 مباشرة بعيد سقوط نظام الشاه الذي لم يحسن الدفاع عن نفسه أمام مدّ الثورة الشعبية.

فوق ذلك كله، كان العالم يعيش في ظلّ الحرب الباردة. كان الغرب، المأخوذ بما يدور في أفغانستان والمدّ السوفياتي في اتجاه هذا البلد، يعتقد أنّ إيران الخمينية خط الدفاع الأول عن أطماع الاتحاد السوفياتي في إيران. في الوقت ذاته، كان الاتحاد السوفياتي مهتمّا إلى حد كبير بقيام نظام معاد للغرب في بلاد فارس، بل كان مستعدا للتضحية بكل القوى الموالية له في إيران، بما في ذلك الحزب الشيوعي الإيراني (توده)، من أجل خروج إيران من الفلك الغربي.

استغل الخميني، الذي كانت عينه منذ البداية، على العراق الغباء السياسي لصدام حسين، الذي خلف أحمد حسن البكر في رئاسة الجمهوريّة في شهر– يوليوز 1979 كي يحصّن نظامه. بوقوعه في فخ الاستفزازات التي وقفت خلفها إيران، أدخل الرئيس العراقي الراحل بلده في حرب استمرّت ثماني سنوات لم يعرف من خلالها أنه كان ضحية رغبة دولية، إسرائيلية خصوصا، في استنزاف العراق وإيران في آن... ومعهما دول المنطقة.

يؤكّد تلك الرغبة في استنزاف البلدين أنّ إسرائيل سارعت إلى مد إيران بأسلحة كانت في حاجة إليها في بداية الحرب العراقيّة – الإيرانيّة وذلك لدى شعورها بأن الكفة بدأت تميل لمصلحة العراق عسكريا. عُرف ذلك بفضيحة "إيران كونترا" التي هزت عهد رونالد ريغان. وعندما شعر الغرب بأن "الجمهوريّة الإسلاميّة" بدأت تهدد العراق، سارع إلى تزويد العراق بما يحتاجه من أسلحة من أجل تمكينه من ضرب موانئ تصدير النفط الإيرانيّة. من يحتاج إلى دليل على ذلك يستطيع العودة بالذاكرة إلى "تأجير" فرنسا للعراق ست طائرات "سوبر إيتندار" وتزويده بصواريخ "إكزوسيت" ذات الفاعلية الكبيرة في ضرب السفن.

كان التطور الأهمّ على الصعيد الداخلي الإيراني سيطرة النظام الجديد على الجيش الذي أبعد إلى الجبهات بدل بقائه في المدن. ترافق ذلك مع واقع يتمثل في أن إعلان العراق الحرب على إيران لعب دوره في صعود الروح الوطنيّة التي وحدت الإيرانيين في وجه عدو خارجي. من حيث يدري، أو لا يدري، وضع صدّام حسين نفسه في خدمة نظام "الجمهوريّة الإسلاميّة" الذي صار عماده مع مرور الوقت "الحرس الثوري" وقوّات "الباسيج". بات "الحرس الثوري" و"الباسيج" يشكلان الأداة القمعية الحقيقية لنظام لم يعد يدرك في السنوات الأخيرة أنّه لم يعد حاجة إسرائيلية أو أميركيّة أو غربيّة. كلّ ما في الأمر أن النظام الإيراني، في ضوء تورطه، بطريقة أو بأخرى، في هجوم "طوفان الأقصى" الذي شنته "حماس" في 7 أكتوبر 2023 بات فاقدا لوظيفته.

ليس في العالم، لا في الشرق ولا في الغرب، من هو على استعداد في العام 2025 للتفرّج على إيران تصنع قنبلة نووية، وذلك بغض النظر عن كل ما يصدر عن المسؤولين الإيرانيين من بيانات نفي للرغبة في امتلاك السلاح النووي. بعد "طوفان الأقصى" والدور الإيراني في دعم "حماس"، لا يوجد من يصدّق أيّ مسؤول إيراني!

يظلّ المستشار الألماني فريديريش ميرز أفضل من وصف، باختصار، ما يدور بين إسرائيل و"الجمهورية الإسلاميّة". قال إنّ إسرائيل تقوم بـ"العمل القذر" الذي يبدو مطلوبا القيام به. انضمت الولايات المتحدة إلى "العمل القذر" بعدما اكتشفت، مثلها مثل إسرائيل، أن وظيفة "الجمهوريّة الإسلاميّة" في المنطقة انتهت...

ذهب دونالد ترامب بعيدا في النقلة النوعية في الموقف الأميركي من "الجمهوريّة الإسلاميّة". فتح ملفات الماضي. شمل ذلك اغتيال قاسم سليماني قائد "فيلق القدس" في "الحرس الثوري" الذي يمكن اعتباره نقطة تحوّل على صعيد المنطق. تذكّر ترامب أيضا ما ارتكبته إيران في لبنان حيث فجرت السفارة الأميركية ومقرّ "المارينز" قرب مطار بيروت في العام 1983. أقلّ ما يمكن قوله عن خطوة ضرب الولايات المتحدة المواقع المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني أن مرحلة جديدة بدأت في المنطقة، مرحلة لا مكان فيها لتفاهمات أميركيّة – إيرانيّة سرّية... وخدمات متبادلة بين الطرفين.

الذكاء الاصطناعي في المحاكم .. هل يحسن أداء القضاء؟

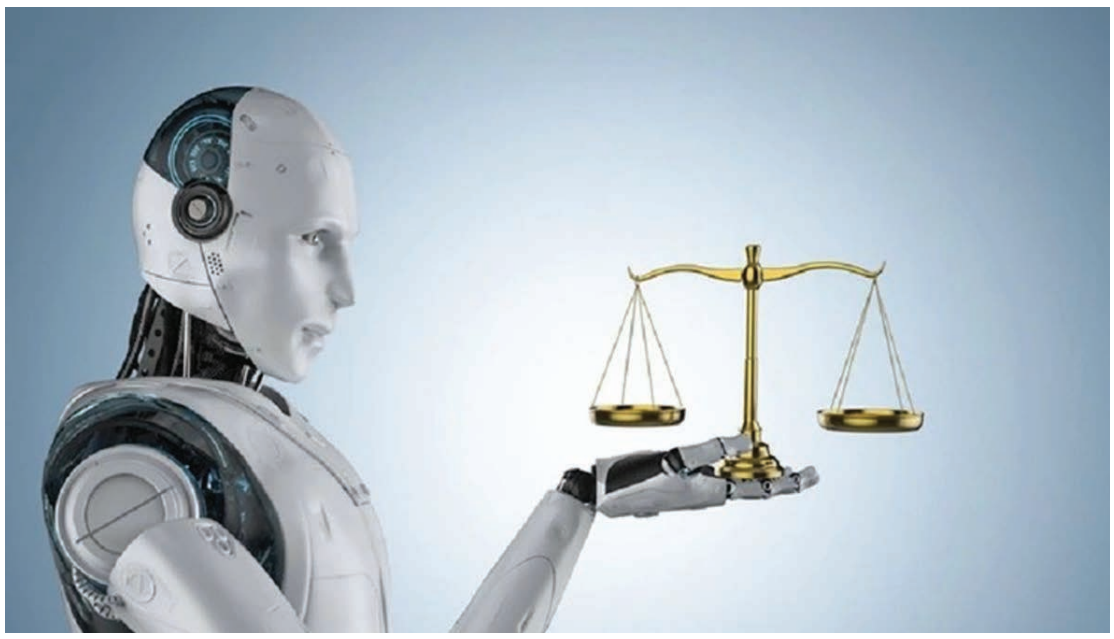

بدأ الذكاء الاصطناعي التوليدي يُستخدَم في المحاكم، إذ يستعين به القضاة في أبحاثهم والمحامون لصوغ الدعاوى والأفراد في إفاداتهم خلال المحاكمات، فيما بدأت تُثار تساؤلات بشأن تأثيره على العدالة.

في فينيكس بولاية أريزونا الأميركية، خاطب كريس بيلكي في مايو بواسطة مقطع فيديو المتهم بقتله والقاضي تود لانغ الذي ينظر في القضية، قبل النطق بالحكم.

وقال هذا المحارب القديم الذي قُتل بإطلاق نار عام 2021 خلال مشادة كلامية بين سائقي سيارات، بلسان شخصيته الافتراضية التي صممتها شقيقته ستايسي ويلز: "أؤمن بالغفران".

وقالت شقيقته لوكالة فرانس برس: "كنت أعلم أن ذلك سيكون مؤثرا، وأنه سيُضفي على كريس طابعا إنسانيا في نظر القاضي".

وعلّق القاضي على الفور: "لقد أعجبتني هذه الشخصية الافتراضية للضحية. أجد أنها تعبّر عن الحقيقة".

واختتمت هذه الشهادة التي قدمها الذكاء الاصطناعي جلسة تحدث خلالها عشرة من أفراد العائلة، من بينهم ستايسي ويلز التي اضافت "أعتقد أن هذا هو سبب رد فعله الإيجابي".

ومع أن هذه الشهادة كانت الأولى من نوعها، إلا أن أمثلة استخدام الذكاء الاصطناعي في القضايا القضائية تتزايد في الولايات المتحدة.

ورأى ستيفن شوارتز، وهو محامٍ في بورتلاند "إنها أداة مفيدة، تُوفر الوقت، في حال تأكد المحامي أو القاضي الذي يُعِدّ الحكم أو كاتب المحكمة من دقة" نتائج بحث الذكاء الاصطناعي. واعتبر أنه "أمر إيجابي للقضاء".

ويستخدم شوارتز "تشات جي بي تي"، لكنه يركّز على واجهات متخصصة على غرار "بروتيجيه" Protégé (من "ليكسيس نيكسيس" LexisNexis) و"كوكاونسل" CoCounsel(من "تومسون رويترز") لإيجاد السوابق القضائية أو البحث في جوانب مُحددة من القانون.

لكنّ المحامي نبّه إلى أن "من غير الممكن الاعتماد عليه بشكل كامل، إذ يجب قراءة الملفات للتأكد من أنها تشير بدقة إلى معلومات (الذكاء الاصطناعي). الجميع يتذكر القصص المرعبة عن خلط الذكاء الاصطناعي بين القضايا".

وتكثر الدعاوى التي صاغها الذكاء الاصطناعي والحافلة بالاستشهادات الخاطئة، والسوابق الغريبة، والأسماء المُخترعة.

في مطلع مايو، فرض قاض فدرالي في لوس أنجليس غرامات وتعويضات قدرها 31100 دولار على مُكتبَي محاماة بسبب لائحة دعوى تضمنت تسعة أخطاء قانونية في عشر صفحات، واصفا العملية بأنها "كارثة جماعية".

كذلك يستخدم بعض الأفراد الذكاء الاصطناعي التوليدي في إعداد دعاوى قضائية يرفعونها بأنفسهم، من دون توكيل محامين، مما يؤدي بدوره إلى أخطاء.

ولاحظ شاي كليري من المركز الوطني لمحاكم الولايات إلى أن "صوغ الدعاوى وتقديمها أصبح أكثر سهولة". وتوقع "أن تشهد المحاكم نتيجة لذلك زيادة" في عدد الدعاوى، ويجب أن "تستعد لذلك".

«ميتا» تطلق ميزة تلخيص الرسائل غير المقروءة في «واتساب»

أعلنت شركة "ميتا" عن طرح ميزة جديدة في تطبيق "واتساب" تتيح تلخيص الرسائل غير المقروءة باستخدام الذكاء الاصطناعي، بهدف مساعدة المستخدمين على متابعة محتوى محادثاتهم في شكل نقاط مختصرة.

وتعتمد هذه الميزة على تقنية "المعالجة الخاصة" (Private Processing) التي كشفت عنها "ميتا" خلال مؤتمر Llamacon.

وأكدت الشركة، في هذا السياق، أن هذه الميزة تحافظ على خصوصية المستخدمين، حيث لا تطلع الخوادم على محتوى الرسائل ولا تقوم بتخزينها.

وأشارت إلى أنه عند تفعيل هذه الميزة، ستظهر لافتة على المحادثات غير المقروءة تحمل عبارة "تلخيص بنحو خاص"، حيث يمكن للمستخدم الضغط عليها للحصول على ملخص سريع للمحتوى من ميتا (Meta AI).

وأوضحت الشركة أن الميزة ستتوفر مبدئيا للمستخدمين في الولايات المتحدة باللغة الإنجليزية، مع خطط لتوسيع نطاقها لتشمل لغات ودولا إضافية خلال العام الجاري.

وأشارت "ميتا" إلى أن الميزة اختيارية بالكامل، ولا يتم تفعيلها إلا بطلب من المستخدم، كما يمكن استثناء محادثات معينة من وصول الذكاء الاصطناعي إليها عبر إعدادات الخصوصية المتقدمة.

الإعلان عن تنظيم المناظرة الوطنية الأولى حول الذكاء الاصطناعي

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تنظم وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة المناظرة الوطنية الأولى حول الذكاء الاصطناعي يومي 1 و2 يوليوز بالرباط، تحت شعار "استراتيجية ذكاء اصطناعي فعالة وأخلاقية في خدمة مجتمعنا".

وذكر بلاغ للوزارة أن هذه المناظرة، التي ستعقد بحضور رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، تهدف إلى تحديد ملامح استراتيجية وطنية سيادية للذكاء الاصطناعي، تتكيف مع احتياجات السكان والقطاعات الاستراتيجية، وتتماشى مع التوجيهات الملكية السامية.

وسيجمع هذا اللقاء الوطني غير المسبوق ممثلين عن العديد من الوزارات والمؤسسات العمومية، والقطاع الخاص، وصناديق استثمار، وصناديق سيادية، ومقاولات مغربية ناشئة، بالإضافة إلى شخصيات دولية، وأكاديميين، وجامعيين ومجتمع مدني، وكفاءات من الجالية المغربية في الخارج.

وحسب البلاغ، أكدت الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، آمال الفلاح السغروشني، على الأهمية الاستراتيجية لهذه المناظرة، التي تشكل "لحظة بالغة الأهمية في مسار السيادة التكنولوجية للمملكة"، بالنظر إلى أنها "ستحشد جميع القوى الحية في البلاد حول طموح مشترك: جعل المغرب فاعلا موثوقا في مجال الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية التنافسية على المستوى الدولي".

وأشارت الوزيرة المنتدبة إلى أنه "من خلال تنظيم هذا الملتقى الوطني للتفكير، يمكن للمملكة أيضا رسم مسارها للاستفادة من جميع الإمكانات متعددة المجالات التي توفرها هذه التكنولوجيا الثورية. فالزخم في تزايد، وسيكون الرهان المقبل هو تطبيق جميع الأفكار الجيدة التي ستطرح خلال هذين اليومين من المناقشات لتسريع وتيرة تكييف وتحويل ركائز الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية".

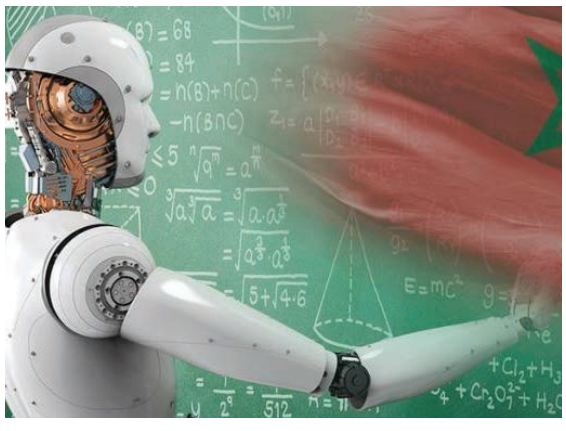

وفي ما يتعلق بمسار الاستقلالية الاستراتيجية، أوضح البلاغ أن المناظرة ستركز على 13 قطاعا، تمثل المجالات التي يمكن أن يحدث فيها الذكاء الاصطناعي أكبر تأثير تحويلي في المغرب.

وتشمل هذه المواضيع الإصلاح الإداري والتحديث، والتعليم وأساليب التدريس الجديدة، والرياضة، والصحة والطب الدقيق، والزراعة الذكية وإنتاج الثروة السمكية، والصناعة X.0، والأمن والسيادة، والثقافة والإبداع، والإعلام والديمقراطية، والتعاون الدولي، والحكامة، والثقة والأخلاقيات، والابتكار والمقاولات الناشئة، والبنية التحتية والاستثمار.

وينقسم برنامج المناظرة إلى شقين، حيث يخصص اليوم الأول لجلسات تقنية خاصة بكل قطاع وعروض توضيحية للمقاولات الناشئة المبتكرة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بينما يركز اليوم الثاني على الأبعاد السياسية والتعاون الدولي للذكاء الاصطناعي.

وخلص البلاغ إلى أن حفل الختام سيكون فرصة لعرض التوصيات الناتجة عن هذين اليومين من المناقشات، مضيفا أنه سيتم أيضا توقيع العديد من بروتوكولات التفاهم مع منظمات وطنية ودولية.

أوناحي يقترب من الدوري الروسي.. سبارتاك موسكو يتوصل لاتفاق مع مارسيليا بقيمة 12 مليون يورو

بات الدولي المغربي عز الدين أوناحي، لاعب وسط نادي أولمبيك مارسيليا الفرنسي، على أعتاب خوض تجربة جديدة في الدوري الروسي، من بوابة نادي سبارتاك موسكو، وذلك بعد موسم ناجح قضاه مع باناثينايكوس اليوناني على سبيل الإعارة.

وذكرت صحيفة "ليكيب" الفرنسية أن إدارة مارسيليا توصلت إلى اتفاق مع سبارتاك موسكو يقضي بانتقال أوناحي خلال فترة الانتقالات الصيفية الجارية، مقابل 12 مليون يورو. ويبقى إتمام الصفقة مرهونا بموافقة اللاعب المغربي، الذي لا يزال بصدد دراسة العرض الروسي قبل اتخاذ قراره النهائي.

وأضافت الصحيفة أن نادي أنجيه الفرنسي، الذي انتقل منه أوناحي إلى مارسيليا سنة 2023، سيحصل على 30% من قيمة الصفقة، أي ما يعادل 3.6 ملايين يورو، بفضل بند مدرج في عقد انتقاله السابق.

يُذكر أن عقد أوناحي مع مارسيليا يمتد حتى صيف 2027، وقد أبان الموسم الماضي عن مستويات جيدة رفقة باناثينايكوس، ما جعله محط اهتمام عدة أندية، من بينها سبارتاك موسكو الذي يسعى لتعزيز صفوفه بلاعب يملك تجربة أوروبية ودولية مميزة.

أنشيلوتي يوجّه رسالة دعم لنيمار: «استعد جيدًا لكأس العالم... أنت لاعب لا غنى عنه»

وجّه الإيطالي كارلو أنشيلوتي، المدرب الجديد للمنتخب البرازيلي لكرة القدم، رسالة دعم وتحفيز للنجم نيمار دا سيلفا، حثّه فيها على التحضير الجيد لنهائيات كأس العالم 2026، معتبرًا إياه "لاعبًا في غاية الأهمية" رغم التحديات البدنية والإصابات المتكررة التي رافقت مسيرته في السنوات الأخيرة.

وفي مقابلة نشرها اتحاد أميركا الجنوبية لكرة القدم (كونميبول) على منصاته الرسمية، قال أنشيلوتي:

"نيمار يجب أن يستعد جيدًا، ولديه ما يكفي من الوقت للقيام بذلك. إنه عنصر أساسي بالنسبة لنا في سياق التحضير للمونديال."

ويأتي هذا التصريح في وقت يحاول فيه نيمار، البالغ من العمر 33 عامًا، استعادة مستواه بعد فترة طويلة من الغياب بسبب الإصابات. وكان نيمار قد مدّد عقده مع ناديه سانتوس حتى نهاية السنة الجارية، وهو النادي الذي شهد انطلاقته الكروية قبل رحيله إلى أوروبا سنة 2013.

ورغم عودته إلى سانتوس في يناير الماضي، لم تسعفه حالته البدنية للمشاركة بانتظام، إذ خاض فقط 12 مباراة في جميع المسابقات خلال خمسة أشهر، سجّل خلالها ثلاثة أهداف وقدم ثلاث تمريرات حاسمة في بطولة ولاية ساو باولو. أما في الدوري البرازيلي، فلم يظهر سوى في 4 مباريات من أصل 11، ويصارع فريقه للهروب من منطقة الهبوط.

وكان نيمار قد استُدعي للمشاركة مع المنتخب في مباراتي مارس ضمن تصفيات كأس العالم 2026، ضد كولومبيا (فوز 2-1) والأرجنتين (خسارة 1-4)، لكنه اضطر للانسحاب بسبب إصابة جديدة في الفخذ.

وغيّبته الإصابة أيضا عن أول لائحة أعلنها أنشيلوتي في ماي الماضي، والتي نجح من خلالها "السيليساو" في ضمان التأهل إلى مونديال 2026 بعد تعادل أمام الإكوادور (0-0) وفوز صعب على الباراغواي (1-0).

ورغم كل هذه الصعوبات، لا يزال نيمار يحتفظ بمكانة خاصة في قلوب البرازيليين، وهو الهداف التاريخي للمنتخب بـ79 هدفا، ويتطلع إلى خوض نسخة جديدة من المونديال قد تكون الأخيرة في مسيرته، وسط دعم واضح من مدربه الجديد الذي يعوّل على عودته في أتم الجاهزية.

تشابي ألونسو يشيد بإبراهيم دياز: لاعب يصنع الفارق حتى في دقائق معدودة

أشاد الإسباني تشابي ألونسو، مدرب ريال مدريد، بالمستوى المميز الذي يقدمه الدولي المغربي إبراهيم دياز، مؤكدا قيمته الكبيرة داخل الفريق الملكي، رغم عدم اعتماده أساسيا في جميع المباريات."

وفي تصريحات أعقبت فوز ريال مدريد بثلاثية نظيفة على ريد بول سالزبورغ، عبّر ألونسو عن إعجابه بالروح القتالية والتنافسية التي يتمتع بها دياز، مشيرا إلى قدرته العالية على قراءة مجريات اللعب والتأثير الإيجابي في الأداء العام.

وقال مدرب باير ليفركوزن السابق:

"إبراهيم يملك من المؤهلات ما يجعله قادرا على قلب موازين المباريات، سواء شارك منذ البداية أو دخل كبديل، هو لاعب يحدث الفارق في كل مرة يُمنح فيها الفرصة."

وأكد ألونسو أن وجود لاعبين بمواصفات دياز يمثل إضافة مهمة للفريق، قائلا: "عناصر مثل إبراهيم دياز تُعدّ من الركائز الأساسية، لأنها تضيف عمقا وجودة في الأداء الجماعي، وهو أمر ضروري في فريق ينافس على جميع الجبهات."

ورغم الإشادة الكبيرة، لا يزال مستقبل دياز مع ريال مدريد غامضا، حيث شارك فقط كبديل في المباريات الثلاث بدور المجموعات، إذ لعب 26 دقيقة أمام الهلال السعودي، و46 دقيقة ضد باتشوكا المكسيكي، و9 دقائق فقط أمام سالزبورغ النمساوي.

ويأتي هذا في ظل رغبة ألونسو في الإبقاء عليه، مقابل احتمالات رحيله إذا تلقى النادي عرضا مغريا من أحد الأندية المهتمة بخدماته، ما يفتح الباب أمام خيارات متعددة قد تحدد مستقبل اللاعب المغربي في الفترة المقبلة.

إبراهيم دياز: أطمح لأن أكون لاعبًا أساسياً وأريد البقاء طويلاً مع ريال مدريد

أعرب النجم المغربي إبراهيم دياز، لاعب ريال مدريد، عن رغبته القوية في مواصلة مشواره مع النادي الملكي لسنوات طويلة، مؤكداً طموحه الكبير في كسب ثقة المدرب والحصول على دقائق لعب أكثر تمهيداً ليصبح عنصراً أساسياً في تشكيلة الفريق.

وفي تصريحات نقلتها صحيفة "آس" الإسبانية، قال دياز "أرغب في الاستمرار هنا لسنوات طويلة وتحقيق المزيد من النجاحات، لكن في الوقت الحالي تركيزي منصبّ على مواجهة سالزبورغ."

وأضاف: "أنا شخص عنيد، وأعلم أنني ألعب في أفضل ناد في العالم حيث المنافسة قوية. لدي الطموح الكامل لأن أفرض نفسي وأكون لاعبًا أساسيا في المستقبل."

وتحدث دياز أيضا عن زميله العائد من الإصابة، النجم الفرنسي كيليان مبابي، قائلا:

"في البداية بدا متأثرًا بدنيًا، وهو أمر طبيعي بعد العودة من إصابة، لكن الآن أراه في حالة جيدة. وجوده في غرفة الملابس يبعث الحماس، الجميع يشعر بذلك، ونحن متحمسون لرؤيته يعود إلى كامل مستواه، فهو لاعب عظيم."

من جهة أخرى، كشفت تقارير إعلامية أن إدارة ريال مدريد تعمل حاليا على تجديد عقد دياز، حيث يسود تفاؤل كبير بين الطرفين بشأن التوصل إلى اتفاق نهائي خلال الأيام القليلة المقبلة. ويُتوقع أن يمتد العقد الجديد لعدة سنوات، في خطوة تعكس ثقة النادي في تطور اللاعب وتقديره لمردوده الفني خلال الموسم المنصرم.

فيلم لبراد بيت يتصدر شباك التذاكر الأميركي

تصدّر فيلم "اف 1: ذي موفي" من بطولة براد بيت في دور سائق فورمولا 1 مخضرم يُمنح فرصة أخيرة لإعادة أمجاده، شباك التذاكر في أميركا الشمالية في عطلة نهاية الأسبوع الأولى لعرضه، محققا إيرادات بلغت 55,6 مليون دولار، وفق تقديرات متخصصين في قطاع السينما الأحد.

وقال ديفيد أ. غروس من شركة "فرانشايز إنترتينمنت ريسيرش" إن "هذه افتتاحية رائعة لفيلم أصلي من نوع الدراما والحركة الرياضية"، مشيرا إلى أن فيلم السباقات هذا من إنتاج "آبل" و"وارنر براذرز" قد نال إعجاب النقاد والجمهور على حد سواء.

وتراجع فيلم "هاو تو ترين يور دراغون"، النسخة الجديدة من الفيلم الشهير الصادر سنة 2010 من إنتاج "يونيفرسال" و"دريم ووركس أنيميشن"، إلى المركز الثاني بإيرادات بلغت 19,4 مليون دولار، وفق أرقام شركة "إكزبيتر ريليشنز".

يروي الفيلم العائلي قصة رجل من الفايكينغ يُدعى هيكاب (مايسون ثيمز) يكوّن صداقة مع التنين "توثليس".

في المركز الثالث، جاء أحدث فيلم أصلي من إنتاج ديزني/بيكسار أنيميشن، "إيليو"، مع إيرادات بلغت 10,7 ملايين دولار في الولايات المتحدة وكندا.

يروي "إيليو" قصة صبي صغير تعتقد كائنات فضائية خطأ بأنه سفير للأرض بين المجرات.

ويضم طاقم التمثيل الصوتي الممثلة الحائزة جائزة أوسكار زوي سالدانا.

حقق فيلم "ميغان 2,0" ("M3GAN 2.0")، وهو الجزء الثاني من فيلم صادر عن شركة "يونيفرسال" عام 2022 يتناول قصة دمية قاتلة، انطلاقة مخيبة للآمال، إذ اكتفى بالمركز الرابع مع إيرادات بلغت 10,2 ملايين دولار.

وقال غروس "أثارت فكرة دمية روبوت بشرية بحجم طفل تعمل بالذكاء الاصطناعي اهتماما كبيرا في المرة الأولى، لكن هذا الاهتمام تبدد".

في المركز الخامس، جاء فيلم "توينتي إيت ييرز ليتر" ("28 Years Later") من إنتاج "كولومبيا بيكتشرز"، مع عائدات بلغت 9,7 ملايين دولار.

حظي الفيلم الذي أخرجه داني بويل بإشادات كثيرة من النقاد والجمهور، وهو الجزء الثالث من سلسلة انطلقت عام 2002 بعنوان "28 دايز لايتر".

وفي ما يلي باقي الأعمال في قائمة الأفلام العشرة الأولى على شباك التذاكر في أميركا الشمالية: -6 "ليلو أند ستيتش" (6,9 ملايين دولار). -7 "ميشن إيمباسيبل - ذي فاينل ريكونينغ" (4,2 ملايين دولار). -8 "ماتيريالستس" (3 ملايين دولار). -9 "بالبرينا" (2,1 مليون دولار). -10 "كاراتيه كيد: ليجندز" (مليون دولار).

جائزة كتارا للرواية: 15 عملا مغربيا ضمن قائمة ال18 لأفضل الأعمال في مختلف الفئات

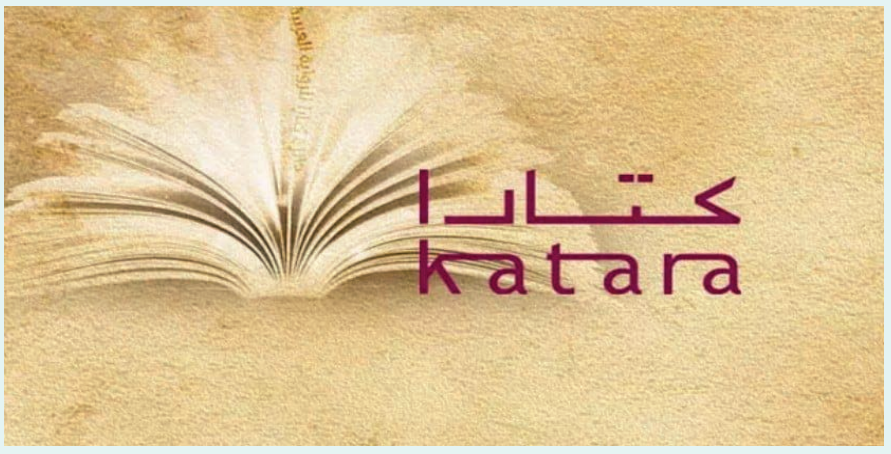

ضمت قائمة الـ 18 لأفضل الأعمال المشاركة في الدورة الحادية عشرة لجائزة كتارا للرواية العربية في فئتي الروايات المنشورة والروايات غير المنشورة، وروايات الفتيان، والرواية التاريخية، والدراسات النقدية، 15 عملا من المغرب موزعة على مختلف الفئات.

وبحسب بلاغ للمؤسسة العامة للحي الثقافي كتارا، فقد ضمت قائمة ال 18 في فئة الروايات غير المنشورة عملين روائيين من المغرب هما "أم الكردان ..سيرة البلاد والعباد " لزين العابدين الكنتاوي و "لعنة العبور" لكريم فارس.

واشتملت قائمة ال 18 لفئة الرواية المنشورة على روائيين اثنين من المغرب هما شكيب عبد الحميد من خلال رواية "مدينة الأزل" و عبد النور مزين عبر رواية "جسر النعمانية".

أما فئة الدراسات النقدية فقد ضمت ست دراسات من المغرب ممثلة ب "التأويل الثقافي للرواية ..دراسة في تحولات السردية العربية المعاصرة " لرشيد الخديري و "الرواية العربية المعاصرة ...الذات والهوية والتاريخ، دراسة في نماذج " لعبد العزيز بنار و "سرديات العواطف ..مقاربة بلاغية للرواية العربية "لعادل المجداوي و "الرد بالرواية..دراسة في استراتيجيات السرد الثقافي "لعبد الرزاق المصباحي و " الرواية العربية المعاصرة ،حدود الابداع والتخييل "لعزيز العرباوي و "تشكيل الصورة في الرواية العربية رهانات السرد وإمكانات التخييل" لياسين الشعري.

وبالنسبة لفئة روايات الفتيان فقد اشتملت على ثلاث أعمال روائية من المغرب وهي "أبطال الضوء " لعائشة بناني و "نجمة قصار القامة " لمحمد العمراني و "أجنحة من خشب "لنعيمة فنو.

وبخصوص فئة الروايات التاريخية فقد اشتملت القائمة على روايتين من المغرب ..."على خطى ادريس الأكبر" لإدريس النعيمي و"القديس حكاية أندريه فيلودر مار" لخالد بودريف.